



الجمعية الجغرافية المصرية

الأجانب في محافظة الإسكندرية

" دراسة في جغرافية السكان "

د. شيماء أحمد محمد السيد

مدرس الجغرافيا البشرية

كلية التربية – جامعة الإسكندرية

سلسلة بحوث جغرافية

العدد المائة والعشرون – ٢٠١٨



التزقيم الدولي الموحد للطباعة: ١٩١١ - ١١١٠

التزقيم الدولي الموحد الإلكتروني: ٤٧٩٥ - ٢٦٨٢

كافة حقوق النشر محفوظة للجمعية الجغرافية المصرية
وجميع الآراء الواردة فى بحوث هذه السلسلة تعبر عن آراء
أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن وجهات نظر الجمعية
الجغرافية المصرية

لا يسمح إطلاقا بترجمة هذا الكتاب إلى أية لغة أخرى، أو بإعادة إنتاج أو طبع أو نقل أو تخزين أى جزء منه، على أية أنظمة استرجاع بأى شكل أو بأى وسيلة، سواء اليكترونية أو ميكانيكية أو مغناطيسية أو غيرها من الوسائل، قبل الحصول على موافقة خطية مسبقة من الجمعية الجغرافية المصرية.

Copyright © ٢٠١٨, Printed by Al-Resala Press, Tel.: ٠١٣٦٥٧٨٧٥٧ e-mail: gamal_elnady@yahoo.com

All rights reserved. This book is protected by copyright. No part of it may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photocopying, recording, or otherwise, without written permission from The Egyptian Geographical Society.



فهرس المحتويات

صفحة	الموضوع
١١	المخلص.
١٢	المقدمة.
١٣	تحديد منطقة الدراسة.
١٥	مشكلة الدراسة.
١٥	الدراسات السابقة.
١٩	أهداف الدراسة.
٢٠	فروض الدراسة.
٢١	مناهج الدراسة وأساليبها.
٢١	مصادر الدراسة.
٢٣	صعوبات الدراسة.
٢٤	مصطلحات الدراسة.
٢٥	أولاً : تطور حجم السكان الأجانب بمحافظة الإسكندرية.
٢٥	(١) حجم السكان الأجانب بمحافظة الإسكندرية عامي (١٩٨٦، ٢٠٠٦).
٣١	(٢) العوامل المؤثرة في تغير حجم السكان الأجانب في محافظة الإسكندرية.
٣٣	(٣) تقدير حجم السكان الأجانب بالإسكندرية عام ٢٠١٧.
٣٥	ثانياً : توزيع السكان الأجانب بمحافظة الإسكندرية.
٣٥	(١) توزيع السكان الأجانب بأقسام محافظة الإسكندرية وشيختها خلال عامي (١٩٨٦، ٢٠٠٦).
٤٨	(٢) التوزيع الجغرافي للسكان الأجانب تبعاً لجهة الوفود عام ٢٠٠٦.

٥٣	ثالثاً : سمات الإقامة للسكان الأجانب في محافظة الإسكندرية في ضوء عينة الدراسة (عام ٢٠١٧).
٥٣	(١) أسباب الإقامة.
٥٦	(٢) مدة الإقامة.
٥٧	(٣) نوع الإقامة.
٥٨	رابعاً : الخصائص الديموجرافية للسكان الأجانب في محافظة الإسكندرية عامي (١٩٨٦، ٢٠٠٦).
٥٨	(١) التركيب العمري.
٦٥	(٢) التركيب النوعي.
٦٨	(٣) التركيب التعليمي.
٧١	(٤) الحالة العملية.
٧٥	(٥) التركيب الاقتصادي.
٧٩	الخاتمة.
٨٢	الملاحق.
٩٤	المصادر والمراجع

فهرس الجداول

م	عنوان الجدول	صفحة
١	التوزيع العددي والنسبي للأجانب بالمحافظات المصرية ١٩٨٦، ٢٠٠٦.	٢٦
٢	نسبة الأجانب من جملة السكان ببعض مدن العالم.	٣٠
٣	تقدير عدد الأجانب بمحافظة الإسكندرية والجمهورية عام ٢٠١٧.	٣٤
٤	توزيع الأجانب على أقاليم مصر الجغرافية عامي ١٩٨٦، ٢٠٠٦.	٣٦
٥	النصيب النسبي لأقسام محافظة الإسكندرية من المصريين والأجانب عامي ١٩٨٦، ٢٠٠٦.	٣٧
٦	توطن الأجانب بأقسام محافظة الإسكندرية عامي ١٩٨٦، ٢٠٠٦.	٤٣
٧	أعلى شياخات محافظة الإسكندرية من حيث نصيبها النسبي من الأجانب عام ٢٠٠٦.	٤٦
٨	التوزيع النسبي للأجانب بالجمهورية ومحافظة الإسكندرية تبعا لمجموعات الجنسية عامي ١٩٨٦، ٢٠٠٦.	٤٨
٩	الجنسيات الأجنبية الأكثر انتشارا بمحافظة الإسكندرية عام ٢٠٠٦.	٥٢
١٠	الفئات العمرية الرئيسية والعمر الوسيط للأجانب في الإسكندرية تبعا لمجموعات الجنسية مقارنة بالمصريين عامي ١٩٨٦، ٢٠٠٦.	٦٠
١١	نسبة التركيب النوعي للأجانب بالإسكندرية تبعا لمجموعات الجنسية عامي ١٩٨٦، ٢٠٠٦.	٦٦
١٢	النصيب النسبي لفئات الحالة التعليمية للأجانب (١٠ سنوات فأكثر) بالإسكندرية عامي ١٩٨٦، ٢٠٠٦.	٧٠
١٣	الحالة العملية ومعدل البطالة للأجانب (١٥ سنوات فأكثر) بالإسكندرية عامي ١٩٨٦، ٢٠٠٦.	٧٢
١٤	التوزيع النسبي للأجانب (١٥ سنة فأكثر) تبعا لقطاع العمل ومجموعات الجنسية بالإسكندرية عامي ١٩٨٦، ٢٠٠٦.	٧٦
١٥	التوزيع النسبي للأجانب (١٥ سنة فأكثر) النشطين اقتصاديا تبعا للأنشطة الاقتصادية بالإسكندرية عامي ١٩٨٦، ٢٠٠٦.	٧٧

فهرس الأشكال والخرائط

م	عنوان الشكل أو الخريطة	صفحة
١	التقسيم الإداري لمحافظة الإسكندرية بتعداد عام ٢٠٠٦.	١٤
٢	منحنى نصف لوغاريتمي لأعداد كل من السكان والأجانب بمحافظة الإسكندرية خلال الفترة من ١٨٩٧ إلى ٢٠٠٦.	٢٧
٣	التوزيع النسبي للأجانب بالمحافظات المصرية عامي ١٩٨٦، ٢٠٠٦.	٢٩
٤	النصيب النسبي لأقاليم مصر الجغرافية من الأجانب عامي ١٩٨٦، ٢٠٠٦.	٣٦
٥	التوزيع النسبي للأجانب بأقسام محافظة الإسكندرية عامي ١٩٨٦، ٢٠٠٦.	٣٩
٦	مراكز الثقل السكاني للسكان الأجانب والمصريين بمحافظة الإسكندرية عامي ١٩٨٦، ٢٠٠٦.	٤١
٧	توطن الأجانب بأقسام محافظة الإسكندرية عامي ١٩٨٦، ٢٠٠٦.	٤٤
٨	الشاخات ذات النصيب النسبي الأعلى من الأجانب بمحافظة الإسكندرية عام ٢٠٠٦.	٤٧
٩	أعداد الأجانب حسب جهات الوفود بمحافظة الإسكندرية عامي ١٩٨٦ و ٢٠٠٦.	٤٩
١٠	الهرم السكاني للأجانب بمحافظة الإسكندرية عامي ١٩٨٦، ٢٠٠٦.	٦١
١١	التوزيع النسبي للتركيب العمري للأجانب بمحافظة الإسكندرية تبعا لمجموعات الجنسية عامي ١٩٨٦، ٢٠٠٦.	٦٤
١٢	التوزيع النسبي النوعي للأجانب بمحافظة الإسكندرية تبعا لمجموعات الجنسية عامي ١٩٨٦، ٢٠٠٦.	٦٧
١٣	نسبة الأجانب داخل قوة العمل بمحافظة الإسكندرية تبعا لمجموعات الجنسية عامي ١٩٨٦، ٢٠٠٦.	٧٧

فهرس الملاحق

م	عنوان الملحق	صفحة
١	تطور أعداد الأجانف بمحافظة الإسكندرية خلال الفترة بين عامي ١٨٩٧، ٢٠٠٦.	٨٢
٢	توزيع الأجانف ببعض محافظات الجمهورية تبعاً لمجموعات الجنسية عام ٢٠٠٦.	٨٣
٣	بعض سمات الإقامة لعينة الدراسة من الأجانف بمحافظة الإسكندرية عام ٢٠١٧.	٨٤
٤	نموذج استبيان عن السكان الأجانف بمحافظة الإسكندرية عام ٢٠١٧.	٨٦



الملخص

شكّل الأجانب أحد العناصر السكانية الأساسية بمحافظة الإسكندرية منذ نشأتها، وهو ما جعلهم فئة سكانية جديرة بالدراسة. وقد سعى هذا البحث لدراسة حجم الأجانب وتوزيعهم وخصائصهم في محافظة الإسكندرية فضلا عن أهم سمات إقامتهم من خلال بيانات تعدادي عامي ١٩٨٦، ٢٠٠٦، وعينة الدراسة عام ٢٠١٧.

وقد أظهرت نتائج البحث أن حجم السكان الأجانب بمحافظة الإسكندرية قد تناقص فيما بين عامي ١٩٨٦، ٢٠٠٦، وهو ما يرتبط بمجموعة من العوامل؛ كظهور مناطق جذب أقوى من الإسكندرية، وقصر مدة الإقامة، والإقامة الفردية؛ مما يؤثر سلبا في معدلات المواليد للأجانب بالمحافظة، فضلا عن الإقامة غير الرسمية لبعض الأجانب بالمحافظة. ورغم هذا الانخفاض فإن النسبة الأكبر من عينة الدراسة أكدت أن الإسكندرية لا تزال مدينة عالمية جاذبة للأجانب على خريطة العالم.

وتمثل أقسام العطارين والمنشية وباب شرقي بوسط الإسكندرية وسيدي جابر والمننتزة بشرقها أهم مناطق تركيز الأجانب بالإسكندرية، كما يشكل مواطنو الدول العربية أكثر من ثلثي الأجانب بالإسكندرية خلال عامي الدراسة؛ خاصة من دول ليبيا وسوريا وفلسطين، بينما تتخفف نسبة الأوروبيين عن خمس الأجانب بالمحافظة خلال ذات العامين وإن ظل اليونانيون هم الأكثر انتشارا بها.

وقد اتسمت إقامة الأجانب بالمحافظة - من واقع عينة الدراسة- بأنها إقامة مؤقتة لا تتجاوز في أغلبها الخمس سنوات، وأن الغرض الرئيسي للإقامة بالمحافظة هو الدراسة يليها اللجوء السياسي. كما اتسم السكان الأجانب بمجموعة من الخصائص الديموجرافية كان أهمها ارتفاع نسبة متوسطي السن ونسبة النوع و نسبة التعليم ونسبة العاملين في القطاع الخاص ونسبة الممارسين لأشطة المرتبة الثالثة. وقد أظهرت الدراسة أن هذه الخصائص تختلف بين مجموعات الجنسية؛ تبعا لخصائص مجتمعات الوفود، كما تتباين عن خصائص السكان المصريين بالمحافظة.

الكلمات المفتاحية : الأجانب - الإسكندرية - جغرافية السكان - سكان الإسكندرية.

المقدمة :

تعد الإسكندرية - منذ نشأتها - أحد المراكز الرئيسية لتركز الأجانب على خريطة مصر السكانية؛ إذ لم يكن المصريون يمثلون إلا نسبة صغيرة من سكانها خلال العصرين اليوناني والروماني (عبد الحكيم، ١٩٥٨، ص ١٧٨). ويرتبط ذلك بمجموعة من العوامل، من أهمها النشأة الأجنبية أو الأوروبية للمدينة على وجه الدقة، وموقعها المفتوح على ساحل البحر المتوسط، ووظيفتها التجارية، ومناخها الأكثر اعتدالا والأقل تطرفا مقارنة بباقي الأراضي المصرية.

وعلى مدار المراحل التاريخية، تباينت أهمية الإسكندرية ووظيفتها ومساحتها وعدد سكانها وبالتالي حجم السكان الأجانب بها، وتراوح هذا التباين بين انكماش المساحة وازمحلل أهمية المدينة السياسية والتجارية، وتناقص سكانها المصريين والأجانب خلال العصر العربي (توفيق، ١٩٧٣، ص ٢٧٥)، وبين اتساع مساحتها وازدهارها التجاري ونمو سكانها السريع وجذبها للأجانب لا للإقامة بها فحسب، بل وللمشاركة مع المصريين في إدارتها من خلال تشكيل لجنة لتنظيم وإدارة شؤون الإسكندرية في النصف الأول من القرن التاسع عشر (عبد الحكيم، ١٩٥٨، ص ١٤٨-١٤٩).

وشهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر اتساعا أكبر في مساحة الإسكندرية خاصة نحو الشرق، حيث مُنح الأجانب أراضي في المناطق الشرقية، وتم تشجيعهم على البناء والإقامة بها، مما أدى إلى أن أصبح الأجانب عامة، والأوروبيون خاصة أحد الأعمدة الرئيسية بالمجتمع السكندري (Abou-Ayana, ٢٠١٥, p. ٧٠). ومن ثم كان من الطبيعي عند إجراء تعداد عام ١٨٩٧ أن يشكل الأجانب ١٤.٦% من إجمالي سكان الإسكندرية (عبد الحكيم، ١٩٥٨، ص ٢٦٩). واستمر جذب الإسكندرية للأجانب مع بداية القرن العشرين ليشكلوا ما يقرب من ربع سكانها (٢٤.٤%)؛ وفقا لتعداد عام ١٩٠٧ (نظارة المالية، ١٩٠٩، ص ص ١٦٠-١٦٣)، وهي أعلى نسبة للأجانب بالإسكندرية بكل التعدادات المصرية.

أما في التعدادات التالية، فرغم تزايد حجم الأجانب بالمحافظة؛ فإن نسبتهم من إجمالي السكان قد انخفضت لتصل إلى ١٧.٤% عام ١٩٢٧ (وزارة المالية، ١٩٢٩، ص ٨٩)، وهو ما يدل على أن معدلات الزيادة العددية للسكان المصريين كانت أعلى

من مثيلتها للأجانب. وتغير الوضع خلال الربع الثاني من القرن العشرين؛ حيث شهد انخفاضا في حجم الأجانب ونسبتهم من سكان المحافظة لتصل نسبتهم إلى ٧% عام ١٩٤٧ (وزارة المالية والاقتصاد، ١٩٥٢، ص ١٥٠)، وانخفضت أكثر لتصل إلى ٢.٩% عام ١٩٦٠ (مصلحة الإحصاء والتعداد، ١٩٦٢، ص ص ١٤٠-١٤١)، ارتبط ذلك بعدد من العوامل كان أهمها ظروف الحرب العالمية الثانية وإلغاء الامتيازات الأجنبية والتحاق المصريين تدريجيا بالأنشطة الاقتصادية والتجارية بالإسكندرية، وقيام ثورة يوليو ١٩٥٢ وصدور قوانين تقنن دخول الأجانب وخروجهم وإقامتهم في مصر، وتضع شروطا لممارستهم الأنشطة الاقتصادية (الشال، ١٩٩٤، ص ص ٤٦-٤٧).

ويعد هذا البحث محاولة لدراسة وتتبع وضع الأجانب في محافظة الإسكندرية خلال الفترة من أواخر القرن العشرين وحتى أوائل القرن الحادي والعشرين من واقع بيانات تعدادي عامي ١٩٨٦ و ٢٠٠٦.

تحديد منطقة الدراسة :

تمثل محافظة الإسكندرية الإطار المكاني للدراسة، لاستحواذها على النسبة الأكبر من السكان الأجانب بالجمهورية خلال معظم الفترات التاريخية بالقرنين التاسع عشر والعشرين. وتعد الإسكندرية إحدى المحافظات الحضرية المصرية، والتي كان موقعها على ساحل البحر المتوسط في مواجهة اليابس الأوروبي أحد العوامل الأساسية لتركز الأجانب - وخاصة الأوروبيين- بها. وتقسّم الإسكندرية إداريا إلى ١٧ قسما بالإضافة إلى مركز ومدينة برج العرب، ونظرا لاعتماد الدراسة على تعدادي ١٩٨٦ و ٢٠٠٦ فقد اعتمدت على التقسيم الإداري الوارد بتعداد عام ٢٠٠٦ (شكل ١). مع ملاحظة ما يلي:

- ورد قسم ميناء الإسكندرية بتعداد ١٩٨٦، في حين لم ترد عنه بيانات بتعداد عام ٢٠٠٦، وهو ما أدى إلى استبعاده من المقارنة.
- تم ضم مركز ومدينة برج العرب للإسكندرية بتعداد ١٩٩٦، ومن ثم لم يرد عنهما بيانات بتعداد محافظة الإسكندرية عام ١٩٨٦، وتم الحصول على البيانات من تعداد محافظة مطروح بنفس العام.
- استحدثت قسما الساحل الشمالي وثنان الرمل بتعداد عام ٢٠٠٦، وقد تم ضمهما لقسميهما الأصليين وهما مركز ومدينة برج العرب والرمل على الترتيب؛ لضمان صحة المقارنة بين عامي ١٩٨٦ و ٢٠٠٦.

مشكلة الدراسة :

تعد الإسكندرية أحد المدن العالمية الكوزموبوليتانية* على خريطة العالم القديم، وهو ما دفع عديد من الأبحاث الجغرافية لدراسة سكان المدينة الأجنب؛ سواء تم ذلك خلال دراسة جغرافية المدينة عامة، أو من خلال دراسة سكانها تفصيلا. ومن الملاحظ أن معظم هذه الدراسات قد توقفت تقريبا عند منتصف القرن العشرين؛ ومن ثم يُعد تتبع وضع الأجنب بالإسكندرية وحجمهم وتوزيعهم وخصائصهم الديموجرافية وظروف وسمات إقامتهم في أواخر القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين ذا أهمية لتناوله بالدراسة في هذا البحث.

الدراسات السابقة :

يمكن التمييز بين نوعين من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث بالدراسة، كما يلي:

* كوزموبوليتانية Cosmopolitan : مصطلح يشير في جغرافية المدن إلى المراكز الحضرية التي تضم أعراقا وأجناسا من أصول متباينة (جابر، ٢٠٠٦، ص ١٢٠).

أ. دراسات تناولت موضوع الأجانب في أقاليم أخرى من العالم غير الإسكندرية؛
منها:

- دراسة "مونز وأولريتش Münz and Ulrich" (٢٠٠٣)، عن التركيب الديموجرافي للأجانب والمهاجرين الوافدين بألمانيا، حيث درس الباحثان تطور حجم الأجانب بألمانيا خلال القرن العشرين وتغير جنسياتهم وتوزيعهم وأسباب إقامتهم بالدولة، وخلصت الدراسة إلى أن عدد الأجانب بالدولة ارتفع من ١.٣ مليون نسمة عام ١٩١٠ إلى ٧.٣ مليون نسمة عام ٢٠٠١، وأن مواطني دول الجوار كانوا يمثلون النسبة الأكبر من السكان الأجانب بها، وخاصة من دولتي إيطاليا والنمسا في بداية القرن العشرين، وتغير الوضع في نهاية القرن حيث ارتفعت نسبة مواطني دولة تركيا والجمهورية الناتجة عن تفكك يوغسلافيا السابقة لتصل إلى ٢٨% و ١٤% على الترتيب عام ٢٠٠١. كما أشارت الدراسة إلى تركيز ٦٠% من الأجانب بالتجمعات الحضرية الكبرى خاصة في غرب الدولة، حيث ارتفعت نسبة الأجانب بمدن هامبورج (١٩.٥%)، وبرلين (١٤.٢%)، وهنسن (١٣.٩%). أما أهم أسباب الإقامة فقد تحولت على مدار القرن العشرين من الرغبة في الحصول على فرصة عمل إلى طلب اللجوء السياسي، وقد تزامن ذلك مع حدوث كثير من الاضطرابات السياسية في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن العشرين؛ خاصة في شبة جزيرة البلقان (Münz and Ulrich, ٢٠٠٣).
- دراسة "ريدي Rèdei" (٢٠٠٩)، عن الأجانب في مدينة بودابست عاصمة المجر، والتي تناول فيها تطور حجم الأجانب خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين (٢٠٠١-٢٠٠٨)، وتوزيعهم وخصياتهم وتركيبهم العمري وعلاقته بعبء الإعالة. وقد انتهت الدراسة إلى أن مدينة بودابست تضم النسبة الأكبر من الأجانب بالمجر، والتي ارتفعت من ٣٥.٦% عام ٢٠٠١ لتصل إلى ٤٢.٥% عام ٢٠٠٨، وأن مواطني دول الجوار (أوكرانيا، رومانيا، صربيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، النمسا) تمثل أهم الجنسيات المقيمة بالدولة وعاصمتها. كما أظهرت الدراسة أن متوسط عمر السكان الأجانب بالمدينة

ارتفع من ٣٥.٢ سنة عام ٢٠٠١ ليصل إلى ٣٦.٤ سنة عام ٢٠٠٨، وأنه يقل عن متوسط عمر سكان المدينة بأكثر من ٦ سنوات، ومن ثم كان عبء الإعاقة للسكان الأجانب بها أقل من مثيله لمواطني الدولة (Rèdei, ٢٠٠٩).

• دراسة "مازا Maza وآخرون" (٢٠١٣)، عن أهم العوامل المؤثرة في أنماط إقامة الأجانب بأسبانيا، والتي أوضحت أن حجم الأجانب في أسبانيا ارتفع من مليون نسمة إلى أكثر من خمسة ملايين نسمة، لتحتل المرتبة الثانية بين دول الاتحاد الأوروبي من حيث حجم الأجانب بها خلال الفترة ما بين (٢٠٠٠-٢٠٠٩). وكانت أهم مجموعات الجنسية بها هي جنسيات دول أمريكا الجنوبية (٢٨.٣% من إجمالي الأجانب بالدولة)؛ نظرا للتشابهين الثقافي واللغوي بينهما، ودول الاتحاد الأوروبي قبل توسعة عام ٢٠٠٤ (٢٠.٨%)، والدول الأوروبية من خارج الاتحاد الأوروبي (١٩.٥%)، ثم الدول الأفريقية (١٧.٩%). كما أشارت الدراسة إلى أن الأجانب يميلون للتركز بالمقاطعات الشرقية من الدولة، وكانت أهم العوامل المؤثرة في إقامتهم هي العوامل الاجتماعية؛ خاصة شبكة العلاقات الاجتماعية مع الأقارب ومواطني الدولة نفسها، وتليها العوامل الاقتصادية كمتوسط الدخل وتوافر فرص عمل (Maza et al, ٢٠١٣).

• دراسة "ستروزا Strozza وآخرون" (٢٠١٦)، عن تحليل الخصائص الديموجرافية للسكان الأجانب بالمجمعات الحضرية الكبرى بإيطاليا، وذلك بهدف إبراز التباين في هذه الخصائص بين مركز هذه المدن وأطرافها، وقد تناولت الدراسة ثمانى مدن كبرى تقع في أربعة أقاليم جغرافية. وأظهرت النتائج أن نسبة السكان الأجانب بإيطاليا ارتفعت من ٢.٣% عام ٢٠٠٣ لتصل إلى ٦.٨% عام ٢٠١٠، وكانت المدن الواقعة في الشمال والوسط (ميلانو، تورينو، فيرونا، بولونيا، فلورنسا، روما) هي المدن الأعلى في نسبة الأجانب حيث ترتفع النسبة بها عن ٩% من سكانها، في حين تنخفض النسبة في مدن الجنوب (نابولي، باليرمو) إلى أقل من ٣%. كما خلصت الدراسة إلى أن تركيز الأجانب يزداد بقلب المدن محل الدراسة عن أطرافها. أما عن جنسيات

الأجانب بالمدن الإيطالية ففي عام ٢٠٠١ كان مواطنو دول شمال أفريقيا يمثلون النسبة الأكبر من الأجانب بنسبة ٢٠%، تغير الوضع عام ٢٠١٠ حيث ارتفعت نسبة مواطني دول شرق أوروبا المنضمة حديثا للاتحاد الأوروبي لتصل إلى ٢٥.٤%، وتليها دول شرق أوروبا خارج الاتحاد الأوروبي (٢٣.٩%)، ثم دول شمال أفريقيا (١٤.٩%). كما أظهرت الدراسة وجود تباين بين المدن الإيطالية في التركيب العمري للسكان الأجانب يعكسه متوسط العمر الذي يرتفع بمركز مدينة نابولي إلى ٣٥.٩ سنة، وينخفض في أطراف مدينة فيرونا إلى ٣٠.٢ سنة (Strozza et al., ٢٠١٦).

ب. دراسات جغرافية تناولت موضوع الأجانب في محافظة الإسكندرية كموضوعها الرئيسي أو كجزء من دراسة جغرافية أوسع عن الإسكندرية وسكانها؛ منها:

- دراسة "عبد الحكيم" (١٩٥٨)، عن جغرافية مدينة الإسكندرية، والتي خصص فيها جزءا عن سكان المدينة الأجانب، حيث تناول تطور حجمهم وتوزيعهم وأكثر الجنسيات انتشارا منذ نشأة المدينة حتى منتصف القرن العشرين، وانتهت هذه الدراسة إلى أن الإسكندرية كانت طوال فترات تاريخها تستحوذ على النسبة الأكبر من الأجانب في مصر، وإن تباينت النسبة من عام لآخر، تبعا للظروف السياسية والاقتصادية السائدة، ليمثلوا (٧%) من سكان المحافظة عام ١٩٤٧، يمثل الأوروبيون منهم ٨٨.٢%. كما أوضحت تركيز النسبة الأكبر من الأجانب في أقسام الوسط، خاصة العطارين (٢٣.٢%) ومحرم بك (١٤.٥%) والمنشية (١٣.٩%) من إجمالي الأجانب بالإسكندرية عام ١٩٤٧، كما رصدت الدراسة تحركا حديثا نسبيا مع بداية القرن التاسع عشر للأجانب للتركز بأقسام شرق الإسكندرية (عبد الحكيم، ١٩٥٨).
- دراسة "أبو عيانة" (١٩٨٠)، عن سكان الإسكندرية، والذي أفرد فيها جزءا كبيرا لدراسة السكان الأجانب بالمحافظة مقارنة بسكانها من المصريين، حيث تتبعت الدراسة نمو وتوزيع وخصائص الأجانب حتى عام ١٩٦٠، وميزت الدراسة بين حجم الأجانب من جهة وبين حجم المهاجرين الدوليين الوافدين

للمحافظة، وقد كانت أهم النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة تناقص حجم الأجنبي مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين لتصل نسبتهم إلى ٢.٩% من إجمالي سكان المحافظة عام ١٩٦٠، وانخفاض معدلات المواليد والوفيات للأجانب مقارنة بمعدلات سكان المحافظة من المصريين، كما أشارت إلى التباين بين السكان الأجانب والمصريين في الخصائص الديموجرافية؛ خاصة الخصائص العمرية؛ حيث ترتفع نسبة صغار السن والبالغين الصغار بين المصريين، في حين ترتفع نسبة البالغين الكبار وكبار السن بين الأجانب، وهو ما تم تفسيره باختلاف عادات تكوين الأسرة، والظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين الأجانب والمصريين بالإسكندرية (أبو عيانة، ١٩٨٠).

- دراسة "أبو عيانة" (٢٠١٥)، عن السكان الإيطاليين في الإسكندرية، والتي أوضحت بأنهم كانوا يمثلون ثاني أكبر جنسية أجنبية في الإسكندرية بعد اليونانيين خلال القرن التاسع عشر وحتى قيام الحرب العالمية الثانية، وتتبع تناقص أعداد الإيطاليين بعد الحرب العالمية الثانية حتى تعداد عام ٢٠٠٦، كما أشارت إلى دورهم البارز في تطوير وتنمية المحافظة ونموها العمراني، وأهم تأثيراتهم في الإسكندرية والتي لاتزال قائمة حتى الآن سواء في مجال العمران أو المجال الثقافي (Abou-Ayana, ٢٠١٥).

أهداف الدراسة :

- تتناول هذه الدراسة موضوع الأجانب بمحافظة الإسكندرية من واقع بيانات تعدادي عامي (١٩٨٦-٢٠٠٦) وعينة الدراسة عام ٢٠١٧، وتتمثل أهم أهدافها فيما يلي:
- أ. تتبع تطور حجم الأجانب في الإسكندرية خلال عامي (١٩٨٦، ٢٠٠٦).
 - ب. تحديد مكانة الإسكندرية كمدينة عالمية، ومتعددة الثقافات من منظور الأجانب المقيمين بها.
 - ج. تحديد أهم مناطق تركيز الأجانب من خلال دراسة توزيعهم على خريطة أقسام محافظة الإسكندرية، وأهم جهات الوفود.

- ب. **التحليل الإحصائي** : باستخدام برنامج SPSS ٢٢؛ لتفريغ بيانات الاستبيان وتحليل بياناتها وبيانات التعدادات السكانية إحصائياً.
- ج. **التحليل الكارثوجرافي** : باستخدام برنامج ArcGIS ١٠.٢ لإنتاج خرائط الدراسة وقياس مركز النقل السكاني للأجانب والمصريين بالمحافظة.

مصادر الدراسة :

- تتسم البيانات المتاحة عن الأجانب بأنها بيانات محدودة وعامة، ومن ثم اقتصرت مصادر الدراسة الرسمية على ما يلي:
- أ. بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء متمثلة في بيانات التعدادات السكانية لعامي ١٩٨٦-٢٠٠٦، ونشرات الجهاز الخاصة بالأجانب العاملين بالقطاعات العام والخاص بالدولة خلال الفترة من (١٩٨٦-٢٠١٤).
- ب. بيانات محافظة الإسكندرية والمنشورة ضمن كتابها الإحصائي السنوي الخاصة بالطلاب الوافدين بجامعة الإسكندرية، والتراخيص الممنوحة للأجانب للعمل بالمحافظة خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٤).
- ج. بيانات موقع جامعة الإسكندرية عن الطلاب الوافدين المقيدين بالجامعة، واتفاقيات التعاون الدولي مع الجامعات العربية والعالمية.
- د. بيانات غير منشورة من إدارة التعليم الخاص بمديرية التربية والتعليم بالإسكندرية عن المدارس الدولية والأجانب العاملين بها عام ٢٠١٧.
- وبخلاف مصادر الدراسة الرسمية المنشورة وغير المنشورة، ونظراً لنقص البيانات المتاحة عن السكان الأجانب بالمحافظة خاصة فيما يتعلق بظروف وسمات إقامتهم بالإسكندرية، فقد تم الاعتماد على العمل الميداني بشكل أساسي في إجراء البحث؛ حيث اعتمدت الدراسة على عينة عمدية من الأجانب المقيمين بالإسكندرية بلغ حجمها ١٨٥ مفردة (٢.٨% من حجم الأجانب بالإسكندرية عام ٢٠٠٦)، وقد تم اختيار عينة الدراسة بشكل مقصود من خلال التردد على بعض الهيئات والمؤسسات التي تتعامل بشكل مباشر مع الأجانب بالمحافظة، وهي:

- أ. بعض كليات جامعة الإسكندرية : كليتا الآداب والعلوم - جامعة الإسكندرية.
- ب. أحد مراكز تعليم اللغة العربية: مركز تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها بكلية الآداب- جامعة الإسكندرية "تافل TAFL".
- ج. أحد الهيئات العاملة في مجال اللاجئين بالإسكندرية، والتابعة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بمصر: "مؤسسة سوريانا".
- د. بعض المصانع الصغيرة والمحال التجارية التي تسمح بتشغيل العمالة الأجنبية.
- هـ. أحد المدارس التي تقدم تعليماً دولياً بالإسكندرية يعتمد جزئياً على العاملين الأجانب: "مدرسة الإسكندرية للغات".

وقد تم إعداد نموذج استبيان باللغتين العربية والإنجليزية، وطُبق على عينة الدراسة (ملحق ٤) خلال الفترة من أغسطس ٢٠١٦ إلى يناير ٢٠١٧، وقد ضم النموذج مجموعة من الأسئلة التي اقترحت من قبل مركز التنمية العالمية في تقريره الخاص بتطوير طرق الحصول على بيانات عن الأجانب والمهاجرين في دول العالم، ومنها أسئلة عن الموطن الأصلي للعائلة، ومحل ميلاد الشخص، ومدة الإقامة، والمهنة، وتاريخ آخر زيارة للوطن، وهل يرسل جزءاً من دخله لدولة الأصل (مركز التنمية العالمية، ٢٠٠٩، ص ص ١١-٢٠).

صعوبات الدراسة :

- كانت أهم الصعوبات التي واجهت الدراسة ما يلي:
- أ. عدم توافر بيانات رسمية حديثة تفصيلية عن وضع الأجانب بالإسكندرية فيما بعد تعداد ٢٠٠٦، حيث لم يشمل تعداد عام ٢٠١٧ أي بيانات عن الأجانب على مستوى الجمهورية أو المحافظة، وهو ما أدى إلى ضرورة الاعتماد على بيانات تعداد ٢٠٠٦، فضلاً عن العمل الميداني.

- ب. نقص البيانات الواردة بتعدادي عامي ١٩٧٦ و ١٩٩٦، وتباين طريقة جدولتها مقارنة بتعدادي عامي ١٩٨٦ و ٢٠٠٦ وهو ما أدى إلى استبعادهما من الدراسة والاعتماد بشكل أساسي على بيانات تعدادي ١٩٨٦ و ٢٠٠٦.
- ج. عدم توافر بيانات عن المواليد والوفيات للسكان الأجانب بالمحافظة.
- د. رفض بعض الجهات تطبيق الاستبيان على الأجانب المستفيدين من خدماتهم؛ مثل: "مركز عربي للدراسات العربية"*، وتوقف بعض المؤسسات الأخرى عن استقبال الأجانب بها كمدينة البعوث الإسلامية بالإسكندرية، والتي أصبحت مخصصة فقط لإقامة الطلاب المصريين الوافدين من المحافظات المجاورة للإسكندرية، في حين أصبحت إقامة الطلاب الأجانب مقصورة على مدينة البعوث الإسلامية بالقاهرة**، وبيت الشباب الذي أصبح هناك عزوف من الطلاب الأجانب عن الإقامة فيه؛ نظرا لارتفاع تكلفة الإقامة به مقارنة بالخيارات الأخرى المتاحة***.
- هـ. خوف كثير من الأجانب من الإجابة عن أسئلة نموذج الاستبيان؛ خاصة من لم يحصل منهم على تصريح رسمي للإقامة بالمحافظة.

* مقابلة مع مدير العلاقات العامة بالمركز نوفمبر ٢٠١٦.

** مقابلة مع مدير مكتب الأمن بمدينة البعوث الإسلامية بالإسكندرية سبتمبر ٢٠١٦.

*** مقابلة مع مدير بيت الشباب بالشاطبي نوفمبر ٢٠١٦.

مصطلحات الدراسة :

يُعد مصطلح "الأجانب" مصطلح الدراسة الرئيسي الذي يحتاج إلى تحديد؛ خاصة في ظل تباين مدلوله العام في المجتمع عن مدلوليه القانوني والعلمي. فبشكل عام يعد كل من يحمل ملامح ومظهر غير عربي ويتحدث لغة غير اللغة العربية أجنبيا، ومن ثم أصبح مصطلح (الأجانب) لا يطلق في المجتمع على مواطني الدول العربية، بل - في أغلب الأحيان- أصبح استخدام هذا المصطلح يقتصر على من يحمل ملامح أوروبية ويتحدث لغة من اللغات الأوروبية أي كمرادف لكلمة "أوروبي" (دراسة ميدانية ٢٠١٧*).

في حين تنص المادة الأولى لقانون ٨٩ لسنة ١٩٦٠، والخاص بتنظيم دخول وإقامة الأجانب بالأراضي المصرية والخروج منها على أنه " يعتبر أجنبيا في حكم القانون كل من لا يتمتع بجنسية جمهورية مصر العربية" (الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ووزارة التجارة والصناعة، ٢٠٠٨، ص ٨٨).

وقد أشار Ravenstein في دراسته الرائدة عام ١٨٨٩ عن قوانين الهجرة إلى معنيين لمصطلح الأجانب من وجهة نظر جغرافية السكان، المعنى الأول للأجانب يعتمد على محل الميلاد أي أنهم السكان الذين ولدوا في مكان آخر وانتقلوا إلى المكان محل الدراسة وقت إجراء التعداد، والمعنى الآخر يعتمد على الجنسية أي أن الأجانب هم من لا يحملون جنسية الدولة التي يقيمون فيها، ويتم تنظيم شؤونهم وفق قانون خاص، وهو بذلك يتفق مع المعنى القانوني للمصطلح (Ravenstein, ١٨٨٩, pp. ٣-٤).

وتعتمد هذه الدراسة على المدلول القانوني للمصطلح الذي يعتمد على معيار الجنسية في التمييز بين المصريين والأجانب؛ حيث يعد كل من لا يحمل الجنسية المصرية ويقيم في الإسكندرية من الأجانب، وهو المعيار نفسه الذي يعتمد عليه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في جمع البيانات عن الأجانب في التعدادات السكانية.

* هذا المعنى واجه الباحثة خلال المقابلات مع عدد من المسؤولين عن بعض الهيئات والمؤسسات التي تتعامل مع الأجانب أثناء الدراسة الميدانية.

أولاً - تطور حجم السكان الأجانب بمحافظة الإسكندرية :

ارتبط وجود الأجانب في الإسكندرية بنشأتها، حيث كانت الإسكندرية في معظم فترات تاريخها ملتقى عناصر سكانية مختلفة من الشرق والغرب، حتى أن بعض المؤرخين وصفوها - نتيجة تركيبها السكاني ذي الأصول المتعددة والجنسيات المتباينة- بأنها عدة مدن داخل مدينة واحدة (أبو عيانة، ١٩٨٠، ص ١٣).

(١) حجم السكان الأجانب بمحافظة الإسكندرية عامي (١٩٨٦، ٢٠٠٦):

كان الأجانب حتى أوائل القرن العشرين يشكلون عنصرا أساسيا من العناصر السكانية بالإسكندرية، إلا أن هذا القرن شهد انخفاضا كبيرا في نسبتهم من ٢٤.٤% عام ١٩٠٧ إلى

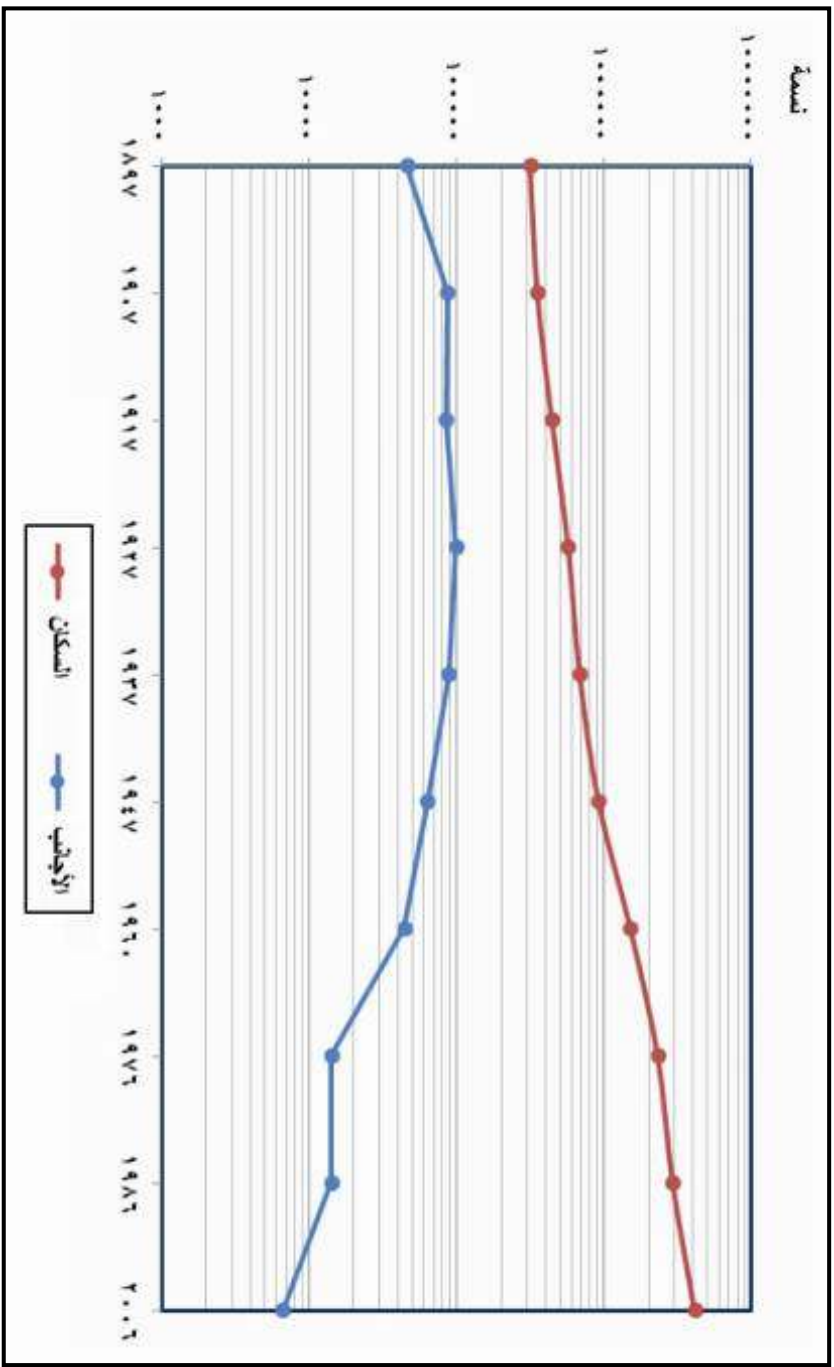
٧% عام ١٩٤٧ (ملحق ١)، واستمر هذا الانخفاض حتى أواخر القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين؛ حيث اقترب حجم الأجانب بالإسكندرية من ١٥ ألف نسمة عام ١٩٨٦، وتناقص هذا العدد إلى ما يقل عن سبعة آلاف نسمة عام ٢٠٠٦، أي أن المحافظة فقدت خلال عشرين عاما أكثر من نصف سكانها الأجانب (٥٤.٨%)، وسجلت معدل نمو سنوي للسكان الأجانب خلال هذه الفترة بلغ (-٣.٩%) مقارنة بمثيله للمصريين خلال الفترة ذاتها (+١.٧%). ونتيجة لذلك انخفضت نسبتهم من إجمالي سكان الإسكندرية من ٠.٥% عام ١٩٨٦ إلى ٠.٢% عام ٢٠٠٦.

ومع انخفاض عدد الأجانب بالمحافظة، فقدت الإسكندرية مكانتها كمركز رئيسي لتركز الأجانب بالجمهورية، والتي ظلت تشغله معظم فترات تاريخها، ففي عام ١٨٧٢ كانت الإسكندرية تستحوذ على أكثر من نصف الأجانب في مصر (٥٩.٤%) في حين لم يتجاوز النصيب النسبي للقاهرة الربع تقريبا (٢٤%) (أبو عيانة، ١٩٨٠، ص ٣٥) (سليمان، ١٩٩٦، ص ٥٧). ويعد أكثر من مائة عام تراجع نصيب الإسكندرية من الأجانب بالجمهورية إلى ٨.٣% عام ١٩٨٦ وجاءت في المرتبة الثالثة بعد القاهرة والجيزة، وانخفض أكثر ليصل إلى ٣.٦% عام ٢٠٠٦، وتراجع إلى المركز السادس على مستوى المحافظات المصرية بعد القاهرة والجيزة وجنوب سيناء والبحر الأحمر وشمال سيناء على الترتيب (جدول ١).

جدول (١) : التوزيع العددي والنسبي للأجانب بالمحافظات المصرية ١٩٨٦، ٢٠٠٦.

٢٠٠٦		١٩٨٦	
المحافظة	عدد الأجانب	% من سكان المحافظة	% من إجمالي الأجانب بالجمهورية
القاهرة	٦٩,٥٠١	٠,٨٢	٣١
الجيزة	٢٩٩,٠٤	٠,٥٢	١٢,٣
جنوب سيناء	٢٨٧٨٩	١٩,١٨	٨,٣
البحر الأحمر	١٦,٠٤٢	٥,٥٦	٦,٤
شمال سيناء	٩٧٥٧	٢,٨٤	٥
الإسكندرية	٦٦٩١	٠,١٦	٤,٣
الشرقية	٦٢٩٩	٠,١٢	٣,٥
الأقصر	٥٦٩٧	١,٢٥	٢,٢
الإسماعيلية	٢,٣٦	٠,٢١	٢,٩
القليوبية	١٨٧٤	٠,٥٤	٢,٩
الدقهلية	١٢٩٢	٠,١٣	٢,٥
الغربية	١١٦٦	٠,١٣	٢,٥
اسوان	١,٩٧	٠,٠٩	٢,٤
بورسعيد	١,٣٧	٠,١٨	٢,٢
الجيزة	٦٢٥	٠,٠١	١,٥
السويس	٥٢٧	٠,١	١,٥
دمياط	٥٠٩	٠,٠٥	١,٢
مطروح	٤٢٨	٠,١٤	١,١
المنوفية	٤٢٢	٠,٠٦	١
اسيوط	٣٨٤	٠,٠١	٠,٨
كفر الشيخ	٢٢١	٠,٠١	٠,٨
المنيا	١٨١	٠,٠٠٤	٠,٧
الوادى الجديد	١٤٣	٠,٠٠٨	٠,٤
القوم	١٢٩	٠,٠٠٥	٠,٣
بنى سويف	١١٣	٠,٠٠٥	٠,٢
قنا	٧٧	٠,٠٠٣	٠,١
سوهاج	٤٨	٠,٠٠١	-
إجمالي الجمهورية	١٨٤٦٧٩	٠,٢٥	١٠٠
المحافظة <td>عدد الأجانب <td>% من سكان المحافظة <td>% من إجمالي الأجانب بالجمهورية</td> </td></td>	عدد الأجانب <td>% من سكان المحافظة <td>% من إجمالي الأجانب بالجمهورية</td> </td>	% من سكان المحافظة <td>% من إجمالي الأجانب بالجمهورية</td>	% من إجمالي الأجانب بالجمهورية
القاهرة	٥٥١١٥	٠,٩١	٣١
الجيزة	٢٣٦٤٤	٠,٦٣	١٢,٣
الإسكندرية	١٤٨١٥	٠,٥١	٨,٣
الشرقية	١١٣٧٤	٠,٣٣	٦,٤
شمال سيناء	٨٩٥٠	٥,٢٤	٥
الدقهلية	٧٥٥٣	٠,٢٢	٤,٣
البحر الأحمر	٦٢٩٩	٠,١٩	٣,٥
اسيوط	٥٧١٠	٠,٢٦	٣,٢
قنا	٥٢٣٤	٠,٢٣	٢,٩
سوهاج	٥٢٢٨	٠,٢١	٢,٩
القليوبية	٤٤٧٥	٠,١٨	٢,٥
المنوفية	٤٤٥٦	٠,٢٠	٢,٥
المنيا	٤٢٠٥	٠,١٦	٢,٤
الغربية	٣٨٢٣	٠,١٣	٢,٢
اسوان	٢٧٢١	٠,٢٤	١,٥
القوم	٢٥٨٤	٠,١٧	١,٥
كفر الشيخ	٢٠٢٢	٠,١١	١,٢
بنى سويف	١٨٦٤	٠,١٣	١,١
بورسعيد	١٨٤٠	٠,٤٦	١
الإسماعيلية	١٤٩١	٠,٢٧	٠,٨
مطروح	١٤١٣	٠,٨٨	٠,٨
دمياط	١٢٩٤	٠,١٧	٠,٧
السويس	٧٧٢	٠,٢٤	٠,٤
البحر الأحمر	٤٨٧	٠,٥٤	٠,٣
جنوب سيناء	٣٨١	١,٣٢	٠,٢
الوادى الجديد	١٨٠	٠,١٦	٠,١
إجمالي الجمهورية	١٧٧٨٧٠	٠,٣٧	١٠٠

المصدر: اعتماداً على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء تعدادي ١٩٨٦، ٢٠٠٦.



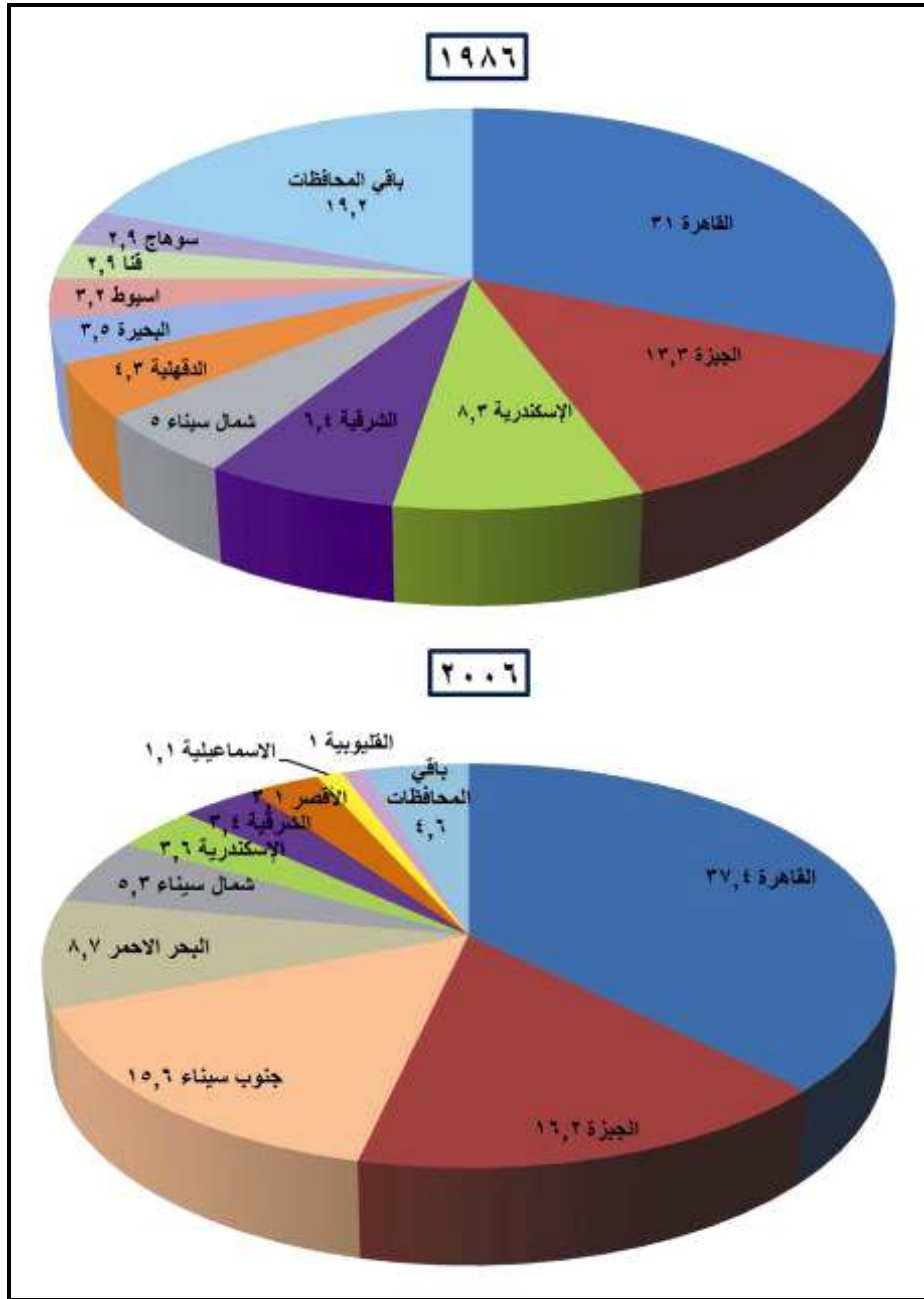
المصدر: ملحق (١).

شكل (٢) : منحنى نصف لوغاريتمي لأعداد كل من السكان والأجانب بمحافظة الإسكندرية خلال الفترة من ١٨٩٧ إلى ٢٠٠٦.

ولم تكن الإسكندرية المحافظة الوحيدة التي شهدت انخفاضا في حجم سكانها الأجانب خلال الفترة ذاتها، بل تتشابه في ذلك مع تسع عشرة محافظة من المحافظات المصرية، إلا أنها كانت الأكثر انخفاضا بين هذه المحافظات، ومن الملاحظ أن هذا التناقص في عدد السكان الأجانب فيما يعادل ٧٠.٤% من المحافظات المصرية لم يؤثر على حجم الأجانب في الجمهورية والذي شهد زيادة عددية طفيفة خلال هذه الفترة، وإن انخفض نصيبهم النسبي من إجمالي سكان الجمهورية من ٠.٣٧% عام ١٩٨٦ إلى ٠.٢٥% عام ٢٠٠٦.

ورغم تناقص عدد الأجانب بالإسكندرية؛ فقد أشار أكثر من نصف عينة الدراسة (٥٤.٦%) إلى أن الإسكندرية لا تزال مدينة عالمية، كما ذكر أكثر من ثلثي العينة (٦٧%) أنها لا تزال مدينة جاذبة للأجانب للإقامة بها، وكانت أهم الأسباب - في وجهة نظر عينة الدراسة- الطبيعة الساحلية للمدينة وتاريخها العريق ومناخها فضلا عن جامعتها العريقة. وعلى النقيض أشار ما يقرب من ثلث العينة (٣٠.٣%) إلى أن الإسكندرية قد فقدت مكانتها كمدينة عالمية، وأوضح (١٨.٤%) أنها لم تعد مدينة جاذبة للأجانب وكانت أهم أسباب ذلك - في وجهة نظر أفراد العينة - الازدحام والضوضاء والتلوث وصعوبة إجراءات الإقامة؛ فضلا على سوء المعاملة لبعض الأجانب. كما أظهرت عينة الدراسة أن ما يقرب من ثلثي أفراد العينة (٦١.٦%) لم يواجهوا مشكلات في أثناء إقامتهم بالإسكندرية، في حين واجه ثلث العينة تقريبا (٣٤.١%) مشكلات كانت أهمها صعوبة استخراج أوراق الإقامة الرسمية وارتفاع إيجار المساكن (نتائج الاستبيان، ٢٠١٧).

وعلى المستوى العالمي، يوضح (الجدول ٢) نسبة الأجانب ببعض مدن العالم، حيث تراوحت النسبة بين ١.٨% في مدينة بودابست عام ٢٠٠٩ و ٧٨.٤% بمدينة أبو ظبي بنفس العام، ومن ثم تنخفض نسبة الأجانب في الإسكندرية كثيرا عن نسب هذه المدن، وهو ما يطرح تساؤلات عن وضع مدينة الإسكندرية خلال القرن الحادي والعشرين كمدينة عالمية كوزموبوليتانية على خريطة العالم.



المصدر: جدول (١).

شكل (٣) : التوزيع النسبي للأجانب بالمحافظات المصرية عامي ١٩٨٦، ٢٠٠٦.

جدول (٢) : نسبة الأجانب من جملة السكان ببعض مدن العالم.

المدينة	السنة	%
الإسكندرية	٢٠٠٦	٠.١٦
هامبورج	٢٠٠٠	١٩.٥
برلين	٢٠٠٠	١٤.٢
بريمن	٢٠٠٠	١٢.٢
بودابيست	٢٠٠٩	١.٨
أبو ظبي	٢٠٠٩	٧٨.٤
مكة المكرمة	٢٠١٠	٤٤.٨
جدة	٢٠١٠	٥٠
الطائف	٢٠١٠	١٨.٨
ميلانو	٢٠١١	١٠.٨
بولونيا	٢٠١١	١٠.٤
فلوانسا	٢٠١١	١٠.٧
روما	٢٠١١	٨.٦
باليرمو	٢٠١١	٢.٢
نابولي	٢٠١١	٢.٤
فيرونا	٢٠١١	١٠.٦
تورينو	٢٠١١	٨.٧

المصادر:

- بيانات الإسكندرية: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء تعداد ٢٠٠٦.
- بيانات مدن هامبورج وبرلين وبريمن: Münz R., Ulrich R., ٢٠٠٣, P. ٣٧.
- بيانات مدينة بودابيست: R'edei M., ٢٠٠٩, P. ٣٨.
- بيانات مدينة أبو ظبي: مركز الإحصاء - أبو ظبي، ٢٠١٠، ص ١٠٠.
- بيانات مدن مكة المكرمة وجدة والطائف: الهيئة العامة للإحصاء - المملكة العربية السعودية، ٢٠١٠.
- بيانات مدن ميلانو، بولونيا، فلورانس، روما، باليرمو، نابولي، فيرونا، تورينو: Strozza, et al., ٢٠١٦, P. ٥٣.

ونخلص - مما سبق ذكره - إلى أن الفترة بين عامي ١٩٨٦، ٢٠٠٦ كانت تمثل امتدادا للفترات التعدادية السابقة عليها من حيث استمرار انخفاض أعداد الأجانب في المحافظة وتناقص نصيبهم النسبي من سكانها، وهو ما يرتبط بمجموعة من العوامل التي أثرت على قوة جذب المدينة للأجانب.

٢) العوامل المؤثرة في تغير حجم السكان الأجانب في محافظة الإسكندرية :

ذكر "الشال" في دراسته التاريخية عن الأجانب في الإسكندرية عددا من العوامل التي أسهمت في تناقص حجمهم؛ بدءا من الربع الثاني من القرن العشرين، وتمثل أهمها في أسباب سياسية واقتصادية ارتبطت بإلغاء الامتيازات الأجنبية وقيام الحرب العالمية الثانية وقيام ثورة يوليو ١٩٥٢ (الشال، ١٩٩٤، ص ص ٤٤-٤٩). ومما لا شك فيه أن هناك أسبابا أخرى طرأت خلال أواخر القرن العشرين أسهمت في استمرار تناقص حجم الأجانب بالإسكندرية يمكن الإشارة إلى أهمها كما يلي:

أ. منافسة بعض المحافظات المصرية للإسكندرية في جذبها للأجانب للإقامة بها : في مقدمتها القاهرة كعاصمة للدولة حيث تتركز بها كل السفارات والبعثات الدبلوماسية؛ فضلا عن المقرات الرسمية للهيئات الدولية والإقليمية، بالإضافة إلى الجامعات الأجنبية كالجامعتين الألمانية والبريطانية، وهو ما أسهم في استحوادها على ثلث حجم الأجانب بالجمهورية خلال فترة الدراسة. ويظهر عامل الجوار والقرب الجغرافي في ارتفاع النصيب النسبي لمحافظة الجيزة من السكان الأجانب بالجمهورية حيث تعد امتدادا إداريا وحضريا للقاهرة. وقد أظهرت عينة الدراسة أن ربع أفرادها تقريبا (٢٣.٨%) قد أقاموا في محافظات أخرى غير الإسكندرية، وكانت القاهرة في مقدمة هذه المحافظات بنسبة منهم بلغت (١٩.٤%) من أفراد العينة (نتائج الاستبيان، ٢٠١٧). وبخلاف القاهرة والجيزة تظهر بعض محافظات الحدود كمناطق جذب رئيسية للأجانب بالجمهورية، وقد ارتبط ذلك بازدهار النشاط السياحي فيها في تسعينيات القرن العشرين، واستقبالها للعديد من الاستثمارات والشركات الأجنبية العاملة في مجال السياحة، وهو ما ترك أثره على حجم الأجانب في محافظتي جنوب سيناء والبحر الأحمر.

ب. قصر مدة إقامة الأجانب بالإسكندرية : التي تتسم في معظمها بأنها مؤقتة وموسمية وليست دائمة، وفي الأغلب لمدة قصيرة، وهو ما يترك أثره على كل من اصطحاب الفرد الأجنبي لأسرته لتقييم معه في الإسكندرية من جانب، وعدد المواليد الأجانب بالمحافظة من جانب آخر، ومن ثم يؤثر في عدد الأجانب من سكان المحافظة. ويمكن الاعتماد على نتائج عينة الدراسة كمؤشر لذلك؛ حيث لم تتجاوز نسبة الإقامة الدائمة بين أفراد العينة ٦%، وحتى الإقامة المؤقتة اتسمت - في معظمها - بأنها لفترة قصيرة لا تتجاوز سنة، وهو ما أشار إليه أكثر من ثلث أفراد العينة (٣٩.٥%)، كما لم يظهر بين أفرادها أي من مواليد الجمهورية عامة أو الإسكندرية على وجه التحديد، فضلا عن أن أكثر من نصف أفراد العينة (٥٤%) يقيمون بدون أسرهم بالمحافظة (نتائج الاستبيان، ٢٠١٧).

ج. الإقامة غير القانونية للأجانب في الإسكندرية : حيث تشكل الهجرة الراكدة الرئيسي للأجانب المقيمين في مصر بصفة عامة، والإسكندرية بصفة خاصة، فقد أشار تقرير الأمم المتحدة للهجرة الدولية عام ٢٠١٦ أن حجم الهجرة الدولية الوافدة إلى مصر ارتفع من (١٧٥.٥٧٤) نسمة عام ١٩٩٠، إلى (٤٩١.٦٠٠) نسمة عام ٢٠١٥ (United Nations, ٢٠١٦, p. ١٢) كما ورد في التقرير السنوي للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين أن حجم اللاجئين وطالبي اللجوء إلى مصر بلغ (١٨٠.٦٤١) نسمة عام ٢٠١٥ (www.data.unhcr.org/syrianrefugees/download.php?id=١١٠٠٢) ومن ثم يشكل اللاجئين وطالبي اللجوء ما يعادل ٣٦.٧% من إجمالي الهجرة الدولية الوافدة إلى مصر خلال هذا العام. فضلا عن ذلك تشير الحكومة المصرية إلى أن هناك أكثر من ٣٠٠ ألف لاجئ مقيمين بمصر بشكل غير رسمي عام ٢٠١٤ ويتركزون بصفة أساسية بمحافظات القاهرة والجيزة والإسكندرية.

(www.acaps.org/sites/acaps/files/products/files/٨_part_ain_governorate_profiles_oct_dec_٢٠١٤_arabic.pdf)

كل هذه الأرقام ترجح إقامة بعض الأجانب في الإسكندرية بطريقة غير رسمية، وتشير نتائج الاستبيان إلى أن ١٥.٧% من أفراد العينة يقيمون في الإسكندرية بغرض اللجوء السياسي، ويواجه معظمهم مشكلات في استخراج أوراق الإقامة الرسمية (نتائج الاستبيان، ٢٠١٧)، ومن ثم يمكن القول إن نسبة من الأجانب

المقيمين في الإسكندرية يقيمون بشكل غير قانوني، ولا يتم حصرهم ضمن الإحصاءات الرسمية للأجانب بالمحافظة.

ونخلص مما سبق ذكره إلى أنه رغم تناقص عدد الأجانب في الإسكندرية؛ فإنه لا يمكن اعتبارها مدينة طاردة للأجانب بالجمهورية، ويوضع في الحسبان عدد من العوامل التي أسهمت - بشكل أو بآخر - في هذا التناقص كظهور مناطق جذب أقوى من الإسكندرية، وقصر مدة الإقامة، والإقامة الفردية؛ مما يؤثر سلبا في معدلات المواليد للأجانب بالمحافظة؛ فضلا عن الإقامة غير الرسمية لبعض من الأجانب بها.

٣) تقدير حجم السكان الأجانب بالإسكندرية عام ٢٠١٧*:

يعتمد تقدير حجم السكان الأجانب في الإسكندرية لعام ٢٠١٧ على فرضين؛ هما:

أ. ثبات معدل المواليد والوفيات للسكان الأجانب بالإسكندرية خلال فترة التقدير في مستواها التي كانت عليه خلال الفترة ١٩٨٦ - ٢٠٠٦، خاصة مع وجود مؤشرات عن أن إقامة الأجانب بالمحافظة في معظمها إقامة مؤقتة وقصيرة وفردية**.

ب. ارتفاع معدل الهجرة الوافدة للمحافظة، وذلك في ضوء زيادة حجم الهجرة الوافدة للجمهورية بمعدل سنوي بلغ ٧.٤% خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٥ وفقا لبيانات الأمم المتحدة، وتركز النسبة الأكبر من الهجرة بمحافظات القاهرة والجيزة والإسكندرية (١٢، p. ٢٠١٦، United Nations)، خاصة مع إنشاء الجامعة المصرية اليابانية للعلوم والتكنولوجيا ببرج العرب بالإسكندرية عام ٢٠٠٨، واستمرار كل من جذب جامعة الإسكندرية للطلاب الأجانب للدراسة فيها من جانب، وتوافد اللاجئين السوريين على الإسكندرية من جانب آخر.

* لم ترد أي بيانات عن السكان الأجانب في الجمهورية ومحافظتها بتعداد عام ٢٠١٧، حيث اقتصرَت البيانات الواردة بهذا التعداد على السكان المصريين.

** وهو ما سيتم ذكره بتوسع في الجزء الخاص بسماوات إقامة الأجانب بالإسكندرية اعتمادا على عينة الدراسة.

وبلغ معدل النمو السنوي للسكان الأجانب بالمحافظة (-٣.٩%) خلال الفترة ١٩٨٦، ٢٠٠٦؛ في حين بلغ معدل النمو للأجانب على مستوى الجمهورية خلال الفترة ذاتها (+٠.٢%). ويوضح (الجدول ٣) عدد السكان الأجانب التقديري بالمحافظة خلال عام ٢٠١٧ بثلاثة سيناريوهات، منخفض يعتمد على انخفاض معدل النمو السنوي عن مثيله السائد خلال فترة الدراسة بمقدار ٢%، ومتوسط يعتمد على معدل النمو السنوي السائد خلال فترة الدراسة ذاته، ومرتفع يعتمد على ارتفاع معدل النمو السنوي عما كان سائداً خلال فترة الدراسة بمقدار ٢%.

ووفقاً للتقدير المرتفع، فمن المتوقع أن يكون عدد السكان الأجانب بالجمهورية عام ٢٠١٧ قد بلغ ما يزيد عن ربع مليون نسمة، أما الإسكندرية فقد ظلت تخسر جزءاً من سكانها الأجانب ولكن بمعدل أبطأ مما كان سائداً خلال الفترة (١٩٨٦، ٢٠٠٦) ليصل عددهم التقديري إلى ما يزيد عن خمسة آلاف نسمة عام ٢٠١٧.

جدول (٣) : تقدير عدد الأجانب بمحافظة الإسكندرية والجمهورية عام ٢٠١٧.*

التقدير السكاني ٢٠١٧	معدل النمو (١٩٨٦-٢٠٠٦)	الإقليم
٣٥٠٠	منخفض -٦%	الإسكندرية
٤٤٠٠	متوسط -٤%	
٥٤٠٠	مرتفع -٢%	
١٥٢٠٠٠	منخفض -١.٨%	الجمهورية
١٨٩٠٠٠	متوسط +٠.٢%	
٢٣٦٠٠٠	مرتفع +٢.٢%	

المصدر: معدل النمو والتقدير السكاني من حساب الباحثة اعتماداً على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء تعدادي ١٩٨٦، ٢٠٠٦.

* تم حساب معدل النمو السنوي باستخدام المعادلة الأسية: $r = \frac{L - L_0}{L_0} \times \frac{1}{n}$ حيث: L = لو حجم الأجانب ٢٠١٦، L_0 = لو حجم الأجانب في تعداد ١٩٨٦، n = الفترة الزمنية بين التعدادين.

وتم تقدير حجم الأجانب باستخدام المعادلة: $L = L_0(1 + r)^n$ حيث: r = معدل النمو السنوي، L_0 = لو حجم الأجانب في تعداد ١٩٨٦، L = لو حجم الأجانب في تعداد ٢٠١٦، n = الفترة الزمنية بين التعدادين. (أبو عيانة، ١٩٨٦، ص ٢٣٩)

ونخلص مما سبق ذكره إلى أنه من المتوقع مع ثبات معدلات المواليد والوفيات للأجانب بمعدلها السائد، وارتفاع معدل الهجرة الوافدة للمحافظة يمكن أن يكون عدد الأجانب بالإسكندرية قد تناقص في الفترة ٢٠١٧-٢٠٠٦ ولكن بمعدل أبطأ عما كان سائداً خلال فترة الدراسة ليصل عددهم إلى ما يزيد عن خمسة آلاف نسمة عام ٢٠١٧.

ثانياً - توزيع السكان الأجانب بمحافظة الإسكندرية :

يمكن توزيع الأجانب بالإسكندرية على مستويين؛ الأول توزيع أماكن إقامتهم بأقسام المحافظة وشياخاتها ومدى تباين هذا التوزيع خلال عامي ١٩٨٦ و ٢٠٠٦، والآخر توزيعهم تبعاً لجهات الوفود أو دول الأصل، وتباين النصيب النسبي لكل إقليم من أقاليم العالم خلال الفترة ذاتها.

(١) توزيع السكان الأجانب بأقسام محافظة الإسكندرية وشياخاتها خلال عامي (١٩٨٦، ٢٠٠٦) :*:

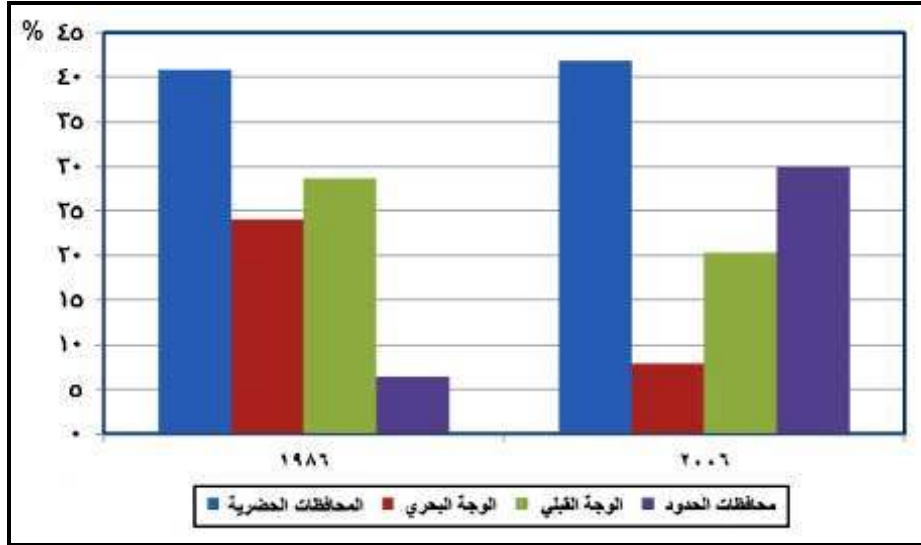
حقق إقليم المحافظات الحضرية أعلى نسبة من الأجانب بالجمهورية بين الأقاليم الجغرافية المصرية، وكان أكثرها ثباتاً في هذه النسبة خلال عامي ١٩٨٦ و ٢٠٠٦، حيث بلغت ٤٠.٨% و ٤١.٩% على الترتيب. في حين حقق إقليم محافظات الحدود طفرة في نصيبه النسبي من ٦.٤% عام ١٩٨٦ ليستحوذ على ما يقرب من ثلث الأجانب بالجمهورية عام ٢٠٠٦ (٢٩.٩%)، وكان ذلك على حساب النصيب النسبي للوجه البحري والذي انخفض من الربع عام ١٩٨٦ لأقل من العُشر عام ٢٠٠٦، كما انخفض النصيب النسبي لإقليم الوجه القبلي من ما يزيد عن ربع الأجانب عام ١٩٨٦ للخُمس عام ٢٠٠٦.

* لم تشمل التعدادات المصرية عامي ١٩٨٦ و ٢٠٠٦ بيانات عن توزيع الأجانب بأقسام محافظة الإسكندرية، وتم الحصول على هذه البيانات بشكل غير مباشر من خلال طرح عدد السكان المصريين بكل قسم من إجمالي سكان القسم (مصريين + أجانب).

جدول (٤) : توزيع الأجانب على أقاليم مصر الجغرافية عامي ١٩٨٦، ٢٠٠٦.

٢٠٠٦		١٩٨٦		الإقليم
أعلى المحافظات	%	أعلى المحافظات	%	
القاهرة (٣٧.٤%) الإسكندرية (٣.٦%)	٤١.٩	القاهرة (٣١%) الإسكندرية (٨.٣%)	٤٠.٨	المحافظات الحضرية
الشرقية (٣.٥%) الإسماعيلية (١.١%)	٧.٩	الشرقية (٦.٤%) الدقهلية (٤.٢%)	٢٤.١	الوجة البحري
الجيزة (١٦.٢%) الأقصر (٣.١%)	٢٠.٣	الجيزة (١٣.٣%) أسيوط (٣.٢%)	٢٨.٧	الوجة القبلي
جنوب سيناء (١٥.٦%) البحر الأحمر (٨.٧%)	٢٩.٩	شمال سيناء (٥%) مطروح (٠.٨%)	٦.٤	محافظات الحدود
-	١٠٠	-	١٠٠	إجمالي الجمهورية

المصدر: اعتمادا على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء تعدادي ١٩٨٦، ٢٠٠٦.



المصدر: جدول (٤).

شكل (٤) : النصيب النسبي لأقاليم مصر الجغرافية

من الأ جانب عامي ١٩٨٦، ٢٠٠٦.

جدول (٥) : التوزيع النسبي لأقسام محافظة الإسكندرية من المصريين والأجانب عامي ١٩٨٦، ٢٠٠٦.

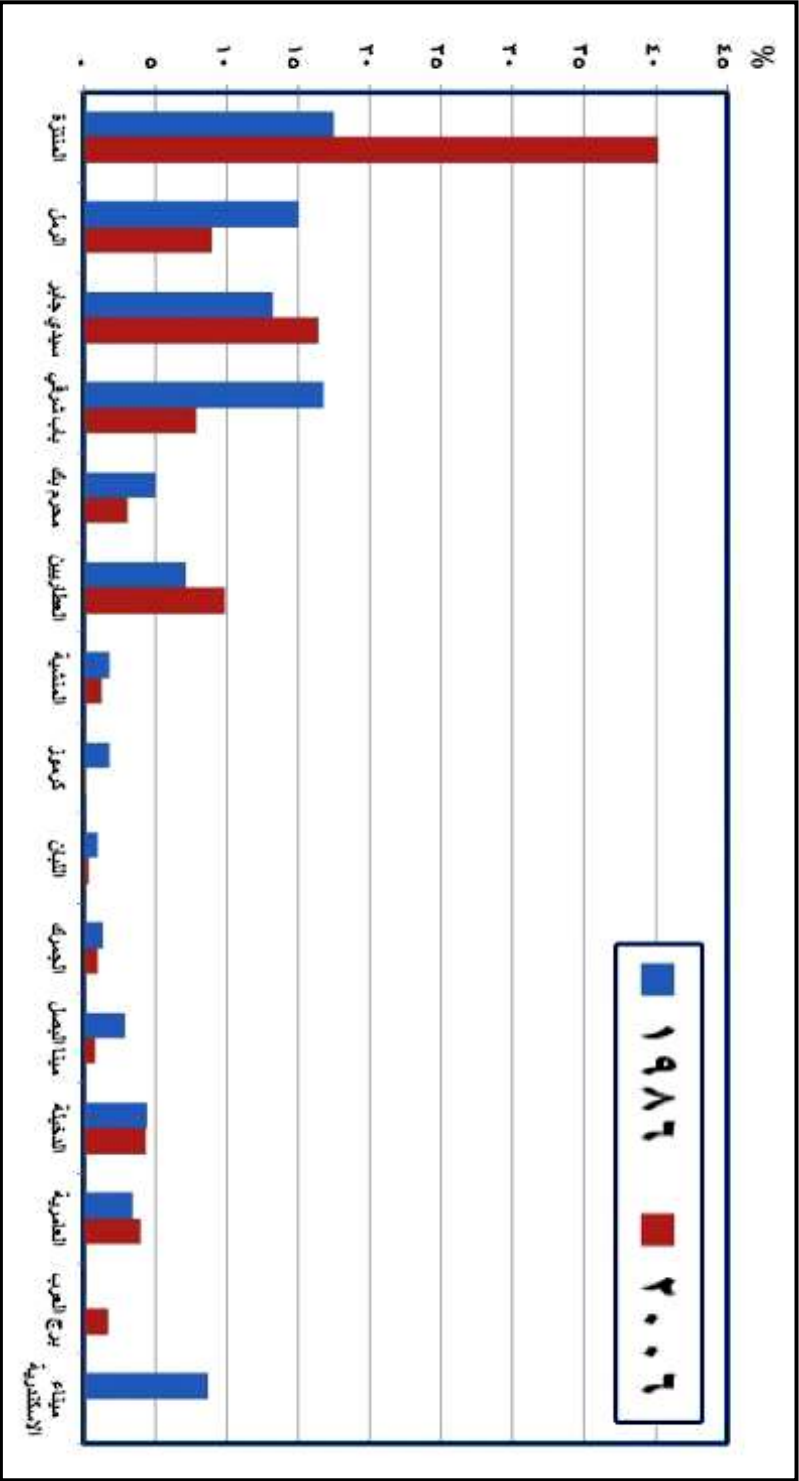
القسم	٢٠٠٦				١٩٨٦			
	الرتبة	% الأجانب	الرتبة	% المصريين	الرتبة	% الأجانب	الرتبة	% المصريين
المتنزه	١	٤٠,٢	١	٢٨,٤	١	١٧,٥	١	٩,٢
الرمل	٤	٩	٢	١٨,٢	٣	١٥	١	٩,٢
سبدي جابر	٢	١٦,٤	٧	٥,٥	٤	١٣,٢	٦	٥,٤
باب شرقي	٥	٧,٩	٨	٤,٤	٢	١٦,٨	٤	٦,٩
محررم بك	٨	٣,١	٥	٧,٣	٧	٥,١	٢	٨,١
المطارزين	٣	٩,٩	١٢	١	٦	٧,١	١٠	٢,٢
المنشية	٩	١,٢	١٤	٠,٦	١١	١,٨	١١	٣,١
كروموز	١٥	٠,٢	٩	٢,٩	١١	١,٨	٥	٦,٨
الليان	١٤	٠,٣	١٢	٠,٩	١٣	١	١٠	٢,٢
الجمرك	١٠	١	١١	٢,١	١٢	١,٣	٧	٤,٢
مينا البصل	١٢	٠,٨	٦	٦,٢	١٠	٢,٩	٣	٣,١
الدخلة	٦	٤,٣	٤	٨,٣	٨	٤,٤	٩	٣,٣
العامة	٧	٤	٣	١١,٩	٩	٣,٤	٨	٣,٨
برج العرب*	١٣	١,٧	١٠	٢,٣	-	-	-	-
مياه الإسكندرية**	-	-	-	-	٥	٨,٧	١٢	٠,٠٠١
اجمالي المحافظة	-	١٠٠	-	١٠٠	-	١٠٠	-	١٠٠

المصدر: اعتمادا على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء تعدادي ١٩٨٦، ٢٠٠٦.

* كان قسم برج العرب يتبع محافظة مطروح يتعدا ١٩٨٦ وقد ضم ٥٥٩ نسمة من الأجانب بالمحافظة وهو ما كان يمثل ٥٣٩,٦% من إجمالي السكان الأجانب بمحافظة مطروح، وبالتالي عام ٢٠٠٦ تقسم مركز برج العرب ومنطقة برج العرب الجديدة وقسم الساحل الشمالي. ** لم يشمل تعداد محافظة الإسكندرية عام ٢٠٠٦ أي بيانات عن قسم مياه الإسكندرية.

وعلى مستوى المحافظات المصرية، تصدرت القاهرة والجيزة والإسكندرية والشرقية وشمال سيناء والدقهلية محافظات الجمهورية عام ١٩٨٦ حيث استحوذت مجتمعة على ما يزيد على ثلثي الأجانب (٦٨.٢%)، وتغير الوضع عام ٢٠٠٦ حيث تركز ثلثا الأجانب بثلاث محافظات فحسب؛ وهي القاهرة والجيزة وجنوب سيناء (٦٩.٢%). ويعطي ذلك مؤشرا واضحا لاتجاه الأجانب في مصر إلى التركز الشديد في عدد أقل من المحافظات خاصة المحافظات الحضرية والحدودية، حيث تتوافر بها عوامل جذب أكثر من غيرها من المحافظات.

أما عن توزيع الأجانب بأقسام محافظة الإسكندرية (جدول ٥) ففي عام ١٩٨٦ استحوذ قسم المنتزة على النصيب النسبي الأكبر من الأجانب بالمحافظة، والذي اقترب من الخمس (١٧.٥%)، ويليه باب شرقي (١٦.٨%)، وجاء الرمل في المرتبة الثالثة بنصيب بلغ ١٥% من إجمالي الأجانب بالمحافظة. وعلى النقيض سجل اللبان والجمرك أقل نصيب نسبي في العام نفسه (١%) و(١.٣%) على الترتيب. لم يتغير توزيع الأجانب كثيرا عام ٢٠٠٦؛ فقد تضاعف النصيب النسبي لقسم المنتزة ليصل إلى ٤٠.٢% ويتصدر أقسام المحافظة، تلاه سيدي جابر الذي ارتفع نصيبه النسبي ليصل إلى ١٦.٤%، ثم العطارين والذي حقق ارتفاعا في نصيبه ليضم عُشر الأجانب بالمحافظة تقريبا (٩.٩%)، في حين انخفض النصيب النسبي لقسمي كرموز واللبان ليصل إلى (٠.٢%) و(٠.٣%) على الترتيب. ويمكن تفسير هذا التوزيع بالعامل التاريخي لتركز الأجانب في وسط المحافظة حيث قسّم العطارين وباب شرقي وتحركهم شرقا مع بداية القرن العشرين حيث أقسام سيدي جابر والرمل والمنتزة، فضلا عن أن قسمي العطارين وباب شرق يضمنان معظم كليات جامعة الإسكندرية والقنصليات الأجنبية والمراكز الثقافية، فعلى سبيل المثال تضم منطقة الشاطبي ما يعرف بالمرج اليوناني والذي يضم الجمعية اليونانية بالإسكندرية ومقابر اليونانيين ومقر ملجأ "مانا" وملجأ "بيانكي" لليونانيين فضلا عن النادي اليوناني. أما عن قسمي المنتزة فبالإضافة إلى أنه أكبر أقسام المحافظة سكانا، تتوافر فيه عوامل جذب للأجانب؛ مثل كلية الدراسات الإسلامية وبعض المدارس الدولية أضف إلى ذلك عامل انخفاض القيمة الإيجارية للمساكن مقارنة بأقسام وسط المحافظة.



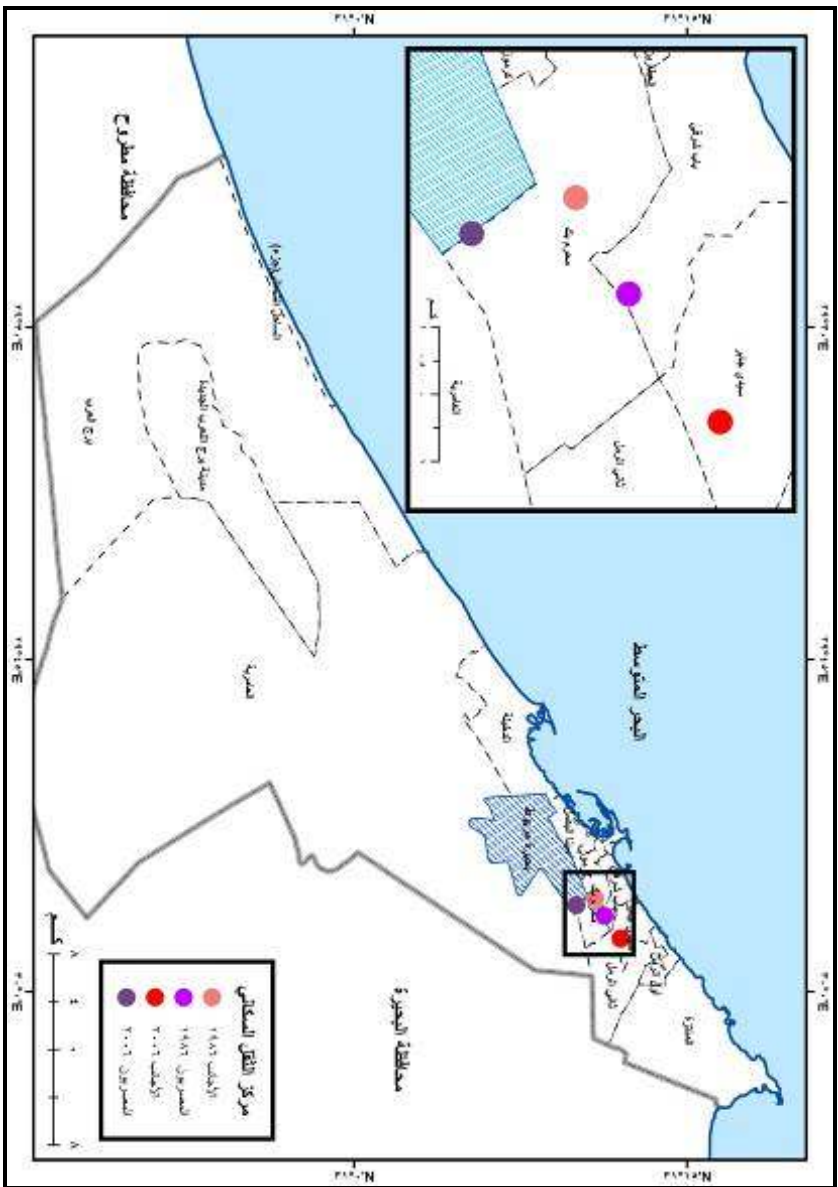
المصدر: جدول (٥).

شكل (٥) : التوزيع النسبي للأجانب بأقسام محافظة الإسكندرية عامي ١٩٨٦، ٢٠٠٦.

واختلف توزيع الأجانب بأقسام المحافظة عن توزيع المصريين خلال عامي المقارنة؛ فبخلاف قسم المنتزة الذي يتصدر أقسام المحافظة من حيث نصيبه النسبي من الأجانب والمصريين خلال عامي ١٩٨٦ و ٢٠٠٦، تأتي أقسام كالرمل ومحرم بك وكرموز ومينا البصل والعامرية لتضم مجتمعة ما يزيد على نصف المصريين بالمحافظة (٥٣.٦%) عام ١٩٨٦، في حين بلغ نصيبهم النسبي من الأجانب (٢٨.١%) بنفس العام، وفي المقابل يقل النصيب النسبي لأقسام باب شرقي وسيدي جابر والقطارين من المصريين ليبلغ (١٤.٥%) في حين استحوذت الأقسام الثلاثة على ما يزيد على ثلث الأجانب (٣٧.١%). وقد اتسعت الفجوة بين توزيع السكان الأجانب والمصريين بأقسام المحافظة عام ٢٠٠٦، فأقسام الرمل ومحرم بك وكرموز ومينا البصل والعامرية والتي ضمت ما يقرب من نصف المصريين (٤٦.٥%)، واحتلت مراتب متقدمة بين أقسام المحافظة، يقل نصيبها النسبي من الأجانب لأقل من الخمس (١٧.١%)، وعلى النقيض تقلص النصيب النسبي لأقسام باب شرقي وسيدي جابر والقطارين من المصريين ليصل إلى العُشر فقط (١٠.٩%)، في حين ظلت تستحوذ هذه الأقسام على أكثر من ثلث الأجانب بالمحافظة (٣٤.٢%) عام ٢٠٠٦.

وبصفة عامة لم تتماثل رتبة أقسام المحافظة تبعا لنصيبهم النسبي من السكان المصريين والأجانب عام ١٩٨٦، إلا في المنتزة في المرتبة الأولى والمنشية في المرتبة الحادية عشر، أما في عام ٢٠٠٦ فقد كان التماثل في المنتزة فقط حيث المرتبة الأولى في حين تباينت الرتبتان في باقي أقسام المحافظة.

وقد انعكس هذا التباين بين توزيع السكان المصريين والأجانب بأقسام المحافظة خلال عامي الدراسة على موقع مركز الثقل السكاني لكليهما، وتغيره في الاتجاه المعاكس خلال العامين (شكل ٦). ففي عام ١٩٨٦ كان مركز الثقل السكاني للأجانب بوسط قسم محرم بك، في حين كان يقع مركز الثقل للمصريين شرقه عند أقصى الأطراف الجنوبية لقسم باب شرقي وإن كانا على نفس الدائرة العرضية، تغير الوضع تماما عام ٢٠٠٦، فتحرك مركز ثقل السكان الأجانب شرقا وشمالا لمسافة (٣.٥ كم) تقريبا ليتجاوز مثيله للمصريين ويقع في جنوب قسم سيدي جابر، في حين تحرك مركز الثقل للمصريين غربا وجنوبا لمسافة (٢.٤ كم) تقريبا ليقع على الأطراف الجنوبية الغربية لقسم محرم بك على بحيرة مريوط.



المصدر: من حساب الباحثة باستخدام برنامج ArcMap.

شكل (٦) : مراكز التقل السكاني للسكان الأجانب والمصريين بمحافظة الإسكندرية عامي ١٩٨٦، ٢٠٠٦.

ويوضح الجدول (٦) قيم معامل توطن السكان الأجانب بأقسام محافظة الإسكندرية عامي ١٩٨٦ و ٢٠٠٦، حيث سجل العطارين وسيدي جابر أعلى قيمة للتوطن للأجانب بالمحافظة خلال عامي المقارنة، في حين كان أقل الأقسام في قيمة هذا المعدل خلال ذات الفترة؛ هي مينا البصل وكرموز. وقد حققت بعض الأقسام ارتفاعا ملحوظا في قيمة معامل توطن الأجانب بها كأقسام المنتزة والمنشية، في حين تراجع قيمته في البعض الآخر كأقسام باب شرقي والدخيلة والعامرية والرمل. وتبعا لقيمة معامل توطن السكان الأجانب بأقسام محافظة الإسكندرية عام ٢٠٠٦ يمكن تصنيف أقسام المحافظة إلى الفئات التالية:

أ. أقسام تبلغ قيمة معامل التوطن بها ٢ فأكثر : تضم ثلاثة أقسام بنسبة ٢١.٤% من أقسام المحافظة؛ قسمان بوسط المحافظة (العطارين والمنشية)، وقسم بشرقها (سيدي جابر)، وتستحوذ على أكثر من ربع الأجانب (٢٧.٧%) وأقل من عُشر إجمالي سكان المحافظة (٧.١%). وقد تراوحت قيمة معامل التوطن بهذه الفئة بين ١٠.١% للعطارين وهو الأعلى على مستوى كل الأقسام، و٢% للمنشية، ويعد القسمان من الأقسام التقليدية لتركز الأجانب بالمحافظة منذ القرن التاسع عشر حيث يمثلان القلب التجاري للمدينة والنواة التي نمت حولها الإسكندرية ومركزا لمعظم المؤسسات الخاصة بالأجانب من القنصليات والمراكز الثقافية؛ بل وتضم بعض المحلات التجارية التي يمتلكها الأجانب إلى الآن*. أما سيدي جابر والذي بلغت قيمة معامل توطن الأجانب به ٣% فيعد من الأقسام التي استقر فيها الأجانب خلال النصف الأول من القرن العشرين مع تزايد سكان المدينة واتجاه الأجانب نحو تملك الأراضي منخفضة السعر بشرق الإسكندرية (عبد الحكيم، ١٩٥٨، ص ١٦٦).

* من أمثلتها محلات منيرفا للملابس الواقعة في منطقة محطة الرمل شياخة المسلة شرق بقسم العطارين والتي يمتلكها إلى الآن "إدموند نيكولا" رئيس الجالية اليونانية بالإسكندرية.

جدول (٦) : توطن الأجانب بأقسام محافظة الإسكندرية عامي ١٩٨٦، ٢٠٠٦.*

٢٠٠٦			*١٩٨٦		
معامل التوطن	نسبة الأجنبي من سكان القسم	القسم	معامل التوطن	نسبة الأجنبي من سكان القسم	القسم
أولاً: أقسام قيمة معامل توطن السكان الأجنبي بها ٢ فأكثر					
١٠.١	١.٦٤	العطاريين	٣.٢	١.٦٠	العطاريين
٣	٠.٤٩	سيدي جابر	٢.٤	١.٢٣	سيدي جابر
٢	٠.٣٣	المنشية	٢.٤	١.٢٢	باب شرقي
ثانياً: أقسام تتراوح قيم معامل توطن السكان الأجنبي بين ١ وأقل من ٢					
١.٨	٠.٢٩	باب شرقي	١.٤	٠.٧٢	المنشية
١.٤	٠.٢٣	المنتزة	١.٣	٠.٦٧	الدخيلة
ثالثاً: أقسام تقل قيمة معامل توطن السكان الأجنبي بها عن ١					
٠.٧	٠.١١	برج العرب**	٠.٩	٠.٤٥	العامة
٠.٥	٠.٠٨	الرمل***	٠.٨	٠.٤٢	المنتزة
٠.٥	٠.٠٨	الجمرك	٠.٧	٠.٣٦	الرمل
٠.٥	٠.٠٨	الدخيلة	٠.٥	٠.٢٤	اللبان
٠.٤	٠.٠٧	محرم بك	٠.٤	٠.٢٢	محرم بك
٠.٤	٠.٠٦	اللبان	٠.٣	٠.١٦	الجمرك
٠.٣	٠.٠٥	العامة	٠.٣	٠.١٤	ميناء البصل
٠.١	٠.٠٢	ميناء البصل	٠.٣	٠.١٣	كرموز
٠.١	٠.٠١	كرموز			

المصدر: اعتماداً على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء تعدادي ١٩٨٦، ٢٠٠٦.

معامل التوطن = نسبة الأجنبي من إجمالي سكان القسم / نسبة الأجنبي من إجمالي سكان المحافظة

راجع: إبراهيم، ١٩٩٩، ص ١٣٣.

* حُدِفَ قسم ميناء الإسكندرية من المقارنة لعدم توافر بيانات له عام ٢٠٠٦، ولاختلاف طبيعة القسم عن باقي أقسام المحافظة وهو ما أدى لارتفاع معامل التوطن به إلى ١٩٢.٥%؛ نظراً لأن الأجنبي يشكلون ٩٧.٤% من سكانه مقارنة بالمحافظة التي لم تتخط فيها هذه النسبة ٠.٥١%.

** بلغ معامل التوطن بقسم برج العرب التابعة لمحافظة مطروح عام ١٩٨٦ (٣.٤%) وبيانات عام ٢٠٠٦ تضم مركز برج العرب ومدينة برج العرب الجديدة وقسم الساحل الشمالي.

*** تم ضم قسمي أول وثان الرمل بغرض صحة المقارنة.

ب. أقسام تتراوح قيمة معامل التوطن بها بين ١ وأقل من ٢ : تشمل باب شرقي والمنتزة، بنسبة ١٤.٣% من أقسام المحافظة، وتضم هذه الفئة ما يقرب من نصف الأجانب بالمحافظة (٤٨.١%)، وتلث سكان المحافظة (٣٢.٨%)، ويعد تركيز الأجانب بباب شرقي نتيجة طبيعية لوجود المنشآت التعليمية الجامعية في القسم وبعض المناطق المخصصة لسكن الطلاب، أما المنتزة فيرتبط ارتفاع معامل التوطن به إلى اتجاه نسبة من الأجانب للإقامة في شرق الإسكندرية؛ لانخفاض تكلفة الإقامة عن مركز المدينة؛ فضلا عن تركيز بعض المؤسسات التعليمية الدينية - خاصة كلية الدراسات الإسلامية - التي يتلقى كثير من مواطني الدول الإسلامية تعليمهم فيها.

ج. أقسام تقل قيمة معامل توطن بها عن ١ : وتضم تسعة أقسام يشكلون النسبة الأكبر من أقسام المحافظة (٦٤.٣%)، ويتركز فيها ما يقرب من ربع الأجانب بالمحافظة (٢٤.٢%) في حين يرتفع نصيبها النسبي من إجمالي السكان إلى (٦٠.١%). ويظهر بهذه الفئة كل أقسام غرب الإسكندرية (كرموز ومينا البصل والدخيلة والعامرية وبرج العرب)، وثلاث أقسام بوسط المحافظة (الجمرك واللبان ومحرم بك) وقسم الرمل فقط من شرقها. وتتراوح قيمة معامل التوطن هنا بين ٠.٧% لبرج العرب و ٠.١% لمينا البصل وكرموز.

ونخلص مما سبق ذكره إلى أن أهم مناطق تركيز الأجانب بالإسكندرية تتمثل في أقسام العطارين والمنشية وباب شرقي بوسطها، وسيدي جابر والمنتزة بشرقها، في حين يقل وجود الأجانب في باقي أقسام المحافظة خاصة أقسام القطاع الغربي من الإسكندرية.

ويوضح الجدول (٧) والشكل (٨) أعلى سبع عشرة شياخة بالمحافظة من حيث نصيبها النسبي من الأجانب عام ٢٠٠٦، حيث ضمت هذه الشياخات ثلاثة أرباع السكان الأجانب بالمحافظة (٧٥.٥%) في حين لم يتجاوز نصيبها النسبي من إجمالي السكان الربع (٢٣.٢%)، ويظهر بهذه القائمة اثنتا عشرة شياخة بشرق المحافظة، خمسة بالمنتزة ومثلهم بسيدي جابر، وشياختان بأول الرمل، وثلاث شياخات بوسط المحافظة، وشياختان بالعطارين وواحدة بباب شرقي، وشياختان بغرب المحافظة، واحدة بكل من الدخيلة والعامرية. وتنتصر شياخة المندره بحري شياخات المحافظة؛ حيث ضمت ما يقرب من خمس السكان الأجانب بالمحافظة (١٧.٢%)، وكانت شياخة الذراع البحري أقلهم بنسبة ١.٦%. وتستحوذ معظم الشياخات الواردة في الجدول على النسبة الأكبر من الأجانب بأقسامها حيث تضم شياخات

سيدي جابر ٩٥.٣% من سكانه الأجانب، وشياخاتا العطارين على ٨٩.٨%، وشياخات المنتزة على ٨٩.٧%، وشياختا أول الرمل على ٨٨.٤%، وشياخة باب شرقي على ٦٦.٣%. ويفسر العامل التاريخي هذا التركيز الكبير للأجانب بشياختي المسلة شرق وغرب، بينما يلعب عامل انخفاض تكلفة السكن دورا واضحا في تركيزهم في شياخات الأطراف خاصة سيدي بشر قبلي وبحري والمندرة بحري، بينما يؤثر وجود كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بشياخة العمراوي على ظهورها بهذه القائمة. وبالمثل يعد عامل القرب من كليات جامعة الإسكندرية عاملا رئيسيا لتركز الأجانب في شياخات الإبراهيمية البحرية وسيدي جابر وعزبة سعد.

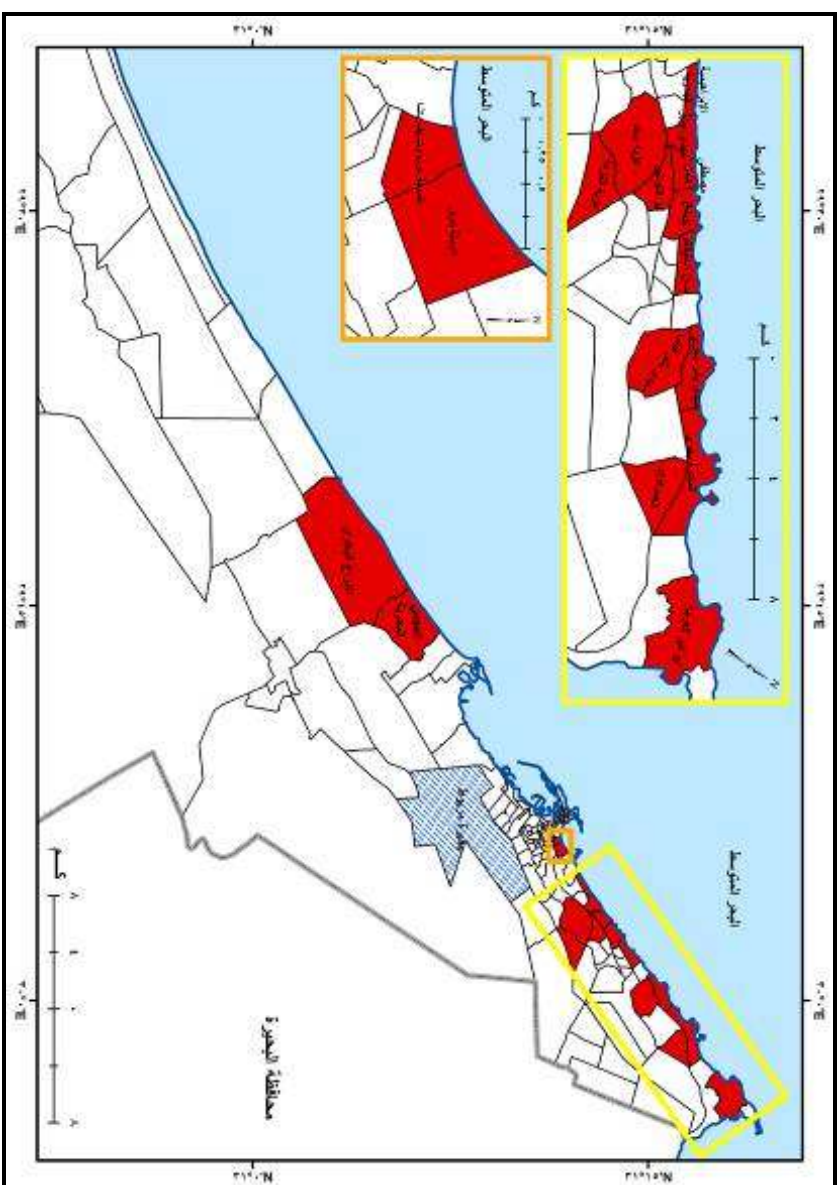
جدول (٧) : أعلى شياخات محافظة الإسكندرية من حيث

نصيبها النسبي من الأجانب عام ٢٠٠٦*.

الشيخة	القسم	% من سكان القسم	% من سكان المحافظة	% من الأجانب بالقسم	% من الأجانب بالمحافظة
المندرة بحري	المنتزة	٥.١	١.٤	٤٢.٧	١٧.٢
المسلة شرق	العطارين	١٨.٩	٠.٢	٦٠	٦
أبو قير الغربية	المنتزة	٢.٢	٠.٦	١٤.٨	٦
سيدي بشر بحري	المنتزة	٤.٥	١.٤	١٣.٧	٥.٥
مصطفى كامل وبولكي	سيدي جابر	٧	٠.٤	٣٢.٢	٥.٣
الإبراهيمية بحري	باب شرقي	١٣.٧	٠.٦	٦٦.٣	٥.٢
عزبة سعد	سيدي جابر	٣٠.٧	١.٧	٢٦.٧	٤.٤
سيدي بشر قبلي	المنتزة	٢١.٣	٦.١	٩.٩	٤
فلنج	أول الرمل	١٠.٧	١	٥١.٧	٣.٧
العمراوي	المنتزة	٢.٧	٠.٧	٨.٦	٣.٥
المسلة غرب	العطارين	٨.٦	٠.١	٢٩.٨	٢.٩
سان استيفانو	أول الرمل	١٤.٣	١.٣	٣٦.٧	٢.٦
أبو النواتير	سيدي جابر	٩.٧	٠.٥	١٣.٧	٢.٢
عزبة النزهة	سيدي جابر	٣١	١.٧	١١.٧	١.٩
سيدي جابر	سيدي جابر	١٦.٣	٠.٩	١١	١.٨
العجمي البحرية	الدخيلة	٣٩.٨	٣.٣	٤٠.٣	١.٧
الذراع البحري	العامة	١٠.٨	١.٣	٣٩.٧	١.٦

المصدر: اعتمادا على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء تعداد ٢٠٠٦.

* الجدول مرتب تنازليا تبعا لنسبة الأجانب بالشيخة من إجمالي الأجانب بالمحافظة.



المصدر: جدول (٧).

شكل (٨) : الشبكات ذات النصب النسبي الأعلى من الأجناب بمحافظة الإسكندرية عام ٢٠٠٦.

٢) التوزيع الجغرافي للسكان الأجانب تبعا لجهة الوفود عام ٢٠٠٦*:

تتأثر مجموعات الجنسية للأجانب المقيمين بأي دولة أو مدينة في العالم بعدة عوامل يأتي في مقدمتها الجوار والقرب الجغرافي، ووحدة اللغة والثقافة، والروابط الاجتماعية ولم شمل الأسر، والعلاقات السياسية والاقتصادية بين الدول. فقد أشار مازا Maza وزملاؤه إلى أن النسبة الأكبر من الأجانب المقيمين في أسبانيا (٢٨.٣%) ينتمون إلى دول أمريكا الجنوبية عام ٢٠٠٩، وفسر ذلك بالتشابه الثقافي واللغوي والتاريخ المشترك بين هذه الدول وبين أسبانيا (Maza, et al., ٢٠١٣, p. ١٤). كما ذكر ستروزا Strozza وزملاؤه أن انضمام بعض دول شرق أوروبا للاتحاد الأوروبي أثر في زيادة نسبة مواطني هذه الدول المقيمين في إيطاليا ليبلغ الربع تقريبا (٢٥.٤%) عام ٢٠١٠ (Strozza, et al., ٢٠١٦, p. ٥٨). وأشار ريدي Rèdi إلى أن مواطني دول الجوار (رومانيا وكرواتيا وصربيا وسلوفينيا وسلوفيكيا) يشكلون النسبة الأكبر من الأجانب المقيمين بالمجر (٦٣.٣%) عام ٢٠٠٨ (Rèdi, ٢٠٠٩, p. ٤١).

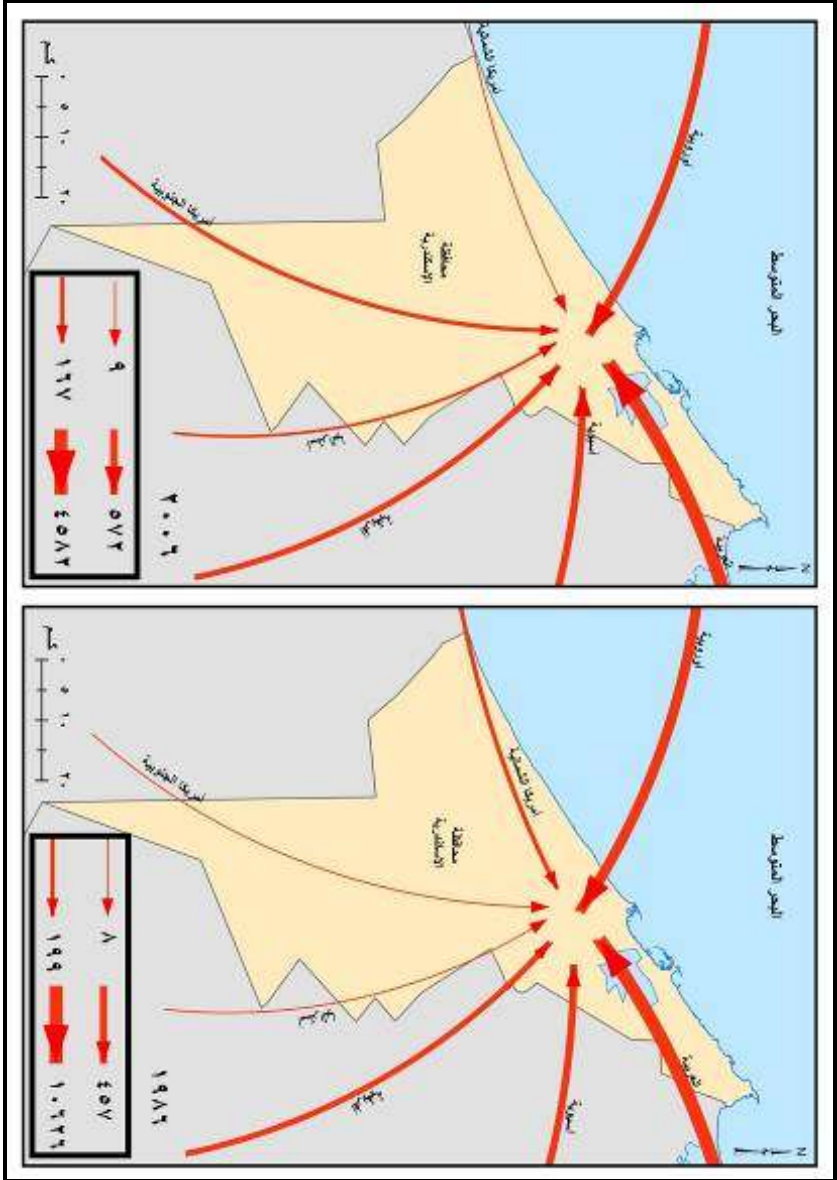
جدول (٨) : التوزيع النسبي للأجانب بالجمهورية ومحافظة الإسكندرية

تبعا لمجموعات الجنسية عامي ١٩٨٦، ٢٠٠٦.

الجمهورية		الإسكندرية		مجموعات الدول
٢٠٠٦	١٩٨٦	٢٠٠٦	١٩٨٦	
٥٢.١	٧٧.٢	٦٨.٥	٧١.٧	العربية
٧.٣	٤.٥	٨.٥	٣.١	الآسيوية
٢.٦	٤.١	٦.١	٢	الأفريقية
٣١.١	١٠.٤	١٢.٥	١٨.٨	الأوروبية
٠.٥	١.٥	٠.١	١.٣	أمريكا الشمالية
٢.٦	٠.٢	٢.٥	٠.١	أمريكا الجنوبية
٠.٢	٠.٢	٠.٣	٠.١	الأوقيانوسية
٣.٦	١.٩	١.٥	٢.٩	غير مبين
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	إجمالي

المصدر: اعتمادا على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء تعدادي ١٩٨٦، ٢٠٠٦.

* اقتصرت بيانات تعداد عام ١٩٨٦ على توزيع السكان الأجانب تبعا لمجموعات الجنسية فقط، ولم ترد بيانات عن توزيع الأجانب تبعا للجنسية.



المصدر: جدول (٨).

شكل (٩) : أعداد الأجنبي حسب جهات الورد بمحافظة الإسكندرية عامي ١٩٨٦ و ٢٠٠٦.

ووفقا لتعداد عام ١٩٤٧ كان مواطنو الدول الأوروبية يشكلون ٨٨.٢% من الأجانب بالمحافظة (عبد الحكيم، ١٩٥٨، ص ٢٧٤)، إلا أن هذا النصيب النسبي انخفض بشكل حاد إلى ما يقرب من الخمس عام ١٩٨٦ وما يزيد قليلا عن العشر عام ٢٠٠٦، ويوضح جدول (٨) أنه في الوقت الذي خسرت فيه الإسكندرية أكثر من ثلث سكانها من الأوروبيين، ارتفع النصيب النسبي للأوروبيين من إجمالي الأجانب بالجمهورية من العشر إلى ما يقترب من الثلث، وهو ما يشير بوضوح إلى تحول الأوروبيين من الإقامة في الإسكندرية إلى مناطق أخرى بالجمهورية، خاصة محافظات الحدود، حيث يشكل مواطنو الدول الأوروبية معظم السكان الأجانب بمحافظتي البحر الأحمر (٩٥.٦%) وجنوب سيناء (٩٠.٩%) (ملحق ٢)، كما يمثل الأوروبيون المقيمون بهاتين المحافظتين ٧٢.٢% من إجمالي مواطني الدول الأوروبية بالجمهورية في حين لم يتجاوز من يقيم منهم في الإسكندرية ٤.٨%.

ويتأثير عوامل وحدة اللغة والثقافة والتاريخ المشترك والقرب الجغرافي، يمثل مواطنو الدول العربية أكبر مجموعات الجنسية المقيمة بالمحافظة والجمهورية خلال عامي الدراسة، فرغم انخفاض نصيبهم النسبي؛ فإنهم ظلوا يشكلون ما يزيد على ثلثي الأجانب بالمحافظة، تتشابه في ذلك مع الاتجاه العام للجمهورية حيث بلغ نصيبهم النسبي ما يزيد على ثلاثة أرباع السكان الأجانب بالجمهورية عام ١٩٨٦ وانخفض إلى ما يزيد قليلا عن النصف عام ٢٠٠٦، ولا تعد الإسكندرية هي الأعلى بين المحافظات المصرية في النصيب النسبي لمواطني الدول العربية بين سكانها الأجانب حيث تصل النسبة بشمال سيناء إلى ما يزيد على ٩٩%. أما مواطنو الدول الأفريقية والآسيوية؛ فرغم ارتفاع نصيبهم النسبي من إجمالي الأجانب بالمحافظة خلال عامي المقارنة، فإنه ظل أقل من العشر، كما اتسمت نسبة مواطني دول قارات العالم الجديد بالقزمية.

على مستوى الدول، ظل اليونانيون يمثلون الجنسية الأكثر انتشارا في الإسكندرية طوال النصف الأول من القرن العشرين، حيث ارتفع نصيبهم النسبي من ٣٣% عام ١٨٩٧ إلى ٤٨.٨% عام ١٩٤٧ (عبد الحكيم، ١٩٥٨، ص ص ١٩١-٢٧٥)، وكانت الجنسية الثانية الأكثر انتشارا الإيطالية بنسبة تراوحت بين ٢٥.٥% عام ١٨٩٧، و١٩.٥% عام ١٩٤٧ (Abou-Ayana, ٢٠١٥, p. ٧١). إلا أن الوضع تغير مع بداية القرن الحادي والعشرين حيث انخفضت نسبة اليونانيين بالإسكندرية إلى ٢.٥% عام

٢٠٠٦ (٢٠.٣% من إجمالي الأوروبيين بالمحافظة)، وتناقصت نسبة الإيطاليين لتصل إلى ١.٧% بنفس العام (١٣.٧% من الأوروبيين). وعلى النقيض كان مواطنو دول ليبيا وسوريا وفلسطين يشكلون النسبة الأكبر من السكان الأجانب بالمحافظة بلغت ١٦.٣% و ٨.٧% و ٧.٩% على الترتيب، أي أن الدول الثلاثة ضمت مجتمعة ما يقرب من ثلث الأجانب بالمحافظة عام ٢٠٠٦، وما يعادل نصف مواطني الدول العربية. ومن المتوقع أن الأحداث السياسية التي شهدتها بعض الدول العربية خاصة سوريا فيما بعد عام ٢٠٠٦ قد تسهم في زيادة نسبتهم بالمحافظة؛ حيث بلغت نسبة السوريين بعينة الدراسة (١٧.٣%). أما عن الدول الآسيوية والأفريقية فقد كانت ماليزيا وتتنزانيا أهم الدول الآسيوية والأفريقية من حيث نسبة مواطنيهما المقيمين بالإسكندرية والتي بلغت على الترتيب ٣.١% و ١% من إجمالي الأجانب بالمحافظة، في حين كانت الولايات المتحدة الأمريكية أهم دول العالم الجديد حيث يمثل مواطنوها ٢.٢% من الأجانب بالإسكندرية عام ٢٠٠٦.

وعند مقارنة الوضع في الإسكندرية بالمحافظات الحضرية الأخرى يُلاحظ وجود تشابه - إلى حد ما - بينهم، حيث يمثل مواطنو دولتي فلسطين والعراق خمس الأجانب بالعاصمة، ويشكل الفلسطينيون ثلث السكان الأجانب بمحافظة بورسعيد، بينما تستحوذ الصومال على أكبر نصيب نسبي يتجاوز ثلث الأجانب بمحافظة السويس. وفي المقابل لا يتشابه الوضع في الإسكندرية مع محافظات كالبحر الأحمر وجنوب سيناء؛ حيث تنصدر فيهما دولة روسيا الاتحادية باقي الدول من حيث نسبة مواطنيها من إجمالي السكان الأجانب في المحافظتين، والتي تتجاوز الثلث لتصل إلى ٣٨.١% و ٣٦.٥% على الترتيب.

ومن الملاحظ أن توزيع الأجانب بالإسكندرية تبعاً لدول الوفود اتسم خلال النصف الأول من القرن العشرين بنوع من التركيز في عدد محدود من الجنسيات، ومع بداية القرن الحادي والعشرين أصبح هذا التوزيع أقل تركيزاً وأكثر تشتتاً على عدد أكبر من الجنسيات. فبتعباً لتعداد عام ١٨٩٧ كان ثلاثة أرباع الأجانب بالإسكندرية ينتمون إلى ثلاث جنسيات فقط وهي (اليونانية، والإيطالية، والبريطانية)، واستمر الأمر كذلك في تعداد عام ١٩٤٧، أما في عام ٢٠٠٦، فقد أصبح ثلاثة أرباع السكان الأجانب في المحافظة ينتمون إلى أكثر من ٤٠ جنسية، وهو ما يدل على انخفاض النصيب النسبي

للجنسيات بصفة عامة، وإلى التنوع الكبير الذي يتسم به مجتمع الأجانب بالإسكندرية، وهو ما سيرتك أثر كبير على تباين خصائصهم الديموجرافية من جانب وسمات إقامتهم بالمحافظة من جانب آخر.

ونخلص مما سبق ذكره إلى أن مواطني الدول العربية يشكلون النسبة الأكبر من الأجانب بالإسكندرية عام ٢٠٠٦، خاصة دول ليبيا وسوريا وفلسطين، في حين تناقصت نسبة الأوروبيين من إجمالي الأجانب بالمحافظة وإن ظل اليونانيين أكثرهم انتشارا بها.

جدول (٩) : الجنسيات الأجنبية الأكثر انتشارا بمحافظة الإسكندرية عام ٢٠٠٦.

مجموعة الجنسية/الدولة	% من مجموعة الجنسية	% من السكان الأجانب
الدول العربية:		
ليبيا	٢٣.٨	١٦.٣
سوريا	١٢.٧	٨.٧
فلسطين	١١.٥	٧.٩
العراق	١١.٤	٧.٨
السعودية	١٠.٩	٧.٥
الصومال	٩.٨	٦.٧
الدول الآسيوية:		
ماليزيا	٣٦.٧	٣.١
الدول الأفريقية:		
تنزانيا	١٦.٩	١
الدول الأوروبية:		
اليونان	٢٠.٣	٢.٥
إيطاليا	١٣.٧	١.٧
أمريكا الشمالية:		
الولايات المتحدة الأمريكية	٨٩.٢	٢.٢

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٠٦، والنسب من حساب الباحثة.

ثالثاً - سمات الإقامة للسكان الأجانب في محافظة الإسكندرية في ضوء عينة الدراسة (عام ٢٠١٧) :

يمكن من خلال عينة الدراسة استخلاص بعض سمات عن أسباب إقامة الأجانب بالإسكندرية، ونوعها ومدتها كما يلي (ملحق ٣):

(١) أسباب الإقامة :

تعددت أسباب الإقامة لأفراد العينة، وكان أهمها غرض الدراسة، حيث أشار ثلاثة أرباع العينة (٧٥.١%) أنهم يقيمون في الإسكندرية بغرض الدراسة وتتوعدت جهة الوفود بين دولة الصين لدراسة اللغة العربية، ومواطني بعض الدول العربية خاصة ليبيا والعراق واليمن فضلا عن جنوب السودان؛ وذلك لاستكمال دراستهم الجامعية، أو ما بعد الجامعية في مختلف التخصصات العلمية. وتشجع جامعة الإسكندرية برامج التبادل الطلابي مع عدد من الجامعات الدولية، ففي عام ٢٠١٥ وقعت الجامعة أربع عشر اتفاقيات للتبادل الطلابي (www.alexu.edu.eg/index.php/ar/2015-11-18-11-10-16/2016)، وهو ما أدى إلى ارتفاع عدد الطلاب الأجانب الوافدين للجامعة من ٥٩٤ طالب يمثلون (٠.٤%) من إجمالي الطلاب الملتحقين بالجامعة في العام الجامعي ٢٠٠١/٢٠٠٠، إلى ١٣٣٩ طالب يشكلون (١.١%) من الطلاب المقيدين عام ٢٠١٤/٢٠١٥ (محافظة الإسكندرية، ٢٠٠١، ٢٠١٥). وكانت أهم جهات الوفود لهؤلاء الطلاب بالعام الجامعي ٢٠١٤/٢٠١٥ دول المجر وألمانيا من الدول الأوروبية، والسودان والكويت من الدول العربية، وجنوب السودان وكينيا وأوغندا وتشاد من الدول الأفريقية، وماليزيا من الدول الآسيوية (www.alexu.edu.eg/index.php/ar/2015-11-18-11-10-16/2016).

وبخلاف جامعة الإسكندرية، تستقبل كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية والتابعة لجامعة الأزهر عددا من الطالبات من دول العالم الإسلامي والذي بلغ (٧٤٦ طالبة) بالعام الجامعي ٢٠٠١/٢٠٠٠ يمثلون عُشر الطالبات الملتحقات بالكلية (١٠.١%) (محافظة الإسكندرية، ٢٠٠١، ص ٤٠)، وإن كان العدد قد أخذ في التناقص حيث بلغ عدد الطالبات المتخرجات من الكلية (٤٨ طالبة) بنسبة ٧% من

إجمالي الطالبات في العام الجامعي ٢٠١٤/٢٠١٥ (محافظة الإسكندرية، ٢٠١٤، ص ٦٥)، وقد يرتبط ذلك بعامل قصر الإقامة في مدينة البعوث الإسلامية بالمحافظة على الطالبات المصريات الوافدات من المحافظات الأخرى، وتخصيص مدينة البعوث بالقاهرة لإقامة الطالبات الوافدات من خارج مصر*.

ويعد طلب اللجوء السياسي ثاني أهم أسباب إقامة أفراد العينة بالمحافظة بنسبة بلغت ١٦.٢%، وكان معظمهم من السوريين (٩٦.٥%)، حيث أشارت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى أن إجمالي عدد اللاجئين وطالبي اللجوء في مصر بلغ ما يزيد على ٢٠٠ ألف نسمة أوائل عام ٢٠١٧، ينتمون إلى ٢٢ دولة، يمثل السوريون منهم ما يزيد على النصف (٥٩.٤%)، وأن أهم مناطق تركيزهم هي القاهرة والإسكندرية وهما المحافظتان اللتان يتم فيهما إجراءات تجديد الإقامة للاجئين بالجمهورية (www.unhcr.org/sites/default/files/EgyptOperationalupdate-January-February٢٠١٧.pdf). وقد أشار Hiegemann وزميله إلى أن المخيم لم يعد هو مكان إقامة اللاجئين؛ بل انتقلت إقامتهم إلى المدن الكبرى التي أصبحت تجذب ليس اللاجئين من الذكور في سن العمل فحسب؛ بل أيضا الإناث والأطفال وكبار السن (Hiegemann, ٢٠١٣, p. ٥٦). وقد اتسم مجتمع اللاجئين من عينة الدراسة ببعض السمات كان من أهمها ارتفاع نسبة الإناث (٥٨.٦%) عن الذكور، وأن معظمهم (٩٣.٣%) يقيمون مع أسرهم، بمتوسط حجم أسرة بلغ ٥ أفراد/ أسرة، وتركزت النسبة الأكبر (٨٦.٧%) من عينة الدراسة المقيمة بالمحافظة بغرض اللجوء في حي المنتزة.

أما أهم ثالث أسباب إقامة عينة الدراسة بالإسكندرية؛ فقد كان وجود الأسرة بنسبة ٤.٩%، في حين كان توافر فرص للعمل السبب الرابع للإقامة بنسبة بلغت ٢.٢%، وارتبط ذلك بقلّة عدد التراخيص التي تُمنح للأجانب للعمل بالمحافظة والتي بلغت ٢٧٢ ترخيصاً فحسب عام ٢٠١٤ (محافظة الإسكندرية، ٢٠١٤، ص ٤٦)، بعد أن كانت ١١٤١ ترخيصاً عام ٢٠٠١ (محافظة الإسكندرية، ٢٠٠١، ص ٥٤)،

* مقابلة مع مدير مكتب الأمن بمدينة البعوث الإسلامية بالإسكندرية، سبتمبر ٢٠١٦.

وتعد المدارس الدولية* من المؤسسات الجاذبة للأجانب للعمل في المحافظة، وقد كانت مدرسة توسستا اليونانية أول مدرسة أجنبية أُسِّتت بالإسكندرية عام ١٨٤٣ وتوالى بعد ذلك إنشاء المدارس الأجنبية؛ ومنها مدارس سانت كاترين (١٨٥٣)، والمدرسة الاسكتلندية (١٨٥٦)، والكلية الإيطالية (١٨٦٢)، والميرديو (١٨٨١)، وسان شارل بورمية (١٨٨٤)، وفكتوريا كولدج (١٩٠٢)، وليسية الحرية (١٩٠٩)، وكلية سان مارك (١٩٢٨) (الشال، ١٩٩٤، ص ١٨٥-١٩٠). ومع تناقص الأجانب بالإسكندرية في منتصف القرن العشرين أُغلقت بعض هذه المدارس أو تحولت إلى مدارس مصرية، وبدأت تعاود الظهور في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين في شكل المدارس الدولية، والتي بلغ عددها (٢٩ مدرسة) في العام الدراسي ٢٠١٣-٢٠١٤، هذا بخلاف عدد آخر من المدارس غير المرخصة والتي لم يصدر لها قرار وزاري (الصغير، ٢٠١٥، ص ٣٧). ويتركز العدد الأكبر من هذه المدارس بشرق المحافظة، حيث تضم إدارة المنتزة التعليمية ١٢ مدرسة، في حين تضم إدارة شرق التعليمية ١١ مدرسة (الصغير، ٢٠١٥، ص ٢٦).

وتوفر هذه المدارس مجالاً لعمل الأجانب بالمحافظة، حيث أشارت بيانات مديرية التربية والتعليم بالإسكندرية إلى أن عدد الأجانب العاملين بالمدارس الدولية بالمحافظة عام ٢٠١٧ بلغ ٥٢ مدرساً، يعمل أكثر من ثلثهم (٣٤.٦%) بإدارة شرق التعليمية، و(٢٨.٨%) بإدارة المنتزة التعليمية، وكانت أهم جهات الوفود ألمانيا (٤٢.٣%) المملكة المتحدة (١٩.٢%) الولايات المتحدة وإيطاليا بنسبة (٩.٦%) لكل منهما (مديرية التربية والتعليم، ٢٠١٧).

ومما سبق ذكره يتضح أن أهم أسباب إقامة الأجانب من عينة الدراسة بالإسكندرية هي الدراسة بتأثير الدور الفعال لجامعة الإسكندرية، ويليها اللجوء السياسي بسبب الإضطرابات السياسية التي تشهدها عدد من الدول العربية، وتليهما الإقامة مع الأسرة ثم العمل.

* المدارس الدولية هي كل منشأة تعليمية غير حكومية تقوم بتدريس المناهج الأجنبية وفقاً لاتفاقية تعاون مع الجهة المانحة بعد مقارنتها بالمناهج المصرية، وتمنح طلابها شهادات معترف بها دولياً مع الالتزام بتدريس اللغة العربية والتربية الدينية وتاريخ وجغرافية مصر ومواد الهوية القومية وفقاً لمناهج وزارة التربية والتعليم (جريدة الوقائع المصرية، ٣٠ سبتمبر ٢٠١٤، ص ٤).

٢) مدة الإقامة :

اتسمت إقامة عينة الدراسة من الأجانب بالمحافظة بأنها إقامة مؤقتة في معظمها، حيث أشار أكثر من ثلاثة أرباع أفراد العينة إلى أن إقامتهم بالمحافظة إقامة مؤقتة (٧٧.٣%)، وغالبا ما يرتبط ذلك بالإقامة بغرض الدراسة حيث يعود الأجانب لموطنهم الأصلي للاستقرار به بعد انتهاء الدراسة. في حين ذكر ١٥.٧% من أفراد العينة أن إقامتهم بالمحافظة إقامة غير محددة المدة، ويرتبط ذلك بالإقامة بغرض اللجوء السياسي بشكل رئيسي حيث يتم منحهم تصاريح للإقامة بفترات محددة قابلة للتجديد في حال استمرار نفس الظروف السياسية بموطنهم الأصلي. في حين أبدى ٥.٩% فقط من أفراد عينة الدراسة أنهم يقيمون بشكل دائم بالمحافظة، ويرتبط ذلك بالإقامة مع الأسرة التي يحمل أحد أفرادها الجنسية المصرية.

أما عن عدد سنوات إقامة أفراد العينة بالإسكندرية، فقد تراوحت من بضعة شهور إلى أكثر من ثلاثين عاما، ويمكن أن نميز عددا من الفئات الخاصة بسنوات الإقامة، حيث تركزت النسبة الأكبر من أفراد العينة (٤٢.٧%) بالفئة (أكثر من سنة إلى خمس سنوات)، ويلبها بنسبة ٣٩.٥% فئة (أقل من سنة)، ومن ثم فإن ٨٢.٢% من أفراد العينة يقيمون في الإسكندرية مدة لا تتجاوز ٥ سنوات، في حين زاد عدد سنوات الإقامة عن خمس لأقل من عُشر أفراد العينة (٧%).

وقد أثرت مدة إقامة الأجانب المؤقتة والتي في أغلبها لا تتجاوز الخمس سنوات على كثير من سمات الإقامة الأخرى، منها - على سبيل المثال - نوعية السكن الخاص بأفراد العينة، حيث تنخفض بشكل ملحوظ نسبة الإقامة في مساكن ملك أو تملك لتصل النسبة إلى ٢.٧%، في حين كان السكن الإيجار هو السائد بين أفراد العينة بنسبة تقترب من الثلثين ٦٥.٤%، بينما تساوت نسبة أفراد العينة المقيمين في سكن طلابي وسكن فندقي لتبلغ ١٤.١%.

كما ترتبط مدة الإقامة بسمتين مهمتين من سمات إقامة الأجانب بالمحافظة؛ وهما رغبة أفراد العينة في العودة للوطن، وآخر زيارة للوطن. فقد أشار معظم أفراد العينة (٩٤.١%) إلى رغبتهم في العودة للوطن وعدم الاستقرار في الإسكندرية، وتباينت الأسباب وكان أهمها الانتهاء من الدراسة والعودة للعمل والاستقرار بالوطن، والإقامة مع الأهل. وعلى الجانب

الآخر ذكر ربع أفراد العينة (٢٥.٩%) أنهم منذ وصولهم للإسكندرية لم يقوموا بأي زيارة للوطن، وكان السبب أنهم لم يقضوا في الإسكندرية أكثر من سنة، أو أنهم لا يستطيعون زيارة وطنهم بسبب الاضطرابات السياسية فيه، وبلغت نسبة أفراد العينة الذين قاموا بزيارة وطنهم خلال فترة أقل من سنة (٢٥.٩%)، بينما ارتفعت نسبة من قاموا بآخر زيارة للوطن خلال من سنة إلى خمس سنوات (٣٤.١%) حيث كلما طال مدة الإقامة خارج الوطن كلما ازدادت الرغبة في زيارته، وكان أغلبهم يقيمون في الإسكندرية بغرض الدراسة ويقومون بزيارة وطنهم خلال فترة الأجازة الدراسية، بينما انخفضت نسبة أفراد العينة الذين كانت آخر زيارة لوطنهم من أكثر من خمس سنوات لتصل إلى ١.٦%؛ وذلك لانخفاض نسبتهم من العينة في الأساس.

وقد يجد بعض الأجانب صعوبة في زيارة وطنهم الأصلي خلال فترة إقامتهم بالإسكندرية، ولكنهم يمكن أن يظلوا على تواصل معه من خلال مؤسساته الموجودة بالمحافظة، كالفصلية والجالية والمركز الثقافي. وقد أشار ٤٤.٩% من عينة الدراسة إلى أنهم على تواصل مستمر بهذه المؤسسات خاصة القنصلية (٦٥.١%)، والجالية (٢٠.٥%) والمركز الثقافي (١٦.٩%)، في حين لم يتصل أكثر من نصف أفراد العينة (٥٣.٥%) بأي مؤسسة من مؤسساتهم الوطنية في الإسكندرية، وهو ما يمكن تفسيره بعدة عوامل؛ منها أن المقيمين في الإسكندرية بغرض اللجوء السياسي لا يتصلون بمؤسساتهم الوطنية، بل على تواصل بالمؤسسات التابعة للأمم المتحدة ومفوضية اللاجئين، فضلا عن ارتفاع نسبة الأجانب من الدول العربية بالعينة، والذين لا يحتاجون للتواصل مع الجالية أو المركز الثقافي؛ نظرا للتشابه الثقافي مع المصريين.

٣) نوع الإقامة :

تعددت أنواع الإقامة للأجانب من عينة الدراسة بالإسكندرية بين الإقامة الفردية أو الجماعية مع الأسرة أو الأصدقاء، وكان النوع السائد هي الإقامة الفردية والتي مثلت ٥٢.٥% من عينة الدراسة ارتبطت - في معظمها - بالإقامة بغرض الدراسة (٩٥.١%)، في حين بلغت نسبة أفراد العينة المقيمين مع أسرهم ٤٥.٤% وارتبط ذلك في معظمه أيضا بالإقامة بغرض الدراسة (٥١.٢%) واللجوء السياسي (٣٤.٥%)، في حين انخفضت نسبة المقيمين مع الأصدقاء إلى ١.٦%.

وقد انعكس نوع إقامة عينة الدراسة على من يشاركون السكن؛ حيث ارتفعت نسبة من يقيمون مع أسرهم لتبلغ ٤٥.٤%، وتقترب منها نسبة من يقيمون مع شركاء سكن من الغرباء أو الأصدقاء ٤٤.٩%، ويرتبط ذلك بمن يقيمون في سكن إيجار غالباً ما يتشاركون في السكن، ويتحملون جميعهم دفع إيجار المسكن، أو من يقيمون في سكن طلابي أو فندقي ويشارك معهم في الغرفة فرد أو أكثر. في المقابل انخفضت نسبة من يقيمون بمفردهم إلى ٦.٥% من إجمالي أفراد العينة.

ومما سبق ذكره يتضح أن أهم سمات إقامة عينة الدراسة من الأجانب بالمحافظة تمثلت في الإقامة المؤقتة، والتي لا تتجاوز في أغلبها خمس سنوات، وأن الغرض الرئيسي للإقامة بالمحافظة هو الدراسة ثم اللجوء السياسي، واقتربت نسبة من يقيمون مع شركاء للسكن مع من يقيمون مع أسرهم، كما أبدى أغلب أفراد العينة رغبتهم في العودة للوطن بعد انتهاء إقامتهم المؤقتة بالإسكندرية، وكان أكثر من نصف عينة الدراسة قد قاموا بزيارة للوطن خلال الخمس سنوات السابقة على إجراء الدراسة كما أشار أكثر من نصفهم أنهم ليسوا على تواصل بمؤسساتهم الوطنية في أثناء إقامتهم بالإسكندرية، إما لعدم الحاجة إلى ذلك، أو لصعوبة التواصل بهذه المؤسسات.

رابعاً - الخصائص الديموجرافية للسكان الأجانب في محافظة الإسكندرية عامي (١٩٨٦، ٢٠٠٦) :

يتصف الأجانب في الإسكندرية بخصائص ديموجرافية من حيث التركيب العمري والنوعي والاقتصادي والاجتماعي تميزهم بوضوح عن المصريين بالمحافظة (أبو عيانة، ١٩٨٠، ص ٣٦٦)، ويمكن الإشارة إلى بعض هذه الخصائص كما يلي:

(١) التركيب العمري :

يعد التركيب العمري للأجانب بالإسكندرية انعكاساً لعدد من العوامل يأتي في مقدمتها التركيب العمري للسكان في دول الأصل أو جهات الوفود، والغرض من إقامتهم بالإسكندرية ومدتها، ولذلك تتباين خصائصهم عن مثيلاتها للمصريين من جانب كما تتباين بين مجموعات الجنسية وبعضها من جانب آخر.

ويمكن من الجدول (١٠) والذي يوضح التركيب العمري للسكان الأجانب والمصريين في الإسكندرية عامي ١٩٨٦ و ٢٠٠٦ ملاحظة ما يلي:

أ. كان مجتمع الأجانب في الإسكندرية مجتمعا مسنا عام ١٩٨٦؛ نظرا لارتفاع نسبة كبار السن به لتمثل (٨.٣%)، في حين كان مجتمع السكان المصريين في العام نفسه يعد مجتمعا صغير السن حيث لم تتعد نسبة كبار السن به ٣.٢%. تغير الوضع عام ٢٠٠٦، حيث انخفضت نسبة كبار السن بين الأجانب بالمحافظة لتصل إلى ٦.٣% وارتفعت قليلا نسبتهم بين المصريين لتصل إلى ٤.١% ليصبح كلا المجتمعين ناضجين*. ويمكن تفسير هذا التغير بتغير النصيب النسبي لجهات الوفود خاصة انخفاض نسبة الوافدين من الجنسيات الأوروبية والتي سجلت أعلى نسبة من كبار السن عام ١٩٨٦، وأعلى عمر وسيط بلغ ٤٩.٤ سنة بالعام نفسه، وارتفاع نسبة الوافدين من الدول الأفريقية والآسيوية عام ٢٠٠٦ والتي يمثل كبار السن نسبة محدودة من وافديها، وينخفض العمر الوسيط بين وافديها عن المتوسط العام للأجانب بالمحافظة.

ب. شهد مجتمع الأجانب بالإسكندرية خلال عامي المقارنة انخفاضا في نسبة صغار السن، وكان هذا الانخفاض لصالح فئتي متوسطي السن (البالغون الصغار والكبار) ليرتفع نصيبهما النسبي من ٦٨% عام ١٩٨٦ إلى ما يزيد على ٨٠% عام ٢٠٠٦، في المقابل حققت فئة صغار السن انخفاضا في نصيبها النسبي للسكان المصريين بالمحافظة خلال الفترة ذاتها- وإن ظلت رغم هذا الانخفاض أعلى من مثيلتها للسكان الأجانب بالمحافظة- وكان ذلك لصالح الفئات الثلاث الأخرى التي ارتفعت نسبتها من إجمالي السكان المصريين عام ٢٠٠٦.

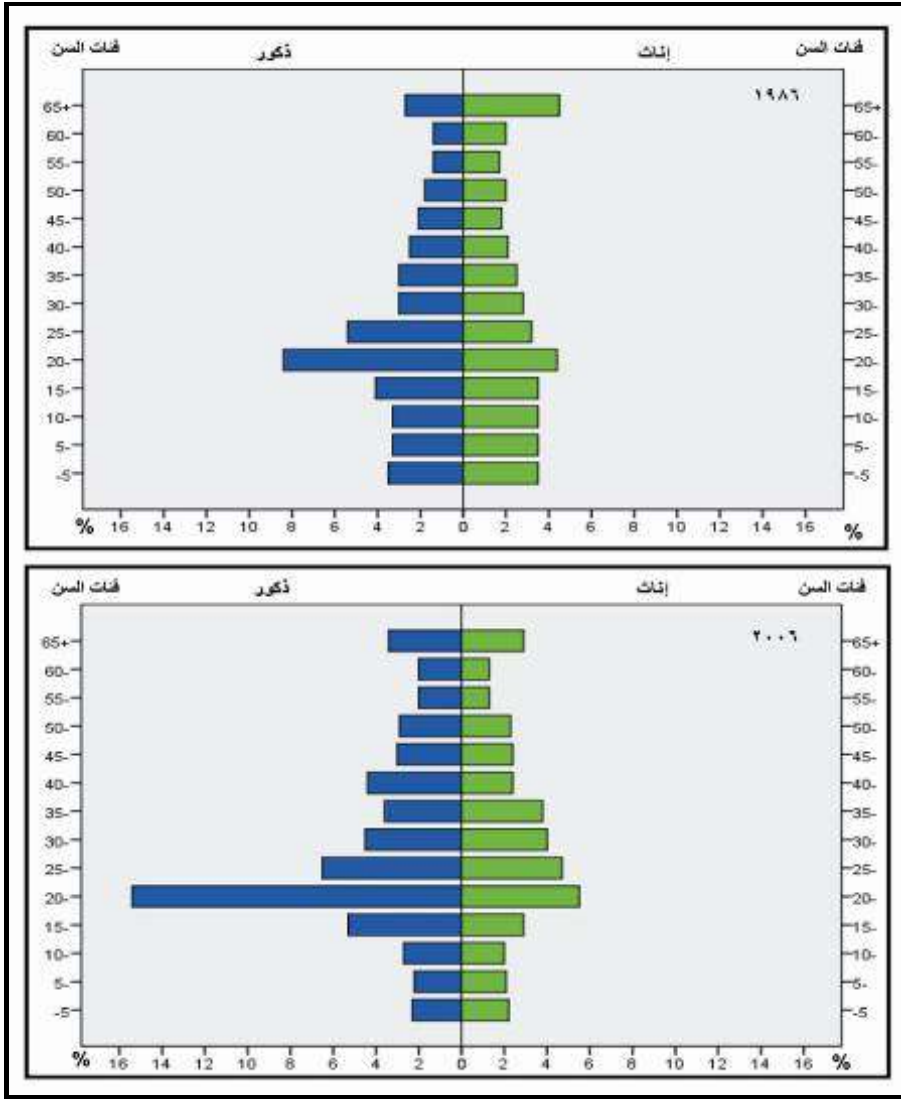
* إذا قلت نسبة كبار السن في أي مجتمع عن ٤% يصبح هذا المجتمع مجتمعا صغيرا في السن، وإذا تراوحت بين ٤% و ٧% يصبح مجتمع ناضج، وإذا ارتفعت عن ٧% يصبح المجتمع مجتمع مسن. (أبو عيانة، ١٩٨٠، ص ١٣٩).

جدول (١٠) : الفئات العمرية الرئيسية* والعمر الوسيط للأجانب في الإسكندرية تبعاً لمجموعات الجنسية مقارنة بالمصريين عامي ١٩٨٦، ٢٠٠٦.

مجموعات الجنسية	١٩٨٦						٢٠٠٦					
	صغار السن %	البالغون %	الكبار %	العمر الوسيط	صغار السن %	البالغون %	الكبار %	العمر الوسيط	صغار السن %	البالغون %	الكبار %	العمر الوسيط
العربية	٢٧,٩	٥٥,٤	١٣,١	٢٣,٤	٣,٦	٦٣,٧	١٥,٤	٢٦,٦	١٧,٤	٦٣,٧	٣,٥	٢٦,٦
الأفريقية	٢٧,٥	٦٦,٣	٥,٤	٢١,١	٠,٨	٨٧,٣	١٠,٣	٢٤,٥	١,٧	٨٧,٣	٠,٧	٢٤,٥
الآسيوية	١٣,١	٦١,٧	١٧,٣	٣٤,١	٧,٩	٧٢,٤	١٣,٥	٢٩,٥	٣,٥	٧٢,٤	١٠,٦	٢٩,٥
الأوروبية	٨,٧	٣٥,٦	٢٩,٥	٤٩,٤	٢٦,٢	٤٤,٤	٢٩,٧	٤٥,٨	٤,٨	٤٤,٤	٢١,١	٤٥,٨
أمريكا الشمالية	١٨,٧	٥٤,٤	٢٢,٥	٣٥,١	٤,٤	٤٨,٥	٣١,١	٣٨,٤	١٤,٤	٤٨,٥	٦	٣٨,٤
أمريكا الجنوبية	٠	٥٠	٢٥	٤٩,٢	٢٥	٧٥	٢٠	٢٦,٧	٠	٧٥	٥	٢٦,٧
الأوقيانوسية	٠	٨٠	٢٠	٣٤,٢	٠	٦٦,٧	٣٣,٣	٣٩,٢	٠	٦٦,٧	٠	٣٩,٢
إجمالي الأجانب	٢٣,٧	٥١,٦	١٦,٤	٢٦,٧	٨,٣	٦٣,١	١٧,٢	٢٨,٤	١٣,٤	٦٣,١	٦,٣	٢٨,٤
إجمالي المصريين	٣٤,٤	٤٨,٨	١٣,٦	٢٢,٦	٣,٢	٥١,٢	١٨,٧	٢٦,٥	٢٦	٥١,٢	٤,١	٢٦,٥

المصدر: اعتماداً على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء تعدادي ١٩٨٦، ٢٠٠٦.

* صغار السن: أقل من ١٥ سنة. البالغون الصغار: من ١٥ لأقل من ٤٥ سنة. البالغون الكبار: من ٤٥ لأقل من ٦٥ سنة. كبار السن: ٦٥ سنة فأكثر.



المصدر: اعتمادا على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء تعدادي ١٩٨٦، ٢٠٠٦.

شكل (١٠) : الهرم السكاني للأجانب بمحافظة الإسكندرية عامي ١٩٨٦، ٢٠٠٦.

ج. ترك التباين في التوزيع النسبي للسكان؛ تبعا لفئات السن العريضة بين الأجانب والمصريين خلال عامي المقارنة أثره في العمر الوسيط، وبصفه عامة كان العمر الوسيط للأجانب أعلى من مثيله للمصريين خلال العامين، وحقق كليهما ارتفاعا، وكان الارتفاع الذي سجله العمر الوسيط للمصريين بمقدار (٣.٩ سنة) أعلى من

مثيله للأجانب (١.٧ سنة)، حيث ارتفع العمر الوسيط للأجانب من ٢٦.٧ سنة عام ١٩٨٦ ليصل إلى ٢٨.٤ سنة عام ٢٠٠٦، وبالمثل ارتفع العمر الوسيط للمصريين من ٢٢.٦ إلى ٢٦.٥ سنة بالعامين ذاتهما.

ويمكن مقارنة بعض الخصائص العمرية للسكان الأجانب بالإسكندرية بمثلتها في بعض مدن العالم، فعلى سبيل المثال يرتفع العمر الوسيط في مدينة بودابست عن الإسكندرية ليبلغ ٣٦.٤ سنة عام ٢٠٠٨ (Rèdei, ٢٠٠٩, p. ٤٣)، كما يرتفع متوسط السن للسكان الأجانب ببعض المدن الإيطالية، كميلانو (٣٢.٥ سنة) ويولونيا (٣١.٨ سنة) وفلورانس (٣٢ سنة) وروما (٣٣.٧ سنة) ونابولي (٣٥.٢ سنة) عام ٢٠١٠، عن مثيله في الإسكندرية والذي بلغ ٣٠.٧ سنة عام ٢٠٠٦ ولم يتساو معه إلا متوسط العمر للأجانب بمدينة فيرونا (Strozza, et al., ٢٠١٦, p. ٥٦)، ويرجع هذا التباين في السمات العمرية للأجانب بين الإسكندرية وبعض المدن الأخرى إلى اختلاف دول الوفود حيث يحمل مجتمع الأجانب في أي مدينة خصائص مجتمعمهم الأصلي، فضلا عن اختلاف غرض الإقامة.

أما عن الخصائص العمرية للأجانب بالإسكندرية؛ تبعا لمجموعات الجنسية، فيوضح الجدول (١٠) ما يلي:

أ. مال النصيب النسبي لصغار السن للانخفاض في كل مجموعات الجنسية خلال عامي المقارنة، ليتراوح بين ١٧.٤% للدول العربية و ١.٧% للدول الأفريقية عام ٢٠٠٦، بينما اختفت تماما هذه الفئة بين دول أمريكا الجنوبية والأوقيانوسية خلال عامي الدراسة، وهو ما يمكن تفسيره بسيادة نمط الإقامة الفردية والمؤقتة قصيرة المدة بين الأجانب بالمحافظة كما أظهرت عينة الدراسة.

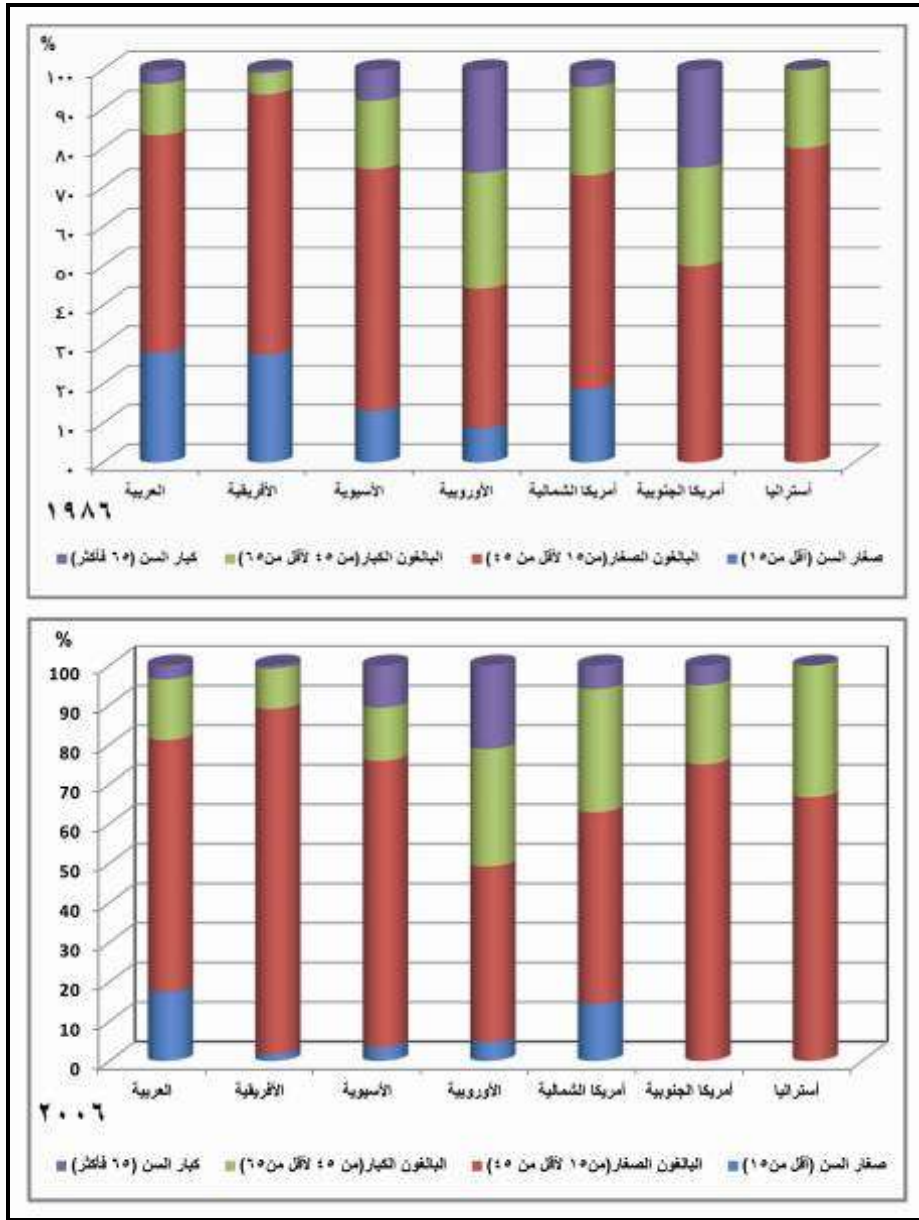
ب. استحوذت فئة البالغين الصغار على أكبر نسبة من الأجانب بكل مجموعات الجنسية، خلال عامي الدراسة وحققت في الأغلب زيادة خلالهما، فتراوح نصيبها النسبي بين ٨٧.٣% للدول الأفريقية و ٤٤.٤% للدول الأوروبية عام ٢٠٠٦، وقد يرتبط هذا بأن أهم أسباب إقامة السكان الأجانب من عينة الدراسة في الإسكندرية

كان لغرض الدراسة. أما فئة البالغين الكبار فقد شهدت زيادة محدودة في نصيبها النسبي في معظم مجموعات الجنسية، ليتراوح بين ٣٣.٣% للدول الأوقيانوسية و ١٠.٣% للدول الأفريقية.

ج. سجلت فئة كبار السن خلال عامي المقارنة انخفاضا في بعض مجموعات الجنسية وارتفاعا في مجموعات أخرى ليتراوح نصيبها النسبي عام ٢٠٠٦ بين ٢١.١% للدول الأوروبية و ٠.٧% للدول الأفريقية، واختفت هذه الفئة في دول الأوقيانوسية خلال عامي المقارنة، ويرجع هذا التفاوت إلى تباين الخصائص العمرية لمجتمعات الوفود نفسها.

ويمكن أن نخلص مما سبق ذكره إلى أن الدول العربية كانت الأعلى في نسبة صغار السن في عامي المقارنة، وأن الدول الأوروبية كانت الأعلى في نسبة كبار السن والأقل في نسبة البالغين الصغار في عامي الدراسة، بينما سجلت الدول الأفريقية أقل نصيب نسبي لفئتي كبار السن والبالغون الكبار في العامين ذاتهما. ويعكس العمر الوسيط الخصائص العمرية المتباينة لمجموعات الجنسية للأجانب بالمحافظة، حيث سجلت الدول الأوروبية أعلى عمر وسيط بين مجموعات الجنسية بالمحافظة بلغ ٤٩.٤ سنة عام ١٩٨٦ ورغم انخفاضه عام ٢٠٠٦ إلى ٤٥.٨ إلا أنه ظل الأعلى، في حين سجلت الدول الأفريقية أقل عمر وسيط بلغ ٢١.١ سنة عام ١٩٨٦ و ٢٩.٥ سنة عام ٢٠٠٦.

وبخلاف مجموعات الجنسية وتأثيرها على الخصائص العمرية للأجانب بالمحافظة، يؤثر عليها أيضا الغرض من الإقامة، حيث أظهرت عينة الدراسة ارتفاع متوسط العمر لأفراد العينة المقيمين في الإسكندرية بغرض وجود الأسرة إلى ٤٤.٤ سنة، وانخفض إلى ٣٦.٣ سنة للمقيمين بغرض العمل، وتناقص أكثر بين أفراد العينة المقيمين في الإسكندرية بغرض اللجوء السياسي وبسبب الدراسة ليصل إلى ٢٩.١ سنة و ٢٨.١ سنة على الترتيب. كما ترتبط مدة إقامة الأجانب بالمحافظة بخصائصهم العمرية، حيث سجل أفراد العينة المقيمين إقامة دائمة أعلى متوسط للعمر بين أفراد العينة بلغ ٤٢.٤ سنة، مقارنة بمثيله لأفراد العينة المقيمين إقامة غير محددة المدة (٢٩ سنة)، وإقامة مؤقتة (٢٨.٢ سنة) (نتائج الاستبيان، ٢٠١٧).



المصدر: جدول (١٠).

شكل (١١) : التوزيع النسبي للتركيب العمري للأجانب بمحافظة الإسكندرية
 تبعاً لمجموعات الجنسية عامي ١٩٨٦، ٢٠٠٦.

ويتضح مما سبق ذكره أن التغيير في الخصائص العمرية للأجانب بالإسكندرية خلال عامي المقارنة كان لصالح متوسطي السن خاصة فئة البالغين الصغار التي استحوذت على النسبة الأكبر من الأجانب بالإسكندرية عام ٢٠٠٦، وأن التركيب العمري للأجانب يتأثر بعدد من العوامل يأتي في مقدمتها جهة الوفود أو دول الأصل، كما يتأثر ببعض سمات الإقامة خاصة الغرض من الإقامة.

(٢) التركيب النوعي :

يعد التركيب النوعي من أكثر الخصائص السكانية التي تتباين بوضوح بين السكان الأجانب والمصريين بالإسكندرية ويتمثل هذا التباين في النصيب النسبي لكل نوع من جانب، وفي التغيير الذي شهده التركيب النوعي خلال عامي المقارنة. حيث اتم التركيب النوعي للأجانب في الإسكندرية بعدم التوازن لصالح الذكور والتغيير خلال عامي الدراسة، في حين كان مثيله للمصريين متوازنا وثابتا بشكل نسبي خلال العامين ذاتهما.

ووفقا لتعداد عام ١٩٨٦ كان يشكل الذكور ٥٧.٤% من السكان الأجانب بالمحافظة، ارتفعت النسبة إلى ٦٠.٣% عام ٢٠٠٦، وفي المقابل انخفض النصيب النسبي للإناث من ٤٢.٦% عام ١٩٨٦ إلى ٣٩.٧% عام ٢٠٠٦، ومن ثم كانت نسبة النوع لصالح الذكور خلال العامين وارتفعت من ١٣٤.٦ إلى ١٥١.٨. وفي المقابل ظلت نسبة الذكور بين المصريين خلال عامي الدراسة تدور حول ٥١% والإناث ٤٩% وبلغت نسبة النوع ١٠٥ عام ١٩٨٦، و١٠٤ عام ٢٠٠٦. ورغم أن ارتفاع نسبة الذكور إلى الإناث بين الأجانب سمة عامة في الجمهورية وليس في الإسكندرية فحسب، حيث ارتفعت نسبة النوع للأجانب بالجمهورية من ١١٢ عام ١٩٨٦ إلى ١٢٨.١ عام ٢٠٠٦، فإن نسبة الإسكندرية تظل الأعلى. وتُظهر المقارنة أن نسبة الإناث من إجمالي الأجانب بالإسكندرية تتخفف عن مثيلتها ببعض المدن الإيطالية، والتي شملتها دراسة ستروزا Strozza حيث لم تقل النسبة في أي من هذه المدن عن ٤٩% في حين ارتفعت لتصل إلى ٦٠.١% في نابولي (Strozza, et al., ٢٠١٦, p.٥٦).

جدول (١١) : نسبة التركيب النوعي للأجانب بالإسكندرية تبعا

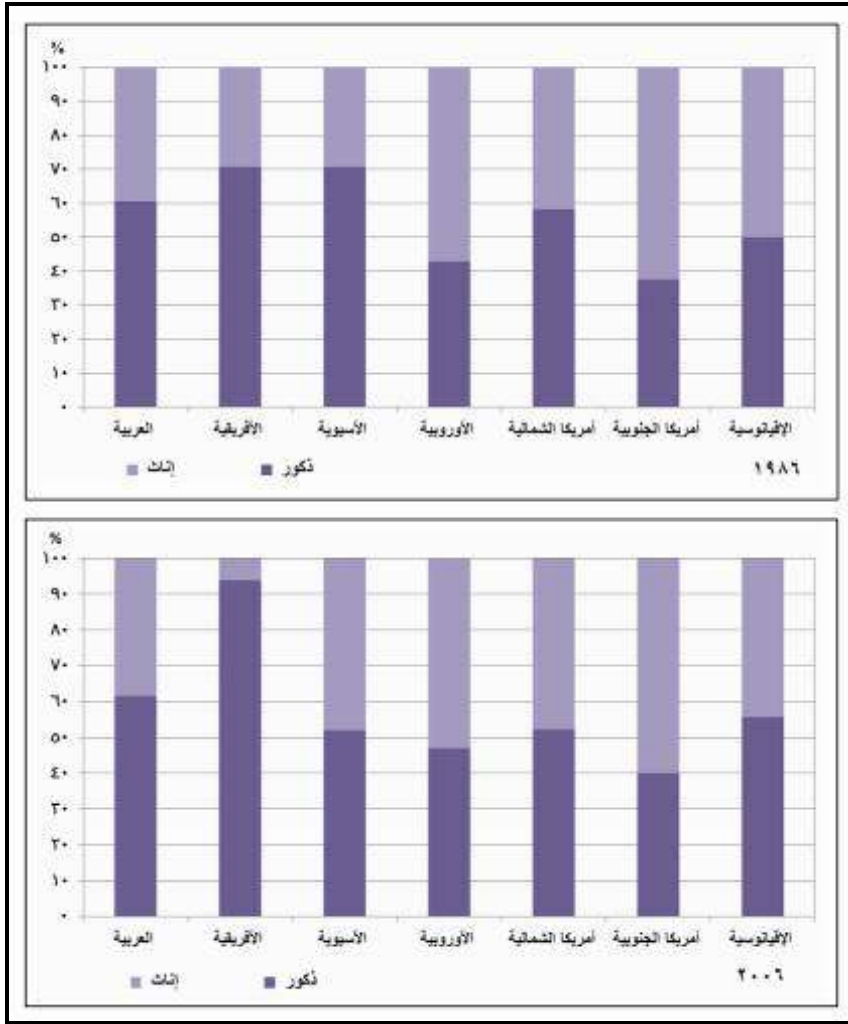
لمجموعات الجنسية عامي ١٩٨٦، ٢٠٠٦.

٢٠٠٦			١٩٨٦			مجموعات الجنسية
نسبة النوع	إناث %	ذكور %	نسبة النوع	إناث %	ذكور %	
١٥٩.٩	٣٨.٥	٦١.٥	١٥٣.١	٣٩.٥	٦٠.٥	العربية
١٥٣٦	٦.١	٩٣.٩	٢٤١.٢	٢٩.٣	٧٠.٧	الأفريقية
١٠.٨	٤٨.١	٥١.٩	٢٤١	٢٩.٣	٧٠.٧	الآسيوية
٨٧.٤	٥٣.٤	٤٦.٩	٧٤.٧	٥٧.٢	٤٢.٨	الأوروبية
١٠٨.٨	٤٧.٩	٥٢.١	١٣٩.٨	٤١.٧	٥٨.٣	أمريكا الشمالية
٦٦.٧	٦٠	٤٠	٦٠	٦٢.٥	٣٧.٥	أمريكا الجنوبية
١٢٥	٤٤.٤	٥٥.٦	١٠٠	٥٠	٥٠	الأوقيانوسية
١٥١.٨	٣٩.٧	٦٠.٣	١٣٤.٧	٤٢.٦	٥٧.٤	إجمالي الأجانب
١٠٤.٣	٤٨.٩	٥١.١	١٠٥.٤	٤٨.٧	٥١.٣	إجمالي المصريين

المصدر: اعتمادا على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء تعدادي ١٩٨٦، ٢٠٠٦.

ويتباين التركيب النوعي بوضوح بين مجموعات الجنسية بالمحافظة خلال عامي المقارنة، ويوضح جدول (١١) أن نسبة النوع مالت للارتفاع لصالح الذكور عامي ١٩٨٦، ٢٠٠٦ بين الأجانب الوافدين من الدول العربية والأفريقية والأوروبية وأمريكا الجنوبية، في حين كان التغير لصالح الإناث بين الأجانب من الدول الآسيوية ودول أمريكا الشمالية. ويمكن من هذا الجدول أن نميز ثلاث فئات من مجموعات الجنسية؛ تبعا لنسبة النوع عام ٢٠٠٦ كما يلي:

أ. جنسيات سجلت نسبة نوع لصالح الإناث : تشمل الدول الأوروبية ودول أمريكا الجنوبية حيث سجل رعاياهم أقل نسبة نوع بين مجموعات الجنسية وكانت لصالح الإناث وبلغت ٨٧.٤ و ٦٦.٧ عام ٢٠٠٦ على الترتيب، حيث يمثل الإناث ٥٣.٤% و ٦٠% من إجمالي الأجانب الوافدين من مجموعتي الجنسية على الترتيب.



المصدر: جدول (١١).

شكل (١٢) : التوزيع النسبي النوعي للأجانب بمحافظة الإسكندرية

تبعاً لمجموعات الجنسية عامي ١٩٨٦، ٢٠٠٦.

ب. جنسيات سجلت نسبة نوع لصالح الذكور وأقل من المتوسط العام للمحافظة :

حيث بلغ المتوسط العام لنسبة النوع للأجانب بالمحافظة ١٥١ عام ٢٠٠٦، وتضم هذه الفئة الدول الآسيوية ودول أمريكا الشمالية والأوقيانوسية، وقد تراوحت النسبة بين ١٠٨ لجنسيات الدول الآسيوية وأمريكا الشمالية وارتفعت لتصل إلى ١٢٥ بين

دول الأوقيانوسية عام ٢٠٠٦، حيث ترتفع نسبة الذكور قليلا عن نسبة الإناث بين رعايا هذه الدول لتتراوح بين ٥١.٩% للدول الآسيوية و ٥٥.٦% للأوقيانوسية.

ج. جنسيات سجلت نسبة نوع لصالح الذكور أعلى من المتوسط العام للمحافظة : تضم الدول العربية والأفريقية، وفي الوقت الذي ترتفع فيه نسبة النوع بين رعايا الدول العربية ارتفاعا طفيفا عن المتوسط العام للمحافظة لتبلغ ١٥٩.٩، تفقز النسبة لأعلى مستوى لها بين كل جهات الوفود لتبلغ ١٥٣٦ ذكر/١٠٠ أنثى حيث يمثل الذكور معظم رعايا الدول الأفريقية في الإسكندرية (٩٣.٩%) عام ٢٠٠٦.

أما عن عينة الدراسة فقد استحوذت الإناث على أكثر من نصف العينة (٥٢.٤%) في حين شكل الذكور النسبة الباقية (٤٧.٦%)، وبلغت نسبة النوع (٩٠.٧). وتُظهر العينة أن الذكور والإناث يختلفون في بعض الخصائص الديموجرافية، منها الخصائص العمرية والاجتماعية. حيث كان متوسط العمر للذكور من أفراد العينة والبالغ ٣١.٦ سنة أعلى منه للإناث والذي بلغ ٢٧.٣ سنة. أما عن الحالة الاجتماعية فقد ارتفعت نسبة المتزوجين من الذكور لتتجاوز النصف (٥١.٢%) من إجمالي أفراد العينة الذكور، منهم ١.٢% فقط متزوجين بمصريات، بينما بلغت نسبة المتزوجات من الإناث (٢٧.٨%)، كان من بينهم ٧.٢% متزوجات بمصريين (نتائج الاستبيان، ٢٠١٧).

ومما سبق ذكره يمكن ملاحظة أن الذكور يشكلون النسبة الأكبر من السكان الأجانب بالمحافظة خلال عامي المقارنة، وترتفع نسبتهم بين مواطني الدول الأفريقية، وتقل بين مواطني دول أوروبا وأمريكا الجنوبية، وأظهرت عينة الدراسة أن متوسط عمر الذكور أعلى من مثيله للإناث كما ترتفع بينهم نسبة المتزوجين مقارنة بالنسبة بين الإناث.

٣) التركيب التعليمي :

شهد التركيب التعليمي للأجانب بالإسكندرية تغيرا واضحا خلال عامي المقارنة، تمثل في ارتفاع نسبة التعليم بينهم، حيث انخفضت نسبة الأميين بينهم من ٤١.٩% عام ١٩٨٦ إلى ما يتجاوز العشر بقليل ١٢.١% عام ٢٠٠٦، وكان هذا الانخفاض لصالح ارتفاع باقي فئات التعليم خاصة فئتي التعليم الجامعي وفوق الجامعي والتي ارتفع

نصيبهما النسبي من ١٤.٦% أي ما يقل عن الخمس إلى ٣٥.٦% أي ما يزيد على الثلث خلال ذات العامين على الترتيب، بالإضافة إلى فئة التعليم المتوسط وفوق المتوسط التي حققت أكبر نصيب نسبي من السكان الأجانب المقيمين في الإسكندرية عام ٢٠٠٦ بلغ ٣٨% بعد أن كان لا يتجاوز ٣٠.٣% عام ١٩٨٦، وهو ما يمكن تفسيره بما أظهرته عينة الدراسة، بأن الغرض الأساسي لإقامة ثلاثة أرباع العينة هو الدراسة؛ سواء كانت الدراسة الجامعية أو فوق الجامعية.

وتتشابه الخصائص التعليمية للأجانب بالإسكندرية مع مثلتها بالجمهورية من حيث انخفاض نسبة الأميين خلال عامي المقارنة وارتفاع نسبة الحاصلين على مؤهل متوسط وفوق متوسط وتعليم جامعي وفوق الجامعي، في حين تختلف هذه الخصائص عن مثلتها للأجانب المقيمين في بعض مدن العالم؛ فعلى سبيل المثال تستحوذ فئات التعليم الأدنى (الأميون والتعليم الأقل من المتوسط والتعليم المتوسط) بمدينة أبو ظبي على أعلى نصيب نسبي من السكان الأجانب بالمدينة بلغ ٨٤.٨% عام ٢٠٠٨ (مركز الإحصاء - أبو ظبي، ٢٠١٠، ص ١٣٣)، ونفس الأمر في مدن الطائف (٩٠.٧%) ومكة المكرمة (٩٤.٢%)، وجدة (٨٦.٨%) (الهيئة العامة للإحصاء بالمملكة العربية السعودية، ٢٠١٠)، في حين لا يتجاوز مثيله في الإسكندرية ٦٤.٤% عام ٢٠٠٦، ويرجع هذا التباين نتيجة عدة عوامل يأتي في مقدمتها اختلاف مجموعات الجنسية السائدة، واختلاف الغرض من الإقامة، حيث تعد هذه المدن من أكثر المدن الجاذبة للأيدي العاملة في منطقة الشرق الأوسط، خاصة العمالة الآسيوية ذات المستوى المهاري المنخفض، وهو ما يرتبط بشكل واضح بانخفاض المستوى التعليمي* وهو ما يختلف بوضوح عن الغرض من الإقامة بالإسكندرية، والتي أظهرته عينة الدراسة وتم الإشارة له مسبقاً.

* أشار تقرير نشرته الأمم المتحدة أن واقع قطاع الأعمال بدول الخليج يتركز على استدامة الاعتماد على العمالة الأجنبية خاصة غير الماهرة منها، واستشهد التقرير بنتائج تعداد دولة البحرين عام ٢٠٠١ الذي أظهر أن غالبية العمالة التي حصلت على إقامة طويلة بالدولة من الذكور الآسيويين الذين يعملون في الخدمات الشخصية وأعمارهم ٣٠ سنة فأكثر ومؤهلاتهم دون الثانوية العامة (ديتو، ٢٠٠٦، ص ١٤).

جدول (١٢) : النصيب النسبي لفئات الحالة التعليمية للأجانب

(١٠ سنوات فأكثر) بالإسكندرية عامي ١٩٨٦، ٢٠٠٦.

مجموعات الجنسية	أمي	مؤهل أقل من المتوسط	مؤهل متوسط وفوق متوسط	الجامعي	فوق الجامعي
١٩٨٦					
العربية	٤٠.١	١٤.٨	٣٢.٩	١١.٩	٠.٣
الأفريقية	٢٨.١	٢٢.٧	٤١.٥	٧.٧	٠
الآسيوية	٢٥	٦.٣	٢٠.٤	٤٨.١	٠.٢
الأوروبية	٥٠.١	٧	٢٤.٥	١٧.٩	٠.٥
أمريكا الشمالية	٢٨	٦	٢٢	٤٢.٢	١.٨
أمريكا الجنوبية	٣٧.٥	٠	٥٠	١٢.٥	٠
الأوقيانوسية	٣٣.٣	٠	١٦.٧	٥٠	٠
إجمالي الأجانب	٤١.٩	١٢.٩	٣٠.٣	١٤.٦	٠.٣
إجمالي المصريين	٥٧.٨	١٨.٧	١٨.١	٥.٢	٠.٢
٢٠٠٦					
العربية	١٣.٤	١٤.٢	٤١.٢	٢٨	٣.٢
الأفريقية	٣.٧	٤٥	٣١.٧	١٩.١	٠.٥
الآسيوية	١٦.٥	٣.٦	٤٧	٣١.٨	١.١
الأوروبية	٨.٧	٨.٤	٢٢.٣	٥٣.٤	٧.٢
أمريكا الشمالية	٥.٨	٨.٥	١٥.٦	٦٣	٧.١
أمريكا الجنوبية	٥	٠	٥٠	٤٠	٥
الأوقيانوسية	٨.٩	١٥.٦	٤٢.٢	٣٣.٣	٠
إجمالي الأجانب	١٢.١	١٤.٣	٣٨	٣٢.٢	٣.٤
إجمالي المصريين	٣١.٥	٢٢.٥	٣١.٣	١٤.٣	٠.٤

المصدر: اعتمادا على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء تعدادي ١٩٨٦، ٢٠٠٦.

حيث تشمل:

- فئة أمي: فئات الأمي ويقراً ويكتب ومحو الأمية.
- فئة تعليم أقل من المتوسط: فئات الشهادة الابتدائية والإعدادية.
- فئة فوق الجامعي: فئات دبلوم عام والماجستير والدكتوراه.

ويمكن من الجدول (١٢) ملاحظة بعض سمات الحالة التعليمية للأجانب بالمحافظة ومنها:

أ. يختلف التركيب التعليمي للأجانب في الإسكندرية عن مثيله للمصريين، ويبدو ذلك بوضوح في معدل الأمية للسكان ١٠ سنوات فأكثر، فرغم انخفاضه بين الأجانب والمصريين على السواء خلال عامي المقارنة، فإن معدله للمصريين (٣١.٥%) يمثل أكثر من ضعف مثيله للأجانب (١٢.١%) عام ٢٠٠٦. وفي المقابل ارتفع النصيب النسبي لفئة جامعي وفوق جامعي لكلا المجتمعان بالمحافظة، وإن ظل النصيب النسبي للأجانب (٣٥.٦%) أعلى من ضعف مثيله للمصريين (١٤.٧%) عام ٢٠٠٦.

ب. يتباين التركيب التعليمي على مستوى مجموعات الجنسية عام ٢٠٠٦، حيث سجلت الجنسيات الآسيوية أعلى معدل للأمية بين مجموعات الجنسية بالمحافظة بلغت ١٦.٥%، وأعلى نصيب نسبي لل حاصلين على تعلم متوسط وفوق متوسط بلغ ٤٧%، في حين كانت فئة التعليم أقل من المتوسط هي السائدة بين الجنسيات الأفريقية بنسبة ٤٥%، وسجلت الجنسيات الأوروبية ومواطني دول أمريكا الشمالية أعلى نسبة في فئتي التعليم الجامعي وفوق الجامعي لتبلغ مجتمعة ٦٠.٦% و٧٠.١% على الترتيب، ويعكس هذا التباين في التركيب التعليمي لمجموعات الجنسية بالمحافظة تباينا واضحا بين مجتمعات الوفود نفسها، فضلا عن الغرض من الإقامة.

ونخلص مما سبق ذكره أن المستوى التعليمي للأجانب المقيمين في الإسكندرية قد سجل ارتفاعا ملحوظا خلال عامي المقارنة بانخفاض نسبة الأمية وارتفاع نسبة الحاصلين على تعليم جامعي وفوق جامعي خاصة بين الجنسيات الأوروبية والوافدين من دول أمريكا الشمالية.

٤) الحالة العملية :

لم تشهد الحالة العملية للأجانب بالإسكندرية تغيرا كبيرا خلال عامي المقارنة، حيث يمثل ما يزيد عن ثلث الأجانب ١٥ سنة فأكثر قوة العمل للأجانب بالإسكندرية خلال عامي الدراسة، وإن مالت النسبة لانخفاض البسيط من ٣٨.٤% عام ١٩٨٦ إلى ٣٥.٨% عام

٢٠٠٦، في حين يقع ثلثا السكان الأجانب بالمحافظة خارج قوة العمل. ولا يتفق هذا الانخفاض مع خصائص الأجانب بالجمهورية من جهة، ولا مع خصائص السكان المصريين بالإسكندرية من جهة أخرى. فعلى مستوى الجمهورية ارتفعت نسبة الأجانب داخل قوة العمل من ٣٣.١% عام ١٩٨٦ إلى ٣٦.٦% عام ٢٠٠٦، وهو ما يمكن تفسيره بأن هناك محافظات أخرى بالجمهورية تجذب الأجانب للإقامة بها بغرض العمل أكثر من الإسكندرية. وعلى مستوى السكان المصريين بالمحافظة ارتفعت نسبة من هم داخل قوة العمل ارتفاعا طفيفا من ٤٠.٤% عام ١٩٨٦ إلى ٤١.٩% عام ٢٠٠٦. وبشكل عام لا يشكل الأجانب داخل قوة العمل إلا نسبة محدودة جدا من قوة العمل بالمحافظة لم تتعد ٠.٦% عام ١٩٨٦، وانخفضت إلى ٠.٢% عام ٢٠٠٦، ذلك بعد أن كانوا يمثلون ٣.٨% عام ١٩٦٠ (أبو عيانة، ١٩٨٠، ص ٢٤١).

جدول (١٣) : الحالة العملية ومعدل البطالة للأجانب

(١٥ سنوات فأكثر) بالإسكندرية عامي ١٩٨٦، ٢٠٠٦.

٢٠٠٦			*١٩٨٦			مجموعات الجنسية
معدل البطالة	خارج قوة العمل	داخل قوة العمل	معدل البطالة	خارج قوة العمل	داخل قوة العمل	
١٣.٢	٦٥.٨	٣٤.٢	١٥.٨	٦٣.٢	٣٦.٨	العربية
٤.٦	٧٣.١	٢٦.٩	٣١.١	٧٧.٤	٢٢.٦	الأفريقية
٠.٤	٥٩.٢	٤٠.٨	٤.٤	٣٢.٦	٦٧.٤	الآسيوية
٢.٢	٥٩.٤	٤٠.٦	١٠	٦٤.٥	٣٥.٥	الأوروبية
٣.٨	٤٤.٨	٥٥.٢	٧.٨	٤٢.٨	٥٧.٢	أمريكا الشمالية
٠	٩٠	١٠	٠	٨٧.٥	١٢.٥	أمريكا الجنوبية
٠	٢٢.٢	٧٧.٨	٠	٦٦.٧	٣٣.٣	الأوقيانوسية
٩.١	٦٤.٢	٣٥.٨	١٤.٢	٦٢.٦	٣٧.٤	إجمالي الأجانب
١٠.٣	٥٨.١	٤١.٩	١١.٦	٥٩.٦	٤٠.٤	إجمالي المصريين

المصدر: اعتمادا على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء تعدادي ١٩٨٦، ٢٠٠٦.

* السكان ٦ سنوات فأكثر.

معدل البطالة = عدد السكان العاطلين عن العمل / إجمالي السكان داخل قوة العمل ١٥ سنة فأكثر

× ١٠٠ (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٤، ص ٢٠٢).

وقد أظهرت النشرة السنوية للأجانب العاملين بالقطاع الخاص والاستثماري بمصر انخفاض النصيب النسبي للإسكندرية من إجمالي الأجانب العاملين بهذا القطاع بالجمهورية، ففي عام ٢٠٠٨ شكل الأجانب العاملون بالإسكندرية ٩.٢% من إجمالي الأجانب العاملين بهذا القطاع بالجمهورية، وجاءت المحافظة في المرتبة الرابعة بعد محافظات القاهرة (٤٢.٩%) والجيزة (٢١.٣%) والشرقية (١١.٦%) (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٠٩، ص ٣-٤). وانخفضت هذه النسبة لتصل إلى ٢% فقط عام ٢٠١٤ لتحل بها الإسكندرية المرتبة السادسة بعد القاهرة (١٧%)، والجيزة (٦.٣%)، والشرقية (٥%)، وجنوب سيناء (٤.٧%) والبحر الأحمر (٢.٧%) (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٥، ص ١٣).

كما تتخفض نسبة الأجانب داخل قوة العمل بالإسكندرية مقارنة بمثيلتها ببعض المدن العربية، خاصة مدن الخليج العربي حيث بلغت نسبة الأجانب داخل قوة العمل عام ٢٠٠٩ بمدن الطائف (٨٠.٥%) وجدة (٦٩.٦%) ومكة المكرمة (٦٥.٢%) (الهيئة العامة للإحصاء بالمملكة العربية السعودية، ٢٠١٠) ويرجع هذا التباين لعدة عوامل يأتي في مقدمتها الغرض من الإقامة للأجانب، ومدى توافر فرص العمل بهذه المدن، واختلاف القوانين التي تنظم عمل الأجانب من دولة لأخرى. ففي مصر ينبغي أن يحصل الأجنبي الراغب في العمل على تصريح عمل من وزارة القوى العاملة والهجرة وتبعاً لذلك تتحول تأشيرة إقامته إلى تأشيرة عمل قابلة للتجديد (وزارة القوى العاملة والهجرة والمنظمة الدولية للهجرة، ٢٠٠٣، ص ٣٧).

وقد بلغ عدد تصاريح العمل التي مُنحت للأجانب بالإسكندرية عام ٢٠٠١ (١١٤١) تصريح)، ٢٧.٦% منهم تم منحهم للمرة الأولى، في حين شكلت النسبة المتبقية تصاريح تم تجديدها. وانخفض هذا العدد عام ٢٠٠٦ إلى ٦٢٨ تصريح فقط، ١٨% منهم تم منحهم لأول مرة، واستمر الانخفاض ليتقلص عدد التصاريح عام ٢٠١٤ إلى ٢٧٢ تصريح منهم ٢١% تمنح لأول مرة. وقد كانت أكثر الجنسيات التي تحصل على تصاريح للعمل بالمحافظة هي الجنسيات العربية خاصة الفلسطينيين، حيث استحوذوا على ٨٣.٤% من تصاريح العمل عام ٢٠٠١، وانخفضت النسبة إلى ٤٢.٧% و ٤٣% عامي ٢٠٠٦، ٢٠١٤ على الترتيب (محافظة الإسكندرية، أعوام ٢٠٠١، ٢٠٠٦، ٢٠١٤، ص ٥٤، ص ٥٣، ص ٤٦).

ويوضح جدول (١٣) الحالة العملية للأجانب بالمحافظة تبعا لمجموعات الجنسية، ومنه يمكن ملاحظة ما يلي:

أ. ترتفع نسبة الأجانب داخل قوة العمل بجنسيات دول أمريكا الشمالية والأوقيانوسية والتي سجلت أعلى نسبة للسكان داخل قوة العمل تجاوزت ثلاثة أرباع مواطنيها المقيمين بالإسكندرية ١٥ سنة فأكثر عام ٢٠٠٦، وفي المقابل سجلت جنسيات الدول الأفريقية ودول أمريكا الجنوبية أقل نسبة للسكان داخل قوة العمل خلال عامي المقارنة تراوحت بين الربع والعُشر.

ب. سجل معدل البطالة بين الأجانب بالإسكندرية انخفاضا خلال عامي المقارنة مشابها في ذلك المعدل ذاته للأجانب بالجمهورية والمصريين بالإسكندرية. ليلعب معدل البطالة للأجانب بالإسكندرية ٩.١% عام ٢٠٠٦، في حين بلغ مثيله للأجانب بالجمهورية ٨.٥% وللسكان المصريين بالإسكندرية ١٠.٣% بالعام نفسه. ورغم هذا الانخفاض؛ فإن المعدل لا يزال أعلى عن مثيله للأجانب في بعض المدن كأبو ظبي والتي ينخفض معدل البطالة بين الأجانب المقيمين بها إلى ٢.٧% عام ٢٠٠٨ (مركز الإحصاء أبو ظبي، ٢٠١٠، ص ١٨٨).

ج. على مستوى الجنسيات ترتفع البطالة إلى أعلى نسبة لها بين جنسيات الدول العربية بمقدار ١٣.٢%، بينما تختفي فئة العاطلين عن العمل بين قوة العمل لجنسيات دول أمريكا الجنوبية والأوقيانوسية عام ٢٠٠٦، وهو ما يمكن تفسيره بعامل القرب والبعد الجغرافي من جانب، والغرض من الإقامة من جانب آخر، فموقع مصر وداخلها الإسكندرية في قلب العالم العربي وتشابهها الثقافي مع الدول العربية، أسهم في إقامة عدد من الأجانب من مواطني هذه الدول أكبر من مواطني الدول الأبعد كدول أمريكا الجنوبية والأوقيانوسية الذين لا يلجأون للإقامة في مصر والإسكندرية للعمل حيث تجذبهم دول ومراكز حضرية أقرب من الإسكندرية للإقامة بها، فضلا عن ذلك يعد ارتفاع نسبة طالبي اللجوء السياسي من مواطني بعض الدول العربية كفلسطين والعراق وحديثا سوريا والسودان وبعض الدول الأفريقية كجنوب السودان يسهم في ارتفاع معدل البطالة بين جنسيات هذه الدول، في حين يختفي هذا الغرض للإقامة بين مواطني الدول التي تتخفف بها معدل البطالة.

د. حققت فئة التفرغ للدراسة أكبر نصيب نسبي بين فئات السكان الأجانب خارج قوة العمل، بلغ ما يقرب من النصف (٤٦.٦%) و(٤٩%) عامي ١٩٨٦ و٢٠٠٦ على الترتيب. وكان مواطني الدول الأفريقية والآسيوية هما الأكثر تفرغا للدراسة بين الأجانب في الإسكندرية حيث ارتفعت النسبة بينهم إلى ٩٤.٦% و٦٤.٢% على الترتيب. وبعد ارتفاع نسبة الأجانب خارج قوة العمل بسبب التفرغ للدراسة سمة تميز الأجانب بالإسكندرية عن الأجانب بالجمهورية حيث انخفضت نسبة التفرغ للدراسة بين السكان الأجانب بالجمهورية من ٤٦% إلى ٢٨.٩% بين عامي الدراسة، ويعكس ذلك الدور الرائد لجامعة الإسكندرية، وجذبها للأجانب للدراسة بكلياتها المختلفة والإقامة في الإسكندرية. وتتفق نتائج عينة الدراسة مع نتائج التعداد حيث بلغت نسبة أفراد العينة الذين لا يعملون (٨٣.٢%)، وكانت أهم الأسباب التفرغ للدراسة بنسبة (٨١.١%).

٥) التركيب الاقتصادي :

يستحوذ القطاع الخاص على أكثر من نصف الأجانب العاملين ليس بالإسكندرية فحسب؛ بل في الجمهورية أيضا، حيث قفزت نسبة الأجانب العاملين في القطاع الخاص بالإسكندرية من ٤٨.٩% عام ١٩٨٦ لتصل إلى ٧٦.٧% عام ٢٠٠٦ متفوقة بذلك على الزيادة التي حققها العاملون المصريون بالقطاع ذاته بالمحافظة حيث ارتفعت نسبتهم من ٥٠.٨% إلى ٦٩.٧% بالعاملين نفسهما على الترتيب، وعلى الزيادة التي حققها الأجانب العاملين بالقطاع الخاص بالجمهورية من ٥٨.٩% عام ١٩٨٦ إلى ٨٦.٨% عام ٢٠٠٦، ومن المتوقع أن يستمر القطاع الخاص في جذب النسبة الأكبر من الأجانب العاملين بالإسكندرية والجمهورية، حيث أظهرت النشرة السنوية عام ٢٠١٤ أن ٩٦% من الأجانب العاملين بالجمهورية يعملون بالقطاع الخاص (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٥، ص ٢).

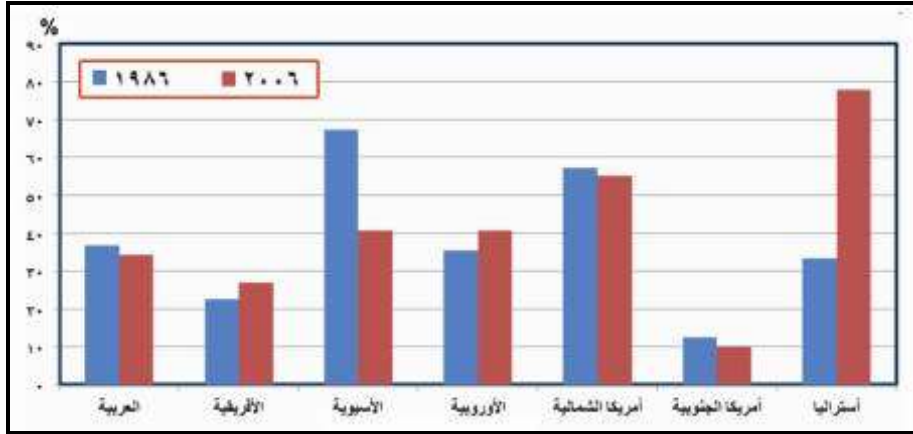
جدول (١٤) : التوزيع النسبي للأجانب (١٥ سنة فأكثر) تبعا لقطاع العمل ومجموعات

الجنسية بالإسكندرية عامي ١٩٨٦، ٢٠٠٦.

٢٠٠٦			*١٩٨٦			مجموعات الجنسية
أخرى	القطاع الخاص	القطاع العام/حكومي	أخرى	القطاع الخاص	القطاع العام/حكومي	
٠.٦	٧٥.٣	٢٤.١	١٣.٤	٤٥.٨	٤٠.٨	العربية
١٠.٦	٧٤.٨	١٤.٦	٧.٢	٤٧.٦	٤٥.٢	الأفريقية
٠	٨٦.٦	١٣.٤	٤.٦	٤٥.٩	٤٩.٥	الآسيوية
٤.٨	٧٦.٥	١٨.٧	١٥.٦	٦٠.٩	٢٣.٥	الأوروبية
٢.٦	٧٤	٢٣.٤	٣٤.٧	٤١.١	٢٤.٢	أمريكا الشمالية
٠	١٠٠	٠	٠	١٠٠	٠	أمريكا الجنوبية
١٤.٣	٢٨.٦	٥٧.١	٥٠	٥٠	٠	الأوقيانوسية
٢	٧٦.٧	٢١.٣	١٣.٥	٤٨.٩	٣٧.٦	إجمالي الأجانب
٠.٤	٦٩.٧	٢٩.٩	٠.٢	٥٠.٨	٤٩	إجمالي المصريين

المصدر: اعتمادا على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء تعدادي ١٩٨٦، ٢٠٠٦.
* للسكان ٦ سنوات فأكثر.

وتوضح بيانات الجدول (١٤) أن في كل مجموعات الجنسية يستحوذ القطاع الخاص على النسبة الأكبر من الأجانب العاملين بالإسكندرية خلال عامي الدراسة باستثناء الوافدين من دول الأوقيانوسية عام ٢٠٠٦ حيث تفوق النصيب النسبي للعاملين في القطاعين العام والحكومي عن القطاع الخاص، على عكس الوضع بالنسبة لجنسيات دول أمريكا الجنوبية حيث استحوذ القطاع الخاص على كل العاملين في عامي المقارنة. وقد أظهرت عينة الدراسة أن كل أفرادها العاملين يعملون بالقطاع الخاص وإن تباينت جنسية صاحب العمل، بين مصري بنسبة (٤١.٤%)، أو أجنبي بنسبة (٢٧.٦%) أو أن يكون الشخص نفسه هو صاحب العمل بنسبة (٢٤.١%). كما أوضحت العينة أن (١٧.٢%) من أفراد العينة العاملين بالقطاع الخاص كان زملاؤهم بالعمل من الأجانب فقط، و(٦.٩%) كانوا من المصريين فقط، في حين أشارت الأغلبية (٦٩%) أنهم يعملون مع الأجانب والمصريين على السواء. وأشارت العينة إلى أن أكثر من نصف العاملين يعملون في حرف ووظائف مؤقتة (٥٥.٢%)، في حين بلغت نسبة من يعمل في عمل دائم (٣٤.٥%).



المصدر: جدول (١٥).

شكل (١٣) : نسبة الأجانب داخل قوة العمل بمحافظة الإسكندرية

تبعاً لمجموعات الجنسية عامي ١٩٨٦، ٢٠٠٦.

جدول (١٥) : التوزيع النسبي للأجانب (١٥ سنة فأكثر) النشطين اقتصادياً تبعاً

للأنشطة الاقتصادية* بالإسكندرية عامي ١٩٨٦، ٢٠٠٦.

٢٠٠٦				**١٩٨٦				مجموعات الجنسية
غير مبين	المرتبة الثالثة	المرتبة الثانية	المرتبة الأولى	غير مبين	المرتبة الثالثة	المرتبة الثانية	المرتبة الأولى	
٢.٦	٧٦.٩	١٨.٣	٢.٢	١٦.٦	٦٠.٨	١٨.٩	٣.٧	العربية
٠	٤٩.٥	٤٤.٧	٥.٨	١١.٩	٥٧.١	١٩.١	١١.٩	الأفريقية
٠.٥	٥٤.٩	٤٤.٦	٠	٧.١	٢٦	٦٤.٨	٢.١	الآسيوية
١.٩	٦٥.١	٣٣	٠	١٧.٧	٥٧.٦	٢٣.٧	١	الأوروبية
١.٣	٧٧.٩	٢٠.٨	٠	٢٣.١	٦٩.٥	٥.٣	٢.١	أمريكا
٠	٠	١٠٠	٠	٠	١٠٠	٠	٠	أمريكا
٠	٨٥.٧	١٤.٣	٠	١٠٠	٠	٠	٠	الأوقيانوسية
٢	٧١.٢	٢٥.٢	١.٦	١٦.٢	٥٧.٦	٢٣	٣.٢	إجمالي
١.٣	٦١.٢	٣٠.٨	٦.٧	١.٤	٥٠.٩	٣٧	١٠.٧	إجمالي

المصدر: اعتماداً على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء تعدادي ١٩٨٦، ٢٠٠٦.

* تضم حرف المرتبة الأولى فئات (الزراعة واستغلال الغابات وقطع الأشجار وصيد الأسماك، والتعدين واستغلال المحاجر)، وحرف المرتبة الثانية فئات (الصناعات التحويلية والتشييد والبناء)، وحرف المرتبة الثالثة فئات الخدمات والنقل والتجارة والتواصلات.

** للسكان ٦ سنوات فأكثر.

ويغلب على الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها الأجانب بالإسكندرية الطابع الخدمي، حيث ارتفعت نسبة العاملين من الأجانب بالمحافظة بحرف المرتبة الثالثة من ٥٧.٦% عام ١٩٨٦ إلى ٧١.٢% عام ٢٠٠٦، ويعد هذا الارتفاع اتجاها عاما شمل الأجانب بالجمهورية حيث ارتفعت النسبة بينهم من ٤٨% إلى ٧٣.٥% بعامي المقارنة على الترتيب، وشمل أيضا المصريين بالمحافظة وإن كان بمعدل زيادة أقل حيث بلغت ٥٠.٩% عام ١٩٨٦ و ٦١.٢% عام ٢٠٠٦. أما نسبة الأجانب العاملين بأنشطة المرتبة الثانية بالإسكندرية، فقد ارتفعت ارتفاعا طفيفا من ٢٣% عام ١٩٨٦ إلى ٢٥.٢% عام ٢٠٠٦، في حين تنخفض نسبة الأجانب العاملين بهذه الأنشطة على مستوى الجمهورية عام ٢٠٠٦ إلى ١٢.٣% فحسب؛ وهو ما يمكن تفسيره بأهمية الإسكندرية كأحد أهم المناطق الصناعية على خريطة الجمهورية، خاصة أن هذا القطاع يستأثر بما يقرب من ثلث السكان المصريين بالمحافظة (٣٠.١%) عام ٢٠٠٦، أما حرف المرتبة الأولى فقد تقلصت نسبة الأجانب العاملين بها من ٣.٢% إلى ١.٦% عامي ١٩٨٦ و ٢٠٠٦ على الترتيب، وهي أقل من المعدل العام للجمهورية والذي بلغ ١٤.٧% وانخفض إلى ٢.٧% بذات العامين.

على مستوى مجموعات الجنسية، استحوذت أنشطة المرتبة الثالثة على النسبة الأكبر من الأجانب العاملين بالمحافظة بكل مجموعات الجنسية عام ٢٠٠٦، وتجاوز نصيبها النسبي ثلاثة أرباع العاملين بجنسيات الدول العربية وأمريكا الشمالية والأفريقية؛ في حين سجلت الدول الأفريقية والآسيوية أعلى نصيب نسبي بأنشطة المرتبة الثانية لتقترب نسبتهم من نصف العاملين، أما عن أنشطة المرتبة الأولى فاختلفت في كل مجموعات الجنسية عدا الوافدين من الدول العربية والأفريقية، واتسمت بفضالة نصيبها النسبي. وقد أظهرت عينة الدراسة أن أهم الأنشطة التي يمارسها أفراد العينة هي الأنشطة الخدمية وفي مقدمتها الخدمات التعليمية (٣١%)؛ فضلا عن الأنشطة التجارية بنسبة (٢٤.١%) من إجمالي العاملين بعينة الدراسة (نتائج الاستبيان، ٢٠١٧).

ويتضح من دراسة الخصائص السكانية للأجانب بالإسكندرية، ومقارنتها بخصائص السكان المصريين بالمحافظة، أن التباين بين خصائص مجتمعي الأجانب والمصريين تقلص بين عامي المقارنة، وقد يرجع ذلك إلى ارتفاع نسبة الأجانب من الجنسيات

العربية، والذين يتشابهون في معظم خصائصهم الديموجرافية مع السكان المصريين، وانخفاض نسبة الأجانب التابعين للجنسيات غير العربية خاصة الأوروبية، والذين يتسمون بخصائص سكانية تبتعد نسبيا عن خصائص المصريين. كما أظهرت دراسة الخصائص السكانية للأجانب بالإسكندرية استمرار التباين في هذه الخصائص بين مجموعات الجنسية المختلفة بالمحافظة، وهو ما يعكس تباين مجتمعات الأصل، حيث تمثل كل مجموعة خصائص مجتمعتها الأصلي.

الخاتمة :

كانت الإسكندرية حتى منتصف القرن العشرين تمثل مركزا للسكان الأجانب المقيمين بمصر، ليس لأنها تضم النسبة الأكبر من الأجانب بالجمهورية فحسب؛ بل لأن الأجانب لعبوا دورا رئيسيا في نشأتها وتطورها العمراني وإدارتها خلال فترات تاريخية سابقة. إلا أن هذا الوضع تغير مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين حيث انخفض عددهم بالمحافظة تدريجيا، واستمر هذا الانخفاض خلال فترة الدراسة بين عامي ١٩٨٦، ٢٠٠٦؛ وهو ما يؤكد صحة فرض الدراسة الأول. وقد ارتبط هذا التناقص بمجموعة من العوامل التي أثرت في قوة جذب المدينة للأجانب؛ منها ظهور مناطق جذب أقوى من الإسكندرية على خريطة الجمهورية خاصة من المحافظات الحضرية والحدودية، وقصر مدة الإقامة للأجانب بالإسكندرية، والإقامة الفردية لمعظمهم؛ مما يؤثر سلبا في معدلات المواليد للأجانب بالمحافظة؛ فضلا عن الإقامة غير الرسمية لكثير من الأجانب، وهو ما يترك أثره على الأعداد الرسمية المعلنة لهذه الفئة السكانية. ورغم هذا التناقص فقد أشار أكثر من نصف عينة الدراسة إلى عدم صحة الفرض الثاني للدراسة، حيث لا تزال الإسكندرية مدينة عالمية، جاذبة للأجانب للإقامة بها.

أما عن جهات الوفود للأجانب المقيمين بالإسكندرية، فقد أكدت نتائج الدراسة صحة الفرض الثالث، حيث تشكل الدول العربية الجهة التي ينتمى إليها النسبة الأكبر من الأجانب بالإسكندرية خلال عامي الدراسة، وخاصة دول ليبيا وسوريا وفلسطين، في حين تناقصت نسبة الوافدين من الدول الأوروبية من إجمالي الأجانب بالمحافظة وإن ظل اليونانيون أكثرهم انتشارا بها.

وقد أثبتت بيانات توزيع الأجانب على أقسام المحافظة صحة فرض الدراسة الرابع، حيث تمثل أقسام العطارين والمنشية وباب شرقي بوسط الإسكندرية وسيدي جابر والمنطرة بشرقها أهم مناطق تركيز الأجانب بالإسكندرية، في حين يقل وجود الأجانب في باقي أقسام المحافظة خاصة أقسام القطاع الغربي من الإسكندرية، كما استحوذت شياخات المنيرة بحري والمسلة شرق وأبو قير الغربية وسيدي بشر بحري على النسبة الأكبر من الأجانب بالمحافظة عام ٢٠٠٦.

وقد أظهرت عينة الدراسة صحة الفرض الخامس حيث كان نمط الإقامة السائد بين عينة الدراسة نمط الإقامة المؤقتة، والتي لا تتجاوز في أغلبها خمس سنوات. أما عن الغرض الرئيسي للإقامة بالمحافظة فتمثل في الدراسة، ويليه اللجوء السياسي. وتلعب جامعة الإسكندرية دورا بارزا في جذب عدد من الأجانب للإقامة بالمحافظة بغرض الدراسة في كلياتها المختلفة. وكانت النسبة الأكبر من أفراد العينة يقيمون مع شركاء للسكن أو مع أسرهم، كما أبدى أغلب أفراد العينة رغبتهم في العودة للوطن بعد انتهاء إقامتهم المؤقتة بالإسكندرية، وكان ثلاثة أرباع عينة الدراسة قد قاموا بزيارة للوطن خلال الخمس سنوات السابقة على إجراء الدراسة، في حين أشار أكثر من نصفهم أنهم ليسوا على تواصل بمؤسساتهم الوطنية أثناء إقامتهم في الإسكندرية؛ إما لعدم الحاجة إلى ذلك، أو صعوبة التواصل بهذه المؤسسات.

وأوضحت النتائج صحة الفرض السابع للدراسة حيث تتباين خصائص الأجانب بالمحافظة عن مثيلتها للمصريين من جانب، وتبعاً لمجموعات الجنسية من جانب آخر. فقد أظهرت دراسة التركيب العمري للأجانب بالإسكندرية أن الوافدين من الدول العربية كانوا الأعلى في نسبة صغار السن في عامي المقارنة، بينما كان الوافدون من الدول الأوروبية الأعلى في نسبة كبار السن في عامي الدراسة. وانعكس هذا التباين على العمر الوسيط لمجموعات الجنسية للأجانب بالمحافظة، حيث سجلت الدول الأوروبية أعلى عمر وسيط بين مجموعات الجنسية بالمحافظة بينما سجلت الدول الأفريقية أقل عمر وسيط عام ٢٠٠٦، ويصفة عامة كان العمر الوسيط للأجانب بالمحافظة أعلى من مثيله للمصريين في عامي الدراسة.

أما عن التركيب النوعي؛ فيشكل الذكور النسبة الأكبر من الأجانب بالمحافظة خلال عامي المقارنة، بينما تتوازن نسبة الذكور والإناث بين المصريين خلال العامين ذاتهما. وعن مجموعات الجنسية، ترتفع نسبة الذكور بين مواطني الدول الأفريقية وتقل بين مواطني دول أوروبا وأمريكا الجنوبية، وأظهرت عينة الدراسة أن متوسط عمر الذكور أعلى من مثيله للإناث، كما ترتفع بينهم نسبة المتزوجين مقارنة بالنسبة بين الإناث.

وقد شهد المستوى التعليمي للأجانب المقيمين في الإسكندرية ارتفاعا ملحوظا خلال عامي المقارنة بانخفاض نسبة الأمية وارتفاع نسبة الحاصلين على تعليم جامعي وفوق جامعي ليقف مثيله للسكان المصريين خاصة بين الجنسيات الأوروبية والوافدين من دول أمريكا الشمالية. أما عن التركيب الاقتصادي فقد كانت السمة السائدة بين الأجانب بالمحافظة خلال فترة الدراسة هي انخفاض إسهامهم في قوة العمل بالمحافظة مقارنة بالمصريين بالمحافظة، وتركز النسبة الأكبر من الأجانب العاملين بالقطاع الخاص وحرف المرتبة الثالثة بمعظم مجموعات الجنسية.

وقد أظهرت دراسة الخصائص السكانية للأجانب بالإسكندرية، ومقارنتها بخصائص المصريين بالمحافظة، أن التباين بين خصائص مجتمع الأجانب ومجتمع المصريين ما زال قائما، وإن كان تقلص بين عامي المقارنة، في حين كان التباين في هذه الخصائص بين مجموعات الجنسية المختلفة بالمحافظة واضحا، وهو ما يعكس تباين مجتمعات الأصل، حيث تمثل كل مجموعة خصائص مجتمعها الأصلي.

الملاحق

ملحق (١) : تطور أعداد الأجانب بمحافظة الإسكندرية

خلال الفترة بين عامي ١٨٩٧، ٢٠٠٦.

السنة	عدد السكان	عدد الأجانب	% من السكان	مقدار التغير العددي	مقدار التغير النسبي	معدل النمو السنوي*
١٨٩٧	٣١٥٨٤٤	٤٦١١٨	١٤.٥	-	-	-
١٩٠٧	٣٥٣٨٠٧	٨٦٣٩٤	٢٤.٤	٤٠٢٧٦ +	٩.٩+	٦.٣ +
١٩١٧	٤٤٤٦١٧	٨٤٧٠٥	١٩	١٦٨٩ -	٥.٤ -	٠.٢ -
١٩٢٧	٥٧٣٠٦٣	٩٩٦٠٥	١٧.٤	١٤٩٠٠ +	١.٦ -	١.٦ +
١٩٣٧	٦٨٥٧٣٦	٨٨٣٥١	١٢.٩	١١٢٥٤ -	٤.٥ -	١.٢ -
١٩٤٧	٩١٩٠٢٤	٦٣٥٣٥	٧	٢٤٨١٦ -	٥.٩ -	٣.٣ -
١٩٦٠	١٥١٦٢٣٤	٤٤٢٢٣	٢.٩	١٩٣١٢ -	٤.١ -	٢.٨ -
١٩٧٦	٢٣١٧٧٠٥	١٤١٦٦	٠.٦	٣٠٠٥٧ -	٢.٣ -	٧.١ -
١٩٨٦	٢٩٢٦٨٥٩	١٤١٨٥	٠.٥	٦٤٩ +	٠.١ -	٠.٠١+
٢٠٠٦	٤١٢٣٨٦٩	٦٦٩١	٠.٢	٨١٢٤ -	٠.٣. -	٣.٧ -

المصدر:

- بيانات أعوام من ١٨٩٧ إلى ١٩٤٧ مصدرها (عبد الحكيم، ١٩٥٨، ص ٢٧٠).
- بيانات عام ١٩٦٠ مصدرها (Abou Ayana, ٢٠١٥, p. ٧٠).
- بيانات أعوام من ١٩٧٦ إلى ٢٠٠٦ مصدرها (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تعدادات أعوام ١٩٧٦، ١٩٨٦، ٢٠٠٦).
- مقدار التغير ومعدل النمو من حساب الباحثة.
- * تم حساب معدل النمو السنوي باستخدام المعادلة الأسية.

$$ر = \frac{\text{لوك} - \text{لوك}١}{ن \times ٠.٤٣٤٣}$$

حيث:

لوك١ = لوغاريتم عدد الأجانب في التعداد الأول.

لوك٢ = لوغاريتم عدد الأجانب في التعداد الثاني.

ن = الفترة الزمنية بين التعدادين.

راجع: أبو عيانة، ١٩٨٦، ص ٢٣٩.

ملحق (٢) : توزيع الأجناب ببعض محافظات الجمهورية تبعا لمجموعات الجنسية عام ٢٠٠٦.

الأقصر	شمال سيناء	البحر الأحمر	جنوب سيناء	الجيزة	السويس	بورسعيد	القاهرة	الإسكندرية	مجموعات الدول
٠,٥	٩٩,٨	٢	١,٩	٨٠,٦	٧٨,٨	٦٩	٦٠,٦	٦٨,٥	الدول العربية
٤,٢	٠,٠٤	٠,٦	٠,٥	٦,٣	١٢,٨	١٩,٣	١٢,٨	٨,٥	الدول الآسيوية
٠,١	٠,٠٣	٠,٣	١,٣	٠,٦	٠,٢	٠,٤	٤,٧	٦,١	الدول الأفريقية
٧٠,٦	٠,١	٩٥,٦	٩٠,٩	٧,٥	٦,١	٦,٧	١١,٦	١٢,٥	الدول الأوروبية
١٦,٩	٠	٠,٥	١	١,٧	٠,٢	١,٤	٣,٨	٠,١	دول أمريكا الشمالية
٠,٨	٠	٠,١	٠,١	٠,٢	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٢,٥	دول أمريكا اللاتينية
١,٧	٠,٠٢	٠,٥	١,١	٠,٤	٠,٤	٠,٣	٠,٣	٠,٣	الدول الأوقيانوسية
٥,٢	٠,٠١	٠,٤	٣,٢	٢,٩	١,١	٢,٥	٥,٩	١,٥	غير مبين
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	إجمالي

المصدر: اعتمادا على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء تعداد ٢٠٠٦.

ملحق (٣) : بعض سمات الإقامة لعينة الدراسة
من الأجانب بمحافظة الإسكندرية عام ٢٠١٧.

سمات الإقامة	العدد	%
١. الغرض من الإقامة :		
الدراسة	١٣٩	٧٥.١
اللجوء السياسي	٣٠	١٦.٢
وجود الأسرة	٩	٤.٩
العمل	٤	٢.٢
أخرى	١	٠.٥
لا توجد إجابة	٢	١.١
إجمالي العينة	١٨٥	١٠٠
٢. مدة الإقامة :		
مؤقتة	١٤٣	٧٧.٣
غير محددة	٢٩	١٥.٧
دائمة	١١	٥.٩
لا توجد إجابة	٢	١.١
إجمالي العينة	١٨٥	١٠٠
٣. عدد سنوات الإقامة :		
أقل من سنة	٧٣	٣٩.٥
من سنة إلى خمس سنوات	٧٩	٤٢.٧
أكثر من خمس سنوات	١٣	٧
لا توجد إجابة	٢٠	١٠.٨
إجمالي العينة	١٨٥	١٠٠
٤. نوعية السكن :		
ملك / تملك	٥	٢.٧
إيجار	١٢١	٦٥.٤
سكن طلابي	٢٦	١٤.١
سكن فندقي	٢٦	١٤.١
لا توجد إجابة	٧	٣.٧
إجمالي العينة	١٨٥	١٠٠

تابع ملحق (٣)

سمات الإقامة	العدد	%
٥. رغبة أفراد العينة في العودة للوطن:		
نعم	١٧٤	٩٤.١
لا	١٠	٥.٤
لا توجد إجابة	١	٠.٥
إجمالي العينة	١٨٥	١٠٠
٦. آخر زيارة للوطن:		
لم يبق بأي زيارة	٤٨	٢٥.٩
خلال أقل من سنة	٤٨	٢٥.٩
خلال سنة لأقل من ٥ سنوات	٦٣	٣٤.١
خلال خمس سنوات فأكثر	٣	١.٦
لا توجد إجابة	٢٣	١٢.٥
إجمالي العينة	١٨٥	١٠٠
٧. التواصل بمؤسسات الوطن:		
نعم	٨٣	٤٤.٩
لا	٩٩	٥٣.٥
لا توجد إجابة	٣	١.٦
إجمالي العينة	١٨٥	١٠٠
٨. نوع الإقامة :		
مع الأسرة	٨٤	٤٥.٤
بمفرده	٩٧	٥٢.٥
مع الأصدقاء	٣	١.٦
لا توجد إجابة	١	٠.٥
إجمالي العينة	١٨٥	١٠٠
٩. من يشاركه السكن :		
الأسرة	٨٤	٤٥.٤
بمفرده	١٢	٦.٥
شركاء سكن / أصدقاء	٨٣	٤٤.٩
لا توجد إجابة	٦	٣.٢
إجمالي العينة	١٨٥	١٠٠

المصدر: نتائج استبيان، ٢٠١٧.

ملحق (٤)

نموذج استبيان عن السكان الأجانب بمحافظة الإسكندرية عام ٢٠١٧

جامعة الإسكندرية

الرقم المسلسل ()

كلية التربية

قسم العلوم الاجتماعية

شعبة الجغرافيا

بيانات هذا النموذج سرية ولا تستخدم إلا في أغراض البحث العلمي

١. النوع: ذكر () أنثى ()
٢. السن:
٣. منطقة السكن الحالية:
٤. الموطن الأصلي للعائلة:
٥. محل الميلاد:
٦. هل أقمت من قبل في أي محافظة أخرى من المحافظات المصرية غير الإسكندرية؟
 - لا
 - نعم (تذكر المحافظة) المحافظات.....)
٧. ما سبب اختيارك للإسكندرية لتقيم بها في مصر؟
.....
٨. هل تقيم:
 - بمفردك.
 - مع الأسرة.(في حالة الإقامة مع الأسرة أجب على السؤال ٩ و ١٠ وفي حالة الإقامة بمفردك انتقل للسؤال ١١)
٩. كم عدد أفراد الأسرة؟.....
١٠. هل يقيمون جميعهم في الإسكندرية؟

• نعم.

• لا.

..... ١١. مدة الإقامة في الإسكندرية:

١٢. نوع الإقامة:

..... مؤقتة والسبب

..... دائمة والسبب

..... غير محدد والسبب

..... ١٣. الغرض من الإقامة:

١٤. الحالة التعليمية:

• أمي.

• تعليم متوسط.

• تعليم جامعي.

..... ما زال في المراحل التعليمية، تذكر السنة الدراسية.....

١٥. الحالة الاجتماعية:

• دون سن الزواج.

• أعزب.

• متزوج.

• مطلق.

• أرمل.

(في حالة متزوج أجب على السؤال ١٦ ، في حالة غير متزوج انتقل للسؤال ١٧)

..... ١٦. جنسية الزوج/ الزوجة:

١٧. الحالة العملية:

• أعمل.

..... لا أعمل والسبب

(في حالة أعمل أجب على الأسئلة -١٨-١٩-٢٠-٢١-٢٢-٢٣ وفي حالة لا أعمل

انتقل للسؤال ٢٤).

١٨. قطاع العمل:

• حكومي.

• خاص.

(في حالة العمل الخاص أجب على السؤال ١٩ - ٢٠ وفي حالة العمل الحكومي انتقل

للسؤال ٢١)

١٩. ما جنسية صاحب العمل الخاص؟

• مصري.

• أجنبي، وجنسيته.....

• العمل الخاص ملكك.

٢٠. ما جنسية زملائك في العمل الخاص

• مصريون.

• أجانب.

• الأثنين معا.

٢١. استمرارية العمل:

• دائم.

• مؤقت والسبب.....

٢٢. المهنة:.....

٢٣. هل ترسل جزء من دخلك إلى موطنك الأصلي؟

• نعم بشكل دائم.

• نعم بشكل متقطع.

• لا.

٢٤. نوع المسكن:

• إيجار.

• تملك املك.

• سكن طلابي.

• سكن فندقي.

٢٥. من يشاركك المسكن:

• بمفردك.

- الأسرة.
- الأصدقاء.
- شركاء سكن.

٢٦. هل ترغب في العودة للوطن الأصلي؟

- نعم والسبب.....
- لا والسبب.....

٢٧. متى كانت آخر زيارة للوطن؟

٢٨. هل أنت على تواصل بمؤسسات تتبع موطنك بالإسكندرية؟

- نعم.
- لا.

(لو كانت الإجابة نعم أجب على السؤال ٢٩، لو كانت الإجابة لا انتقل للسؤال ٣٠)

٢٩. ما نوع المؤسسة؟

- القنصلية.
- الجالية.
- المركز الثقافي.
- مؤسسة أخرى تذكر.....

٣٠. هل تستفيد من الخدمات المتوفرة بالإسكندرية؟

- نعم.
- لا.

(لو كانت الإجابة نعم أجب على السؤال ٣١ - ٣٢، لو كانت الإجابة لا انتقل للسؤال ٣٣)

٣١. ما نوع الخدمة؟

- تعليمية.
- صحية.
- ثقافية.
- دينية.
- أخرى تذكر.....

٣٢. ما مدى جودة الخدمة؟

- ممتازة.

- جيدة.
- مقبولة.
- سيئة.
- سيئة جدا.

٣٣. هل تواجه مشكلات في إقامتك بمحافظة الإسكندرية؟

- لا.
- نعم (تذكر المشكلات.....)
-
-

(.....)

٣٤. هل تعتقد أن الإسكندرية مازالت مدينة كوزموبوليتانية (مدينة عالمية متعددة الثقافات)؟

- نعم.
- لا.

٣٥. هل تعتقد أن الإسكندرية مدينة جاذبة للأجانب للإقامة فيها؟

- نعم، والسبب.....
- لا، والسبب.....

Alexandria University
Faculty of Education
Serial Number ()
Social Science Department
Geography Branch

Questionnaire about the foreigners in Alexandria Governorate ٢٠١٧

All answers will be held in strict confidentiality and will be used only for the purposes of this study. The results will be reported in aggregate form only, and cannot be identified individually.

١. Gender: Male () Female ()
٢. Age:
٣. The current residential area:
٤. Family hometown:
٥. Place of birth:
٦. Did you live before in any other provinces in Egypt but Alexandria?
 - NO
 - Yes (Which province that you previously lived in?.....)
٧. What is the reason for the choice of Alexandria to reside in?
٨. Do you live in Alexandria :
 - Alone
 - With your family
 - Other.....

(If with your family answer question ٩ & ١٠, if you live alone move to question ١١)

٩. How many family members do you have?
١٠. Do they all live with you in Alexandria?
 - Yes
 - No
١١. How long have you been living in Alexandria?
١٢. What type is your residency ?
 - Temporary
 - Seasonal
 - Permanent
 - undefined
١٣. What is the purpose of your residency?
١٤. Educational Status:
 - Illiterate
 - Intermediate education
 - University education
 - Postgraduate
 - I'm still in the educational stages, which is.....

١٥. Marital status:
- Under the age of marriage
 - single
 - Married
 - Divorced
 - Widow
- (If you are married answer question ١٦, if you are not move to question ١٧)
١٦. What is the nationality of the husband / wife?
١٧. Employment Status:
- Working
 - Not working (why?
- (If you are working answer questions from ١٨ to ٢٣, if you are not move to question ٢٤)
١٨. What kind of employment sector?
- Governmental
 - Private
- (If It is private work answer questions ١٩ to ٢٠, if it is not move to question ٢١)
١٩. What is the nationality of your employer?
- Egyptian
 - Foreign, and his nationality is.....
 - Your own work
٢٠. What is the nationality of your co-workers?
- Egyptians
 - Foreigners
 - both
٢١. Your work in terms of continuity:
- Temporary
 - Permanent (Why?
٢٢. What is your job?
٢٣. Do you send a portion of your income to your country?
- Yes, always
 - Yes, sometimes
 - No
٢٤. What type of housing do you live in?
- Rent
 - Ownership
٢٥. Who do you share your housing with?
- Alone
 - Family
 - Friends
 - Housing partners
٢٦. Do you want to return to your homeland?
- Yes (Why?

- No (Why?
٢٧. When was your last visit to your homeland?
٢٨. Are you in contact with organizations related to your home country?
- Yes
 - No
- (If “yes” answer questions ٢٩, if “no” move to question ٣٠)
٢٩. What organization?
- Consulate
 - colony
 - Cultural Center
 - Other
٣٠. Do you benefit from available services in Alexandria?
- Yes
 - No
- (If “yes” answer questions ٣١ and ٣٢, if “no” move to question ٣٣)
٣١. Which services? (you can choose more than one)
- Educational
 - Health
 - Religious
 - Cultural
 - Other.....
٣٢. What is the quality of this service?
- Excellent
 - Good
 - Acceptable
 - Bad
 - Very bad
٣٣. Are you having problems in Alexandria?
- No
 - Yes (What are they?
٣٤. Do you think that Alexandria is still a cosmopolitan city (global-multicultural city)?
- Yes
 - No
٣٥. Do you think that Alexandria is attractive for foreigners to stay in?
- Yes (Why?.....)
 - No (Why?.....)

المصادر والمراجع

أولا - باللغة العربية :

١. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والظروف السكنية عامي (١٩٨٦ و ٢٠٠٦)، ١٩٩٠، ٢٠٠٨ .
٢. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الأجانب العاملون بالقطاع الخاص والإستثماري حسب الموقف في ٣١-١٢-٢٠٠٨، فبراير ٢٠٠٩.
٣. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للعاملين الأجانب بالقطاع الخاص والإستثماري في مصر عام ٢٠١٤، أغسطس ٢٠١٥.
٤. الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ووزارة التجارة والصناعة، القانون رقم ٢٦ لسنة ٧٥ بشأن الجنسية المصرية متضمنا القرار الجمهوري بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ والقرارات الصادرة في شأن دخول وإقامة الأجانب في جمهورية مصر العربية، الطبعة السادسة، ٢٠٠٨.
٥. جريدة الوقائع المصرية، قرار وزاري رقم ٤٢٢ بتاريخ ٢٠١٤/٩/١٣ بشأن ضوابط العمل بالمدارس الخاصة التي تطبق مناهج ذات طبيعة خاصة (دولية)، العدد ٢٢٣، ٣٠ سبتمبر ٢٠١٤.
٦. كاتيا أمين الصغير، واقع المدارس والبرامج الدولية بمحافظة الإسكندرية "دراسة حالة"، ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الإسكندرية، ٢٠١٥.
٧. عمر كمال توفيق، الجاليات الأوروبية في الإسكندرية في العصور الوسطى، ندوة مجتمع الإسكندرية عبر العصور، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، الجمعية التاريخية المصرية، إبريل ١٩٧٣.
٨. عيسى علي إبراهيم، الأساليب الإحصائية والجغرافيا، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٩.
٩. فتحي محمد أبو عيانة، مدخل إلى التحليل الإحصائي في الجغرافيا البشرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٦.

١٠. فتحي محمد أبو عيانة، سكان الإسكندرية: دراسة ديموغرافية منهجية، مؤسسة الثقافة الجامعية، ١٩٨٠.
١١. محافظة الإسكندرية، الكتاب الإحصائي السنوي، ٢٠٠١، ٢٠٠٦، ٢٠١٤.
١٢. محمد ديتو، إدارة سياسات العمالة المهاجرة في دول مجلس التعاون الخليجي: مخاطر وفرص، اجتماع الخبراء حول الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية: التحديات والفرص، ١٥-١٧ مايو ٢٠٠٦، بيروت، ٢٠٠٦.
١٣. محمد صبحي عبد الحكيم، مدينة الإسكندرية، مكتبة مصر، القاهرة، ١٩٥٨.
١٤. محمد مدحت جابر عبد الجليل، معجم المصطلحات الجغرافية والبيئية، مطابع جامعة المنيا، ٢٠٠٦.
١٥. محمود محمد سليمان، الأجنبي في مصر ١٩٢٢-١٩٥٢ دراسة في تاريخ مصر الاجتماعي، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ١٩٩٦.
١٦. محمود محمود أحمد الشال، دور الأجنبي في مدينة الإسكندرية في النصف الأول من القرن العشرين، دكتوراة غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٤.
١٧. مديرية التربية والتعليم، محافظ الإسكندرية، إدارة التعليم الخاص، بيانات غير منشورة عن العاملين الأجنبي بالمدارس الخاصة بمحافظة الإسكندرية، ٢٠١٧.
١٨. مركز التنمية العالمية، إحصائيات المهاجرين: خمس خطوات للحصول على بيانات أفضل عن الهجرة، مايو ٢٠٠٩.
١٩. مصلحة الإحصاء والتعداد، التعداد العام للسكان ١٩٦٠، الجزء الأول: محافظة الإسكندرية، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٦٢.
٢٠. نظارة المالية، تعداد سكان القطر المصري في سنة ١٩٠٧ ميلادية، المطبعة الأميرية بمصر، ١٩٠٩.
٢١. هيئة الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ٢٠١٤، ٢٠١٤.
٢٢. وزارة القوى العاملة والهجرة والمنظمة الدولية للهجرة، الهجرة المصرية المعاصرة، ٢٠٠٣.
٢٣. وزارة المالية، مصلحة عموم الإحصاء والتعداد، كراسة تعداد محافظة الإسكندرية لسنة ١٩٢٧، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٢٩.

٢٤. وزارة المالية والاقتصاد، مصلحة الإحصاء والتعداد، تعداد سكان المملكة المصرية لسنة ١٩٤٧، الكراسة رقم ١٦: محافظة الإسكندرية، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٥٢.

ثانيا - باللغة الإنجليزية :

٢٥. Abou-Ayana F.M., Italians in Modern Alexandria, Bulletin of the Egyptian Geographical Society, The Egyptian Geographical Society, Vol. ٨٨, ٢٠١٥.
٢٦. Hiegemann V., Empowerment through Education: The case of Adult African Refugees in Cairo, The American University in Cairo, ٢٠١٣.
٢٧. Maza A. Villaverde J. Hierro M., Explaining the Settlement Patterns of Foreigners in Spain, Applied Geography, Vol. ٤٠, ٢٠١٣.
٢٨. Münz R. Ulrich R., The Ethnic and Demographic Structure of Foreigners and Immigrants in Germany, In "Germans or Foreigners? Attitudes Toward Ethnic minorities in post-Reunification Germany", Edited by: Aba R. Schmidt P. Wasmer M., Palgrave Macmillan, ٢٠٠٣.
٢٩. Ravenstein E.G., The Laws of Migration, Journal of the Royal Statistical Society, Vol. ٥٢, No. ٢, Jun. ١٨٨٩.
٣٠. Rèdei M., Foreigners in Budapest, Hungarian Statistical Review, Special Number ١٣, ٢٠٠٩.
٣١. Strozza S. Benassi F. Ferrara R. Gallo G., Recent Demographic Trends in the Major Italian Urban Agglomerations: The Role of Foreigners, Spatial Demography, Vol. ٤, Issue ١, ٢٠١٦.

ثالثا - مواقع الإنترنت :

٣٢. التحليل الأقليمي: "سوريا" مشروع تحليل الاحتياجات الاستراتيجية - الربع الرابع ٢٠١٤. متاح على:

www.acaps.org/sites/acaps/files/products/files/8_part_iii_governorate_prof_ildec_2014_arabic.pdf

٣٣. الهيئة العامة للإحصاء- المملكة العربية السعودية، النتائج التفصيلية للتعداد العام للسكان والمساكن، ٢٠١٠/١٤٣١. متاح على:

www.Stats.gov.sa/ar/13

٣٤. بيانات الطلاب الوافدين متاحة على موقع جامعة الإسكندرية
www.alexu.edu.eg/index.php/ar/2015-11-18-11-10-16/2016

٣٥. بيانات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، متاحة على

www.unhcr.org/sites/default/files/EgyptOperationalupdate-January-February٢٠١٧.pdf

٣٦. مركز الإحصاء- أبو ظبي، الكتاب الإحصائي السنوي لإمارة أبو ظبي، ٢٠١٠،

متاح على:

[www.scad.ae/ar/pages/ GeneralPuplications.aspx](http://www.scad.ae/ar/pages/GeneralPuplications.aspx)

٣٧. Regional Refugee & Resilience Plane ٢٠١٥-٢٠١٦, In Response to The Syria Crisis, ٢٠١٥ Annual Report

www.data.unhcr.org/syrianrefugees/download.php?id=١١٠٠٢

٣٨. United Nations: Department of Economic and Social Affairs, International Migration Report ٢٠١٥, ٢٠١٦.

www.Un.org/en/development/desa/population/migration/publications/migrationreport/docs/MigrationReport٢٠١٥_Highlights.pdf

The Foreigners in Alexandria Governorate (A Study in Population Geography)

ABSTRACT

Foreigners compose one of the fundamental population elements of Alexandria Governorate since its foundation. Actually, this has made of them a population category worthy of studying. This research has sought to study the size, distribution, and characteristics of foreign population in addition to the most important features of their residence through the Census data of ١٩٨٦, ٢٠٠٦ and the study sample ٢٠١٧.

Research results have revealed that the size of the foreign population in Alexandria Governorate has decreased between the years ١٩٨٦ and ٢٠٠٦. This is related to a group of factors such as the emergence of stronger attraction regions than Alexandria, the short residence duration and individual residence which negatively affects the rates of foreigners' births in the governorate. This is in addition to the unofficial residence of some foreigners in the Alexandria. Despite this decline, the greatest percentage of the study sample has emphasized that Alexandria remains a cosmopolitan city attracting foreigners on the world map.

Districts of Al-Attarin, El-Mansheya, Bab Sharqi at the downtown of Alexandria, Sidi Gaber and El-Montaza districts at the eastern of the governorate represent the most important areas where foreigners are concentrated. Furthermore, Arab countries' citizens represent more than two thirds of the foreign population in Alexandria throughout the two years of study; especially those from Libya, Syria and Palestine. On the other hand, the rate of Europeans is less than a fifth of the foreign population in the governorate during the same years.

Foreigners' residence in the governorate, from the study sample, is characterized by being a temporary residence that does not exceed at most five years. The principal purpose of staying at the governorate is studying followed by political asylum. Foreign population is distinguished by several demographic characteristics. The most important of these are the increase in the: percentage of middle-aged people, Gender ratio, education level, ratio of employees in the private sector, and ratio of practitioners of third category's activities. The study revealed that these characteristics differ among nationality groups according to the characteristics of delegations' communities, and differ from the characteristics of the Egyptian population in the governorate.

Key Words: Foreignes, Alexandria, Population Geography, Alexandria Population.

الإصدارات السابقة لسلسلة البحوث الجغرافية

١. Dental Conditions of the Population of Maadi Culture as Affected by the Environment. (In English) by "F. Hassan et al." (١٩٩٦).
٢. هضبة الأهرام: أشكالها الأرضية ومشكلاتها، أ.د. سمير سامى، ١٩٩٧.
٣. القرى المدمرة فى فلسطين حتى عام ١٩٥٢، أ.د. يوسف أبو مائلة وآخرون، ١٩٩٨.
٤. جيومورفولوجية منطقة توشكى وإمكانات التنمية، أ.د. جودة فتحى التركمانى، ١٩٩٩.
٥. موارد الثروة المعدنية وإمكانات التنمية فى مصر، د. أحمد عاطف دردير، ٢٠٠١.
٦. صورة الأرض فى الريف، د. محمد أبو العلا محمد، ٢٠٠١.
٧. القاهرة: الأرض والإنسان، أ.د. سمير سامى محمود، ٢٠٠٣.
٨. الماء والأفلاج والمجتمعات العمانية، د. طه عبد العليم، ٢٠٠٤.
٩. المناطق الخضراء فى القاهرة الكبرى، د. أحمد السيد الزامل، ٢٠٠٥.
١٠. التنمية السياحية بمدينة الغردقة وأثرها السلبى على البيئة، د. ماجدة محمد أحمد، ٢٠٠٥.
١١. بين الخرائط التقليدية وخرائط الاستشعار عن بعد، د. هناء نظير على، ٢٠٠٦.
١٢. الواقع الجغرافى لمدينة سيوة، د. عمر محمد على، ٢٠٠٦.
١٣. صادرات الموالح المصرية إلى السوق العربية الخليجية، أ.د. إبراهيم غانم، ٢٠٠٦.
١٤. الجغرافيا الاقتصادية فى ضوء المتغيرات العالمية المعاصرة، أ.د. إبراهيم الديب، ٢٠٠٦.
١٥. الأبعاد الجغرافية للسياحة العلاجية فى مصر، د. فاطمة محمد أحمد، ٢٠٠٦.
١٦. تحليل جغرافى لحركة النقل على مداخل مدينة المحطة الكبرى، د. عبد المعطى شاهين، ٢٠٠٧.
١٧. المقومات الجغرافية للتنمية السياحية فى محافظة الوادى الجديد، د. المتولى السعيد، ٢٠٠٧.
١٨. الهجرة العربية الدائمة إلى الولايات المتحدة الأمريكية من ١٩٨٠ إلى ٢٠٠٤، د. أشرف عبده، ٢٠٠٧.
١٩. مياه الشرب فى مدينة الجيزة، د. فاطمة محمد أحمد عبد الصمد، ٢٠٠٧.
٢٠. الجيوب الريفية المحتواة فى التجمعات الحضرية المخططة بمدينة الجيزة، د. أشرف عبده، ٢٠٠٧.
٢١. الأبعاد الجيوديموجرافية لانتخابات مجلس الشعب المصرى عام ٢٠٠٥، د. سامح عبد الوهاب، ٢٠٠٨.
٢٢. الأوقاف الخيرية فى مصر، أ.د. صلاح عبد الجابر عيسى، ٢٠٠٩.
٢٣. صناعة السيارات فى مصر، أ.د. محمد محمود إبراهيم الديب، ٢٠٠٩.
٢٤. المناخ والملابس فى مدينة الرياض، د. هدى بنت عبد الله عيسى العباد، ٢٠٠٩.
٢٥. قضايا الطاقة فى مصر، أ.د. محمد محمود إبراهيم الديب، ٢٠٠٩.
٢٦. الثروة المعدنية فى محافظة المنيا، د. أحمد موسى محمود خليل، ٢٠٠٩.

٢٧. التباينات اليومية لدرجة الحرارة بمدينة مكة المكرمة. د. مسعد سلامة، ٢٠٠٩.
٢٨. التحليل الجغرافي لدلالة أسماء المحلات العمرانية بمنطقتي عسير وجيزان، د. إسماعيل يوسف، ٢٠٠٩.
٢٩. تحليل جغرافي لمنطقتين عشوائيتين في مدينة جدة، د. أسامة جستنية و أ. مشاعل المالكي، ٢٠٠٩.
٣٠. الفقر في غرب إفريقيا، د. ماجدة إبراهيم عامر، ٢٠١٠.
٣١. بعض ملامح التنمية العمرانية في محافظة المجمعة (السعودية)، د. علاء الدين عبد الخالق علوان، ٢٠١٠.
٣٢. تنمية السياحة البيئية والأثرية بمنطقة حائل، د. عواطف بنت الشريف، ٢٠١٠.
٣٣. سكان سلطنة عُمان، د. جمال محمد السيد هندأوى، ٢٠١٠.
٣٤. التجديد العمراني للنواة القديمة بالمنصورة، د. مجدى شفيق السيد صقر، ٢٠١١.
٣٥. تغير المعطيات المكانية وأثرها في التنمية السياحية بقرية البهنسا، د. ماجدة جمعة، ٢٠١١.
٣٦. الاتجاهات الحديثة في جغرافية الصناعة، أ.د. إبراهيم على غانم، ٢٠١١.
٣٧. المعايير التخطيطية للخدمات بالمملكة العربية السعودية، د. نزهة يقظان الجابري، ٢٠١١.
٣٨. تداخل المياه البحرية والجوفية بشمال الدلتا بين فرعي دمياط ورشيد، د. أحمد صابر، ٢٠١١.
٣٩. أحجار الزينة في المملكة العربية السعودية، د. شريفة معيض دليم القحطاني، ٢٠١١.
٤٠. التنوع الحيوي بإقليم الجبل الأخضر بالجمهورية العربية الليبية، د. عادل معتمد، ٢٠١١.
٤١. التحليل المكاني للتغيرات العمرانية واتجاهاتها الحالية والمستقبلية في المدينة المنورة للفترة من (١٣٦٩-١٤٥٠هـ) الموافق (١٩٥٠-٢٠٢٨م)، د. عمر محمد على محمد، ٢٠١١.
٤٢. المرواح الفيضية وأثرها على طريق قفط - القصير، د. محمد عبد الحليم حلمي، ٢٠١٢.
٤٣. أطالس فرنسية : عرض وتحليل، د. عاطف حافظ سلامه، ٢٠١٢.
٤٤. التنوع المكاني لأنماط النمو الريفي في المنطقة الغربية بالسعودية، د. محمد مشخص، ٢٠١٢.
٤٥. الحافة الحضرية لمدينة المحلة الكبرى : رؤية جغرافية، د. أحمد محمد أبو زيد، ٢٠١٢.
٤٦. الخصائص المكانية والخدمية للمجمعات التجارية، د. عبدالله براك الحربي، ٢٠١٢.
٤٧. أخطار التجوية الملحية على المباني الأثرية بمدينة القاهرة، د. أحمد صابر، ٢٠١٢.
٤٨. تقدير أحجام السيول ومخاطرها عند المجرى الأدنى لوادي عرنة جنوب شرق مدينة مكة المكرمة، د. محمد سعيد البارودي، ٢٠١٢.
٤٩. التساقط الصخري والتراجع الساحلي في منطقة عجيبة السياحية، د. طارق كامل، ٢٠١٢.
٥٠. جغرافية التنمية الاقتصادية بمنطقة ساحل محافظة كفر الشيخ، د. محروس المعداوي، ٢٠١٢.
٥١. الضوابط المناخية للعجز المائي في شبه جزيرة سيناء، د. صلاح عماشة، ٢٠١٢.
٥٢. الضوابط البيئية للسياحة بمحافظة الفيوم، د. فاطمة محمد أحمد عبد الصمد، ٢٠١٢.

٥٣. مواقف السيارات والأزمة المرورية بمحافظة القاهرة، د. رشا حامد سيد حسن بندق، ٢٠١٢.
٥٤. ثلاثون عاما من النمو العمرانى الحضرى بمحافظة أسوان، د. أشرف عبد الكريم، ٢٠١٢.
٥٥. الخريطة الجيومورفولوجية لجبل عير بالمدينة المنورة، د. متولي عبد الصمد، ٢٠١٢.
٥٦. المدينة الصناعية الثانية بمدينة الرياض، د. عبد العزيز بن إبراهيم الحرة، ٢٠١٢.
٥٧. التغيير الكمي والنوعي لاستخدامات الأرض بأحياء المدينة المنورة، د. عمر محمد على، ٢٠١٢.
٥٨. استخدام نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد في رصد ومعالجة مشكلة العشوائيات السكنية بالمدينة المنورة، د. عمر محمد على محمد، ٢٠١٢.
٥٩. شارع بورسعيد بالقاهرة : دراسة تحليلية فى جغرافية النقل، د. منى صبحي، ٢٠١٢.
٦٠. التمدد الحضري لمدينة ديرب نجم، د. مجدى شفيق السيد صقر، ٢٠١٣.
٦١. التحليل المكاني لتوزيع خدمة محطات تعبئة وقود السيارات بمدينة مكة، د. عمر محمد، ٢٠١٣.
٦٢. تحليل جغرافي للتعليم الأساسي بقرى مركز أطفح، د. فاطمة عبد الصمد، ٢٠١٣.
٦٣. نظم المعلومات الجغرافية ودعم اتخاذ القرار التنموي، د. عاطف حافظ سلامه، ٢٠١٣.
٦٤. جيومورفولوجية قاع الفريح شرق المدينة المنورة وإمكانات التنمية، د. متولي عبد الصمد، ٢٠١٣.
٦٥. ملامح الفقر الحضري وخيارات التنمية، د. إسماعيل يوسف إسماعيل، ٢٠١٣.
٦٦. Abha Town (Kingdom of Saudi Arabia): A Study in Social Area Analysis. (In English) by "Dr. Ismail Youssef Ismail" (٢٠١٣).
٦٧. نحو صناعة مطورة لحماية البيئة في محافظة أسيوط، د. أحمد عبد القوى أحمد، ٢٠١٣.
٦٨. الرؤية الجغرافية لواقع ومستقبل خريطة استخدامات الأرض بوسط م الرياض، د. أشرف عبد الكريم، ٢٠١٣.
٦٩. تنمية النقل البحرى والخدمات اللوجستية فى إقليم قناة السويس، د. منى صبحي نور الدين، ٢٠١٣.
٧٠. استخدامات الأرض في حلوان، د. فاطمة عبد الصمد، ٢٠١٣.
٧١. تحليل جغرافي لبعض حوادث السكك الحديدية المصرية، د. منى صبحي، ٢٠١٤.
٧٢. خصائص المحلات العمرانية على الجزر الرملية، د. إسماعيل يوسف إسماعيل، ٢٠١٤.
٧٣. تيسير الوصول إلى الخدمات العامة فى مدينة أسوان، د. أشرف عبد الكريم، ٢٠١٤.
٧٤. الأبعاد الجغرافية لهجرة المصريين غير الشرعية إلى أوروبا، د. محمد حسنين، ٢٠١٤.
٧٥. التباين المكاني لمحطات الوقود في المدينة المنورة، د. أشرف على عبده، ٢٠١٤.
٧٦. المخلفات الصلبة في مدينة الجيزة، د. فاطمة محمد أحمد عبد الصمد، ٢٠١٤.
٧٧. جيومورفولوجية ساحل البحر الأحمر بين رأسى بناس وغارب، د. محمد عبد الحلیم، ٢٠١٤.
٧٨. التحولات العمرانية في منطقة النواة بمدينة أبوعريش، د. سعيد محمد الحسيني، ٢٠١٤.
٧٩. الضجة المرورية والسائدة بمدينة شبين الكوم، د. إسماعيل علي إسماعيل، ٢٠١٤.

٨٠. الأبعاد الجغرافية للاتصالات السلكية واللاسلكية في مدينة طنطا، د. عبدالسلام عبدالستار، ٢٠١٤.
٨١. مستقبل زراعة المحاصيل الزيتية في مصر، د. صبري زيدان عبد الرحمن، ٢٠١٤.
٨٢. تغيير مساحة الأراضي الزراعية غربى دلتا النيل، د. بهاء فؤاد مبروك، ٢٠١٤.
٨٣. أماكن النحر بمنى، د. فائزة محمد كريم جان عبد الخالق، ٢٠١٤.
٨٤. جغرافية النقل العام بالحافلات في محافظة الدقهلية، د. محمد صبحي إبراهيم، ٢٠١٥.
٨٥. التقييم الاقتصادي والبيئي لخريطة التغيرات في استخدامات الأرض، د. مسعد بحيرى، ٢٠١٥.
٨٦. القوة العاملة المنزلية الوافدة من الإناث في المملكة العربية السعودية، د. اشرف عبده، ٢٠١٥.
٨٧. التحليل المكاني لنفوذ محطات تقوية شبكات المحمول وكفافتها في مدينة بنها، د. مسعد بحيرى، ٢٠١٥.
٨٨. الطاقة الجديدة والمتجددة في مصر، د. أحمد موسى محمود خليل، ٢٠١٥.
٨٩. الأبعاد المكانية للإصابة بحدوث أنفلونزا الطيور في مصر، د. صبحي رمضان، ٢٠١٦.
٩٠. الخريطة الجيومورفولوجية لمنطقة فوهة الوعبة بالسعودية، د. هيا بنت محمد العقيلى، ٢٠١٦.
٩١. رصد التغيرات والأخطار الجيومورفولوجية الناجمة عن بناء قناتر نجع حمادي، د. أحمد صابر، ٢٠١٦.
٩٢. التجارة الخارجية المصرية مع الأسواق العربية (٢٠٠٠-٢٠١٤م)، د. رضا سليم، ٢٠١٦.
٩٣. جيومورفولوجية جبل القارة بالإحساء شرق المملكة العربية السعودية، د. محمد عبد الحليم، ٢٠١٦.
٩٤. الأبعاد المكانية لحالات العنف ضد المرأة في مدينة الرياض، د. ابتسام إبراهيم القاضي، ٢٠١٦.
٩٥. الشوارع التجارية الرئيسية في المدينة المنورة، د. اشرف علي عبده، ٢٠١٧.
٩٦. الحراك السكني في المدينة المنورة، د. اشرف علي عبده، ٢٠١٧.
٩٧. التحليل الجيومورفولوجي لمنحدرات الحافة الشرقية لهضبة الجلالة البحرية، د. هبه صابر نسوقي، ٢٠١٧.
٩٨. السياحة الثقافية والصناعات التراثية بمناطق العمران التقليدي بسلطنة عمان، د. سيد رمضان، ٢٠١٧.
٩٩. الصقيع وتأثيره على بعض المحاصيل الزراعية بمنطقتي حائل والقصيم، مشيب بن محمد، ٢٠١٧.
١٠٠. العمالة السياحية في محافظة البحر الأحمر، د. راوية محسوب، ٢٠١٧.
١٠١. تراتبية العمالة وفقا للجنسية في سوق العمل في سلطنة عمان، د. منتصر إبراهيم وآخرون، ٢٠١٧.
١٠٢. حالة الهواء ومواقع المنشآت التعليمية والصحية بمدينة سوهاج، د. إسماعيل علي إسماعيل، ٢٠١٧.
١٠٣. الشروم على الساحل الغربي للمملكة العربية السعودية، د. وفاء صالح على الخريجي، ٢٠١٧.
١٠٤. الفاعلية التسويقية لبورصة الأسماك بمحافظة كفرالشيخ، د. إيهاب لطفي البرنس، ٢٠١٧.
١٠٥. مظاهر الضعف الصخري ودورها الجيومورفولوجي في تشكيل هشيم المنحدرات، د. أحمد صابر، ٢٠١٧.

١٠٦. الاحتراز العالمي ومستقبل استهلاك الطاقة المنزلية في مصر (الأثر والتكيف). د. محمد توفيق محمد إبراهيم، ٢٠١٨.
١٠٧. ديناميكية استخدام الأرض بالعزيرية في مكة المكرمة، عفاف عبد الله أحمد القاسمي و أ.د. عاطف حافظ سلامة، ٢٠١٨.
١٠٨. التباين المناخي بين ساحلي المملكة العربية السعودية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، د. سهام بنت صالح العلولا، ٢٠١٨.
١٠٩. معبر سمنود النهري بين محافظتي الدقهلية والغربية، د. محمد صبحي إبراهيم، ٢٠١٨.
١١٠. أخطار التجوية على هرمى هواره واللاهون بمنخفض الفيوم، د. هويدا توفيق أحمد حسن، ٢٠١٨.
١١١. الاتجاهات طويلة الأمد لتطرفات الحرارة اليومية في الدلتا المصرية خلال الفترة ١٩٦٠-٢٠١٠م (دراسة مناخية)، د. محمد محمد عبد العال إبراهيم، ٢٠١٨.
١١٢. الآثار البيئية للينابيع المائية في مدينة الأنصب - محافظة مسقط: دراسة في الجغرافيا البيئية، د. علي بن سعيد بن سالم البلوشي وآخرون، ٢٠١٨.
١١٣. التحليل المكاني للخدمات التعليمية في مدينة بني سويف وتقييم إمكانية الوصول إليها، د. أنور سيد كامل عامر و د. علاء محمد حماد عبد القادر، ٢٠١٨.
١١٤. التنزه والسياحة البيئية البرية بالمدينة المنورة ودورها في التنمية المستدامة، د. هيفاء يحيى البلاع، ٢٠١٨.
١١٥. سوق الخميس بحي المطرية (محافظة القاهرة)، د. طلعت عبد الحميد، ٢٠١٨.
١١٦. التفاوتات التوزيعية والقرى الأكثر حرماناً من مياه الشرب بمحافظة بني سويف، د. سيد رمضان، ٢٠١٨.
١١٧. التركيب الاقتصادي لسكان مدينة المحلة الكبرى، د. راوية محسوب، ٢٠١٨.
١١٨. الخصوبة في محافظة سوهاج، د. هاله محمد حافظ، ٢٠١٨.
١١٩. نقاط التجديد لأودية الواجحة الشرقية لهضبة الجلالة البحرية، د. وهبه حامد شلبي، ٢٠١٨.